

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
فِيمَا يُمْسُّ
جَسَدَ الْإِنْسَانِ

وحدیقا قازان تعلقا
2004/2/15: خوسکتب رشمه
78587

موافقة وزارة الإعلام
دمشق بتاريخ: 2004/2/16
رقم 76287



مكتبة
دمشق
رقم 76287

التصنيف الموضوعي: 210

الموضوع: دراسات إسلامية

العنوان: مسائل وأحكام فيما يمس جسد الإنسان.

التأليف: كمال الدين جمعة بكرو.

عدد الصفحات 196.

قياس: 17 × 25

عدد النسخ 1000

الإخراج: يمان سنكري

هـ: 0213627491

e-mail: yamanms@scs-net.org

جميع الحقوق محفوظة
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه
بكل طرق الطبع والتصوير والنقل
والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع
والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن
خطي من دار الملتقى

يطلب من

دار الملتقى

للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - حلب - طلعة الإنشاءات

هـ 021 2214967

تلفاكس: 021 2289341

حوال: 093 466998

093 348209

دار الملتقى

للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

1426 هـ - 2005 م

إهداء

الحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، ويدفع تقمه، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم محمد رسول الله الذي بلغ عن ربه عز وجل وحياً فيه صلاح الأمم وهدايتها .

إلى أمي التي ربّني صغيراً، ورعتني شاباً وكهلاً، ومنعتني ربي بسنين مباركة من عمرها، ثم نزل بها قدره الذي لا مانع له، فارتحلت عنا رحيل الظل، وتركت في أسرتها فراغاً لا يسد، وفاتنا بفقدنا فرص لا تعوض، فاللهم اجعل هذا العمل في ميزان حسناتها، وثبّني وإياها ووالدي _ الذي لا يزال حياً _ وأشقائي، وكل من له فضل علي يوم تنزل الأقدام .

الأحد : الواقع في السادس عشر من ربيع الأول سنة ١٤٢١ هـ / الموافق للثامن عشر من حزيران سنة

٠٢٠٠٠

كمال الدين بكر وابن جمعة

Email: Kamal74@gawab.com

المقدمة

نِعْمَ اللهُ تَعَالَى عَلَى الْإِنْسَانِ لَا تَعُدُّ وَلَا تَحْصِي؛ قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

ومن أنعم الله على الإنسان أن خلقه على أجهل صورة، وأكمل تقويم، وجعل مداركه قابلة للنماء يوماً بعد يوم، فما يتعلمه الإنسان في يوم واحد لا يصل إليه الحيوان بتاتاً، مهما أخضع لطول الدُّرْبَةِ، وأنواع التجارب التي يجربها عليه أهل الخبرة والاختصاص.

ولقد امتنَّ اللهُ سبحانه على البشرية في هذا الأمر فقال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

وقال أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ (٦) الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ (٧) فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٦-٨].
كما يقول سبحانه: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ (٩)﴾ [البلد: ٨-٩].

وفريدة اللسان في الإنسان أنه ناطق خلافاً لما عليه الحال في سائر المخلوقات الأرضية.

ويقول سبحانه: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [التغابن: ٣].

ويقول سبحانه ممتناً على الإنسان بما حباه من وسائل تعينه على توسيع مداركه، باكتساب شتى أنواع المعارف والعلوم: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ

شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» [النحل: ٧٨].

أما النبي ﷺ، فقد عد صحة الجسم نعمة كبيرة قلَّ شاكروها، فقال: «(نِعْمَتَانِ مَغْبُورٌ^(١) فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ»^(٢).

كما روي عنه ﷺ أنه قال: «(مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ أَمِنًا فِي سِرْبِهِ^(٣)، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ، فَكَأَنَّمَا حَبِزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»^(٤).

ولما كان جسم الإنسان من صنع الله الذي أتقن كل شيء، ولما لم تأت النصوص الشرعية بإثبات ملكية الإنسان لجسمه، أو بإلحاق الجسم في الأشياء المتمولة أو المتقومة، فقد أضحى الإنسان بذلك بمثابة المؤمن على جسمه، وأما المؤمن فهو الله ملك الناس، ورب العالمين جلَّ في علاه.

وهذا ما جعل مسؤولية الإنسان عن جسمه وأجسام إخوانه في الإنسانية أو في الإيمان مسؤولية عظيمة، منها العاجل الدنيوي، ومنها الآجل الآخروي.

ولأجل هذا حرم الإسلام قتل النفس البشرية بغير حق ولا مسوغ شرعي: كالقصاص، وبذلل الأنفس المؤمنة وقتل الكافرين في الجهاد في سبيل الله، ويقصد به

(١) المغبون: الخاسر في التجارة. أخذنا عن: المباركفوري _ تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي _ ج ٦ ص ٥٨٩.

(٢) أخرجه البخاري: ٦٤١٢ في "الرقائق"، والترمذي: ٢٣٠٤، وابن ماجه: ٤١٧٠ _ كلاهما _ في "الزهد"، وأحمد: ٢٣٤٠، والدارمي: ٢٧٠٧ في "الرقائق". والحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) في سربه: في نفسه. أخذنا عن: ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ١٠ ص ١٣٦.

(٤) أخرجه الترمذي: ٢٣٤٦ "الزهد" _ وقال عنه: حديث حسن غريب _ وابن ماجه: ٤١٤١ في "الزهد". وهو عن عبيد الله بن محسن الأنصاري عن أبيه ﷺ. كما أخرجه ابن حبان: ٦٧ في "الرقائق" عن أبي الدرداء ﷺ. وله أكثر من شاهد يتقوى به ويحسن؛ أفاده شعيب الأرنؤوط. انظر _ بتحقيقه _: الفارسي _ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان _ ج ٢ ص ٤٤٦.

الجهاد القتالي^(١)، أما بذل الأنفس المؤمنة في القتال، فدافعه نصره الدين، وإعلاء كلمة الله تعالى، وصيانة الدين أولى من حماية الأنفس، كما هو معلوم^(٢).
 وكما حرم الإسلام إزهاق الأنفس بالقتل حرم كذلك تعذيبها وتعريضها للمهالك. وأعضاء البدن لها حكم البدن في حرمة الاعتداء عليها، ولقد أثبت النبي هذه الحرمة في حجة الوداع حيث قال _ عليه الصلاة والسلام _ : ((... إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا...))^(٣).

ويقصد بذلك يوم النحر من شهر ذي الحجة في البلد الحرام مكة المكرمة. وأما الأَبْشَارُ في الحديث فهي من (البَشْرَة التي هي ظاهر الجلد)^(٤).

(١) الأصل في الجهاد في الإسلام جهاد الدعوة، التي تقوم على الحوار والمجادلة الحسنة، ولا يلجأ إلى الجهاد القتالي إلا حينما يكون هناك صد وتمعن من وصول دعوة الإسلام إلى شعوب العالم. ونما يُستدل به على الجهاد بالدعوة قوله عليه الصلاة والسلام: "جاهدوا المشركين بَأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ". والجهاد باللسان يكون بدعوة المشركين إلى الله تعالى، وإقامة الحجة عليهم. والحديث أخرجه أبو داود: ٢٥٠٤ في "الجهاد"، والنسائي: ج ٦ ص ٧ في "الجهاد"، وأحمد: ١٣٢٧٥، والدارمي: ٢٤٣١ في "الجهاد"، وابن حبان: ٤٧٠٨ في "الجهاد". وهو عن أنس بن مالك رضي الله عنه. وقال عنه عبد القادر الأرنؤوط: إسناده صحيح. انظر _ بتحقيقه _ ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول _ ج ٢ ص ٥٦٥.

(٢) مقاصد الإسلام خمسة، وهي في الأهمية حسب الترتيب التالي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل _ العرض _ والمال.

(٣) أخرجه البخاري: ٧٠٧٨ في كتاب "الفتن" _ واللفظ له _ ومسلم: ١٦٧٩ في "القسماء"، وأبو داود _ مختصراً _ ١٩٤٧ في "الحج"، وأحمد: ٢٠٢٨٦، وابن حبان: ٣٨٤٨ في "الحج". وهو عن أبي بكره نُفَيْع بن الحارث الثقفي رضي الله عنه.

(٤) ابن الأثير: مجد الدين _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ١ ص ١٢٩.

الذي يضره استعمال الماء في غسله أو وضوئه، أو يؤخر له شفاؤه، ورجب بالأخذ بأيسر الأمور ما لم يكن في ذلك إثم أو خطيئة؛ فالله سبحانه هو القائل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]. والقائل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. والقائل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ويقول جابر بن عبد الله^(٣) رضي الله عنهما: "خرجنا في سفر، فأصاب رجلاً منا حجرٌ، فشجّه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه، فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة، وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك، فقال: قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، وإنما شفاء

(١) الرخصة في اللغة: التيسير والتسهيل، وفي الشرع: ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام السبب المحرّم. أخذًا عن الأمدى: _ الإحكام في أصول الأحكام _ ج ١ ص ١٨٨.

(٢) العزيمة في الشرع: ما لزم العباد بإلزام الله تعالى، كالعبادات الخمس ونحوها. أخذًا عن: _ المكان نفسه _ .

(٣) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام السلمي الخزرجي الأنصاري، شهد بيعة العقبة الثانية مع أبيه، وهو صبي، ولم يتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة قط بعد غزوتي بدر وأحد، وكان كثير العلم، ومن الكثيرين عن النبي ﷺ، فقد بلغت مروياته / ١٥٤٠ / حديثًا، وقدم مصر والشام، فكان الناس يأخذون عنه العلم حيثما وجدوه، وكانت له حلقة علم في المسجد النبوي. مات ﷺ في المدينة سنة / ٧٤ هـ / أربع وسبعين، وقيل: / ٧٨ هـ / ثمان وسبعين، وقيل غير ذلك من السبعينات، عن أربع وتسعين سنة. انظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ١ ص ٣٥١ و ٣٥٢. وانظر: ابن حجر العسقلاني _ الإصابة في تمييز الصحابة _ ج ١ ص ٢١٣. وانظر: د. الصالح: صبحي _ علوم الحديث _ ص ٣٦٩ و ٣٧٠

العبي^(١) السُّؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمّم، ويعصر أو يعصب _ شكّ موسى^(٢) _ على جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمَسِّحُ عَلَيْهَا، وَيَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ"^(٣).

كانت تلك بعض النصوص الشرعية التي أثبتت أهمية جسم الإنسان في الإسلام، وهذه نصوص أخرى تؤكد تلك الأهمية، وتصرح بأن الإنسان مسؤول عن جسده، كي يسعى في تحصيل ما ينفعه، واجتناب ما يؤذيه ويؤلمه، فمن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ويصور القرآن الكريم عقوبة المعتدين على الأنفس المؤمنة بما تتشعر له الأبدان، وترتعد له الفرائص، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فِجْرًاؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

ومما جاء في السنة النبوية المطهرة أن عبد الله بن عمرو^(٤) رضي الله عنهما قال:

(١) العبي: الجهل. أخذًا عن: ابن الأثير: مجد الدين _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ٣ ص ٣٣٤.

(٢) ابن عبد الرحمن الأنطاكي، أحد رجال سند الحديث، وقد شك بين كون لفظة الحديث: يعصر أو يعصب. وهذا يدل على عظم الأمانة التي تحلى بها رواة الحديث الشريف؛ جزاهم الله خيرًا _.

(٣) أخرجه أبو داود: ٣٣٦ في "الطهارة". وقال عنه عبد القادر الأرناؤوط: حديث حسن بشواهد. أخذًا عن: ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول _ ج ٧ ص ٢٦٤. ومن شواهد الحديث: ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا إلى النبي ﷺ _ بلفظ مقارب _ كما في أبي داود: ٣٣٧، وابن ماجه: ٥٧٢، وابن حبان: ١٣١٤، والدارمي: ٧٥٢ _ كلهم _ في "الطهارة"، وأحمد: ٣٠٥٧.

(٤) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، الإمام الخبر العابد، صاحب رسول الله ﷺ، وابن صاحبه، أسلم وهاجر بعد سنة سبع [للهجرة]، وشهد بعض المغازي، وكتب الكثير من السنة بإذن النبي ﷺ، حتى بلغت مروياته / ٧٠٠ / سبع مئة حديث، وإليه تنسب الصحيفة الصادقة التي كتب فيها مسموعاته من رسول الله ﷺ، ومات ﷺ على الأشهر _ في مصر سنة / ٦٥ هـ / خمس وستين. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٣ ص ٧٩ إلى ٩٤.

"قال لي رسول الله ﷺ: يا عبد الله: ألم أخبر أنك تصوم النهار، وتقوم الليل؟. فقلت: بلى يا رسول الله. قال: فلا تفعل، صم وأفطر، وطم ونم، فإن لجسدك عليك حقا، وإن لعينك عليك حقا، وإن لزورك عليك حقا، وإن لزوجك عليك حقا، وإن بحسبك أن تصوم كل شهر ثلاثة أيام، فإن لك بكل حسنة عشر أمثالها، فإن ذلك صيام الدهر كله، فشددت فشدد علي، قلت: يا رسول الله إني أجد قوة. قال: فصم صيام نبي الله داود عليه السلام، ولا تزدد عليه. قلت: وما كان صيام نبي الله داود عليه السلام؟. قال: نصف الدهر. فكان عبد الله يقول بعدما كبر: يا ليتني قبلت رخصة النبي ﷺ" (٢).

فالجسد والعين، وسائر الأعضاء، لا يجوز للإنسان أن يعرضها لما لا تطيقه أو تقدر عليه، ولو كان الفعل عبادة، وبالأولى في غير العبادة.

وحرصا على سلامة الأعضاء الآدمية شرع القصاص فيها كما شرع في النفس، فمن يعلم أن اعتدائه على عضو الآدمي كأنه الاعتداء على عضو مئيل من أعضائه، فإنه سيحسب قبل الإقدام على جنايته ألف حساب، وهو في الغالب سيكف بعد تلك المحاسبة. ففي مشروعية القصاص فيما دون النفس يقول الله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

(١) لزورك: لزيارتك أو لضيغتك. انظر: ابن حجر العسقلاني _ فتح الباري بشرح صحيح البخاري _ ج ٤ ص ٢٥٧.
(٢) أخرجه البخاري: ١٩٧٥ _ واللفظ له _ ومسلم: ١١٥٩ _ كلاهما _ في كتاب "الصوم". كما أخرجه مختصرا كل من: أبي داود: ٢٤٤٨ في "الصوم"، والنسائي: ج ٣ ص ٢١٤ في "فضل صلاة الليل". وأخرجه _ قريبا من لفظ البخاري ومسلم _ أحمد: ٦٨٦٧، وابن حبان: ٣٥٧١ في "الصوم".

وما يُسأل عنه العبد يوم القيامة جسده، فعن أبي بَرزَةَ الأسلمي^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «(لا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَمَاتَهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَا فَعَلَ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَا أَبْلَاهُ)»^(٢). وحتى ضرب التأديب ينبغي ألا يسلب على مَقَاتِلِ^(٣) الإنسان من جسمه، ولا على مراكز الحواس أو الفكر كالوجه والرأس، مع كونه ضرباً خفيفاً غير مُبْرِحٍ^(٤)؛ لا يكسر عظاماً، ولا يُسِيل دماً، وإلا كان المؤدّب مسؤولاً عن تجاوزه حد التأديب إلى حد الاعتداء، وذلك إما في الدنيا حسبما يقتضيه الحال، ويقرره القضاء الإسلامي، وإما في الآخرة في يوم تَشَخُّصُ فيه الأبصار، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ»^(٥).

ويعلق النووي^(٦) _ رحمه الله تعالى _ على الحديث قائلاً: "قال العلماء هذا تصريح

(١) اسمه في الأصح: نُضَلَّة بن عبيد الأسلمي، صاحب النبي ﷺ، أسلم قديماً، وشهد غزوة خيبر، وفتح مكة، ثم نزل البصرة، ومات سنة / ٦٠هـ / ستين، وقيل: / ٦٤هـ /. فرضي الله عنه. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٣ ص ٤٠ إلى ٤٣.

(٢) أخرجه الترمذي: ٢٤١٩ في "صفة القيامة". وقال عنه: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) المقاتل: جمع مَقْتَل، وهو الموضع الذي إذا أصيب فيه الإنسان أو الحيوان لا يكاد يسلم. الزيات: أحمد حسن _

وآخرين _ المعجم الوسيط _ ج ٢ ص ٧٢٢ _ مادة: قتل. قتل: / ٧٢٢هـ / مادة: قتل. قتل: / ٧٢٢هـ / مادة: قتل.

(٤) غير مبرح: أي غير شاق. ابن الأثير: مجد الدين _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ١ ص ١١٣. وقد قيد النبي ﷺ

ضرب النساء للتأديب بهذا القيد. انظر حديث مسلم: ١٢١٨ في كتاب "الحج" وفيه: "فاضربوهنَّ ضرباً غير

مُبرِّحٍ". أخرجه البخاري: ٢٥٥٩ في "العتق"، ومسلم: ٢٦١٢ في "البر والصلة والأدب" _ واللفظ له _ وأبو داود:

٤٤٩٣ في "الحدود"، وأحمد: ٨٣٢١، وابن حبان: ٥٦٠٥ في "الحظر والإباحة". والحديث عن أبي هريرة ؓ.

(٦) أبو زكريا يحيى بن شرف، شيخ الإسلام، وأحد الأعلام، الفقيه الشافعي، والحافظ الزاهد، ولي مشيخة دار =

فاحش، لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره، ومتى ضربه لا يسلم من شين غالباً، ويدخل في النهي إذا ضرب زوجته أو ولده أو عبده ضرب تأديب، فليجتنب الوجه^(٢).

والإسلام لم يتخل عن جسم الآدمي، ولو كان ميتاً، فهو يعد الاعتداء على جسده وكأنه اعتداء على الحي ذاته، وغُسل الميت وتكفينه ودفنه أمارات ظاهرة على أن جثة الآدمي في الإسلام مصنونة ومحترمة، حتى الأعضاء الآدمية التي تُبتر عن جسم صاحبها ينبغي دفنها أسوة بسائر الجسم؛ فعن عائشة^(٣) أم المؤمنين رضي الله عنها أن

= الحديث [في دمشق] وله تصانيف كثيرة منها: "المجموع شرح المذهب" و"المنهاج في شرح مسلم" و"رياض الصالحين" و"الأذكار" وغير ذلك كثير. ولد سنة / ٦٣١ هـ / إحدى وثلاثين وست مئة للهجرة، ومات عزباً في قريته نوى [جنوب سورية] سنة / ٦٧٦ هـ / ست وسبعين وست مئة، رحمه الله تعالى. انظر: ابن العباد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٧ ص ٦١٨ إلى ٦٢٠.

(١) الشين: العيب. ابن الأثير: مجد الدين _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ٢ ص ٥٢١.

(٢) _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٦ ص ١٦٥.

(٣) عائشة بنت أبي بكر الصديق، الصديقة بنت الصديق، زوج النبي ﷺ وأشهر نسائه، ولم ينكح بغيرها، تكنى أم عبد الله، ومما ورد في فضلها قوله ﷺ: "فَضَّلْتُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضَّلْتُ الثَّرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ". [أخرجه البخاري: ٣٧٧٠، ومسلم: ٢٤٤٦، وغيرهما] وقال عنها عروة بن الزبير _ ابن أختها _: " ما رأيت أعلم بفقهِه، ولا بطب، ولا بشعر من عائشة ". وهي من المكثرين من رواية الحديث الشريف؛ فقد بلغت مروياتها (٢٢١٠) أحاديث. مات عنها النبي ﷺ وهي بنت ثمان عشرة سنة، وكان قد دخل بها في السنة الأولى للهجرة، وقيل: في الثانية، وتوفيت رضي الله عنها سنة / ٥٨ هـ / ثمان وخمسين، وقيل: / ٥٧ هـ /، ودفنت بالبقيع في المدينة المنورة. انظر: ابن الأثير _ عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٦ ص ١٩١، وما بعدها. وانظر: ابن حجر العسقلاني _ الإصابة في تمييز الصحابة _ ج ٤ ص ٣٥٩ إلى ٣٦١. وانظر: د. الصالح: صبحي _ علوم الحديث _ ص ٣٦٥.

رسول الله ﷺ قال: «كَسُرَ عَظْمُ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا»^(١). (تعني في الإثم)^(٢).

كما أن النهي عن المثلثة^(٣) قد ثبت عن النبي ﷺ في أحاديث عدة^(٤).

وأما الدراسة^(٥) هذه فإنها تتناول عددًا من القضايا ذات الصلة بتصرف الإنسان

في جسمه، وذلك وفق المطالب التالية:

أولاً _ قتل النفس في الحرب شهادة أم انتحار؟.

ثانيًا _ تأخير المرأة دورتها الشهرية لأجل العبادة.

ثالثًا _ حلق اللحية.

(١) أخرجه أبو داود: ٣٢٠٧، ومالك _ بلاغًا _ ج ١ ص ٢٣٨، وابن ماجه: ١٦١٦ _ كلهم _ في كتاب "الجنائز"، وأخرجه أحمد: ٢٤١٨٩، وابن حبان: ٣١٦٧ في "الجنائز". وقال عنه الشيخ عبد القادر الأرنؤوط: حديث صحيح بشواهده. أخذًا عن: ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ١١ ص ١٦٣.

(٢) ذكرت هذه الزيادة رواية: الموطأ _ السابقة _ كما رواها ابن ماجه: ١٦١٧ في "الجنائز" عن أم سلمة رضي الله عن النبي ﷺ. ورواها عن عائشة _ رضي الله عنها _ عن النبي ﷺ الدارقطني في سننه: ج ٣ ص ١٨٨.

(٣) المثلثة: التشويه بالقتيل كقطع أطرافه، وجدع أنفه، وما يشبه ذلك. انظر: ابن الأثير: مجد الدين _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ٤ ص ٢٩٤.

(٤) من ذلك: ما أخرجه البخاري: ٢٤٧٤ في "المظالم"، ومسلم: ١٧٣١، والترمذي: ١٦١٧، وأبو داود: ٢٦٦٧ _ كلهم _ في "الجهاد"، والدارمي: ١٦٥٦ في "الزكاة"، وأحمد: ١٩٨٢٤. وهذا نص حديث البخاري: عن عبد الله بن يزيد الأنصاري ؓ قال: "سَمَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّهْيِ وَالْمُثَلَّةِ". ومعنى النهي: أخذ المرء ما ليس له جهارًا. أخذًا عن:

ابن حجر العسقلاني _ فتح الباري شرح صحيح البخاري _ ج ٥ ص ١٤٣.

(٥) كانت هذه الدراسة _ في البدء _ جزءًا من بحث تمهيدي في مرحلة "الماجستير"، عنوانه: "مدى ما يملك الإنسان من جسمه"، وقد تقدمت به سنة / ١٩٩٢م / إلى كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية في بيروت/ لبنان، وهو ما نشرته مجلة المجمع الفقهي _ نصف سنوية _ في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة بعددتها السابع والثامن. والآن أضفت إلى الدراسة هذه ثلاث مسائل أخرى _ العاشرة والثانية عشر والثالثة عشر _ كما أجريت تعديلات مهمة على بعض المسائل السابقة.

رابعاً _ حلق المرأة شعرها، أو قصه. *سئل النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة حلق شعرها، أو قصه.»*

خامساً _ وصل الشعر بالشعر، وغيره. *قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة وصل الشعر بالشعر، وغيره.»*

سادساً _ تزيق الحواجب، وشف الشيب. *قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة تزيق الحواجب، وشف الشيب.»*

سابعاً _ الوشم، وتفليج الأسنان. *قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة وشم، وتفليج الأسنان.»*

ثامناً _ الخِصاء، والإعقام. *قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة خِصأ، أو إعقام.»*

تاسعاً _ قلع الأعضاء الزائدة. *قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة قلع الأعضاء الزائدة.»*

عاشراً _ ثقب أذن البنت للترزين بالحلي. *قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة ثقت أذن بنتها للحلي.»*

حادي عشر _ تشريح جثة آدمي لأغراض إنسانية. *قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة تشريح جثة آدمي لأغراض إنسانية.»*

ثاني عشر _ مسائل وأحكام في نقل الدم. *قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة نقلت دمها.»*

ثالث عشر _ مسائل وأحكام في الإرضاع. *قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بأية امرأة شئت أن يزني؟» قال: «بأية امرأة أرضعت.»*

وقبل البدء في عرض مادة البحث أود لفت الانتباه إلى الأمور التالية:

أ _ ما وضع بين حاصرتين مصلعتين [] هو من كلامي المدرج على العبارة

المقتبسة.

ب _ يرمز الحرف (ط) إلى الطبعة، و(ص) إلى الصفحة، و(ج) إلى الجزء.

ج _ وضع ثلاث نقاط على سوية واحدة هكذا (...). يعني أنني حذف من

العبارة المقتبسة ما يمكن الاستغناء عنه. وامتداد النقاط إلى نهاية السطر يعني أن الحذف

فقرة أو أكثر.

د _ يرمز الحرف (هـ) إلى السنة الهجرية، و(م) إلى السنة الميلادية، و(ت) إلى

سنة الوفاة، و(د) إلى "دكتور".

هـ _ قولي في الحاشية: انظر. يعني أن الاقتباس ليس حرفياً.

المطلب الأول

قتل النفس في الحرب شهادة أم انتحار؟ (١)

مقدمة: له الله، وله ما فعله، وله زيدنا فعله، ثملة نفيظا نيشا فعله.

كثيراً ما تتناقل الصحف والمجلات ووكالات الأنباء خبراً مفاده: أن شاباً أو فتاة قاد سيارة محملة بالمتفجرات والألغام، أو شد وسطه بحزام ناسف، ليقترحم بنفسه موقعاً عسكرياً للعدو، أو هدفاً حيوياً، فيفجره، وإن كان في ذلك هلاك نفسه، وإزهاق روحه.

فما موقف الإسلام من تلك القضية، وهل يجوز للمسلم أن يلقي بنفسه إلى مثل هذه التهلكة إغزازاً لوطنه، أو تحريراً لأرضه، أو نصره لدينه، وهل القائم بهذا العمل شهيد مأجور، أم متحدر موزور؟؟.

بما لا ريب فيه أن العلة من فريضة القتال في الإسلام هي: التقرب إلى الله تعالى بإعلاء كلمته، وتمكين دينه وشرعه في الأرض، فليس المقصود منه أولاً نصره ووطن أو قوم، أو تحرير أرض، فهذه المصالح وأمثالها لها حكم التابع من المتبوع؛ فهي لا تعدو

(١) بعدما قدمت هذه الدراسة للطباعة والنشر وقعت على كتاب عنوانه: "العمليات الاستشهادية في الميزان الفقهي" للباحث: نواف هابل تكروري، الذي خلص من خلاله إلى إباحة تلك العمليات، وأن المقدم عليها شهيد في سبيل الله، وأن أهم ما يميز الشهادة عن الانتحار هو الباعث، فالمتحدر يقتل نفسه جزعاً ويأساً، وهذا يقتل نفسه إعلاءً لدين الله، ثم أيد ما ذهب إليه بأدلة نقلية ووقائع عملية وقعت في عصر النبوة وما بعدها رآها أصلاً يمكن أن تلحق به هذه العمليات الاستشهادية، كما أكد ما توصل إليه بأقوال وفتاوى لعلماء معاصرين. والقارئ للكتاب لا ينكر الجهد المبذول من الأخ الكاتب حفظه الله تعالى.

يؤكد ذلك أنه إذا تعارضت مصلحة حب الوطن أو المكث فيه مع مصلحة الدين وإقامة الشرع الحنيف قدمت مصلحة الدين على مصلحة الوطن، وهذا ما حصل فعلاً _ عندما هاجر النبي ﷺ _ وأصحابه _ من مكة إلى المدينة، مخلفاً وراءه أرضاً درج عليها طفلاً، وترعرع فيها شاباً، وأمضى فيها شطراً من نبوته ﷺ. *لمعة في السياسة* _ قلت

فالقِتال في سبيل الأرض أو الوطن وغير ذلك من المصطلحات المحدثه غير مقبول في الإسلام إلا تجوزاً، وذلك حينما يكون القصد من ذلك حماية أرض يُحَكَّم فيها كتاب الله تعالى وشريعة الإسلام، أو استنقاذ أرض يحكمها الفساد والطغيان حتى يخيم عليها عدل الإسلام وأمنه. ومن هنا جاء قول الله ﷻ: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤]. وقوله جَلَّ جلالُه: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠]. وكذلك قول النبي ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

وبالعودة إلى أصل المسألة يقال: إذا كان هذا العمل المجهد بالنفس مجرداً عن المعنى الجهادي وغايته الأساسية التي تعبد الله بها المسلمين، فهو بذلك عمل مردود في الإسلام بلا خلاف عند أئمة المسلمين وعامتهم، وإن القائم بهذا العمل متحرر؛ قد خسر دنياه وآخرته، وذلك هو الخسران المبين.

وما يراد بحثه هنا هو: حكم العمل الفدائي الذي لا يحدث أثره في صفوف

(١) أخرجه البخاري: ١٢٣ في "العلم" وغيره، ومسلم: ١٩٠٤ في "الإمارة"، وأبو داود: ٢٥١٧، والترمذي: ١٦٤٦، والنسائي: ج ٦ ص ٢٣، وابن ماجه: ٢٧٨٣ _ جميعهم _ في "الجهاد"، وأحمد: ١٩٣٨٥، وابن حبان: ٤٦٣٦ في "السِّير". والحديث عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

الأعداء _ قتلاً وتدميرًا وترويعًا _ إلا بأن يفجر الفاعل نفسه، ويجود بها ابتغاء وجه الله، وانتصاراً للدين الإسلام.

ليس لهذه المسألة نظائر مطابقة فيما مضى من وقائع المسلمين، ولهذا لم يتصور فقهاؤنا السابقون أن قتل النفس سيكون في يوم ما وسيلة لقتل العشرات من صفوف العدو، فآلة القتال في زمانهم _ كالسيف ونحوه _ لا يتعدى أثرها أكثر من نفس بشرية في وقت واحد، خلافاً لما عليه الحال في مسألتنا هذه، ولهذا لا يجد الباحث حكماً صريحاً لهذه المسألة في المصادر الفقهية السابقة، لكنه يجد مسألة قريبة منها، ألا وهي مسألة انغماس المقاتل في صف العدو وإن لم يبرح النجاة، ووجه الشبه بين المسألتين هو الرغبة في الاستشهاد، وأما وجه الخلاف فالآلة الفاعلة، أو اليد القاتلة؛ فقديمًا كان المجاهد يُقتل بيد العدو، أما الآن فيُقتل بيده.

ومسألة انغماس المجاهد في صف العدو اختلفت فيها أنظار الفقهاء ما بين مباح ومحظر، ومثار خلافهم يعود إلى تأويل قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

ولعل الوقوف على أقوال الفقهاء السابقين في مسألة انغماس المجاهد يكون عاملاً مساعداً للتعرف على حكم هذه المسألة المعاصرة، والمهمة للغاية، وإن كان الأصح أن تُعقد لأجلها مجامع فقهية عريضة يشهدها نوابغ الأمة وفقهاؤها.

فما موقف الفقهاء السابقين من مسألة انغماس المجاهد في صف العدو؟.

جواب هذا سيكون _ بإذن الله تعالى _ في مبحثين اثنين؛ نظرًا لوجود اتجاهين

فقهيين في المسألة، وهناك مبحث ثالث في الموازنة والترجيح، وهو كما يأتي:

المبحث الأول

الإباحة المطلقة

ومسوغ هذا الاجتهاد أن الشهادة مقصد شرعي مرغّب فيه؛ ومطلوب لذاته، بصرف النظر عما وراءه من مصالح منشودة، من تحقق نصر، وإحداث نكايّة أو توهين في العدو. وأما الأدلة التي يمكن أن يعتمد عليها أصحاب هذا الاتجاه فهي:

أولاً _ في غزوة بدر قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «قُومُوا إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ. قَالَ: يَقُولُ عُمَيْرُ بْنُ الْحُمَامِ الْأَنْصَارِيُّ^(١): يَا رَسُولَ اللَّهِ! جَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ؟! قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: بَخٍ بَخٍ!. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ: بَخٍ بَخٍ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا رَجَاءَ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا. قَالَ: فَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِهَا. فَأَخْرَجَ تَمْرَاتٍ مِنْ قَرْنِهِ^(٢)، فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُنَّ، ثُمَّ قَالَ: لَيْنَ أَنَا حَيْثُ حَتَّى أَكُلَ تَمْرَاتِي هَذِهِ إِنَّهَا حَيَاةٌ طَوِيلَةٌ! قَالَ: فَرَمَى بِهَا كَانَ مَعَهُ مِنَ التَّمْرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ»^(٣).

فإنهاء الحياة في سبيل الله كانت لدى عمير ؓ غاية منشودة، ولهذا فإنه اقتحم صفوف المشركين غير هيب، فكان له ما أراد.

ثانياً _ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ^(٤) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَجِبَ رَبُّنَا عَزَّ

(١) ابن الجموح، أول قتيل من الأنصار في الإسلام. انظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٣ ص ٧٨٦ و ٧٨٧.

(٢) جعبة من جلد يجعل فيها الشُّبَاب. ابن الأثير _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ٤ ص ٥٥.

(٣) أخرجه مسلم: ١٩٠١ في "الإمارة"، وانظر: ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠٢.

(٤) أبو عبد الرحمن المُدَلِّي، حليف بني زُهرة، سادسُ ستة في الإسلام، وأول من جهر بالقرآن بمكة بعد رسول الله =

وَجَلَّ مِنْ رَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاَنْهَزَمَ _ يَعْنِي أَصْحَابَهُ _ فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ؛ فَرَجَعَ حَتَّى أَهْرَبَقَ دَمُهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَلَأْتِكِيهِ: انظُرُوا إِلَى عَبْدِي رَجَعَ رَعْبَةً فِيمَا عِنْدِي، وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي حَتَّى أَهْرَبَقَ دَمُهُ»^(١).

وهذا دليل صريح في أن الشهادة تطلب لذاتها؛ فالرجل أتى الأعداء فردًا، وهو لا يرجو من إقدامه دحر العدو، أو قهره، بل كل ما يرجوه ويصبو إليه نيل الشهادة، والفوز برضوان الله تعالى.

ثالثًا _ عن ابن إسحاق^(٢): حدثني عاصم بن عمر بن قتادة^(٣) قال: "لما التقى الناس يوم بدرٍ قال عوفُ بنُ عفراءَ، بنُ الحارثِ^(٤) ﷺ: يا رسولَ الله! ما يُضحكُ الربَّ

= ﷺ، وهاجر المهجرتين جميعًا: إلى الحبشة، وإلى المدينة. وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وشهد وقعة اليرموك بعده، وكان من علماء الصحابة وقرائهم، مات سنة / ٣٢ هـ / اثنتين وثلاثين، عن نيف وستين سنة، ودفن بالقيع في المدينة المنورة. انظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٣ ص ٢٨٠ إلى ٢٨٢. وانظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ١ ص ١٩٥ و ١٩٦.

(١) أخرجه أبو داود: ٢٥٣٦ في "الجهاد"، باب: في الرجل يشري نفسه. وقال الأرنؤوط: إسناده حسن. انظر _ بتحقيقه _ ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ٩ ص ٥٠٨.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار المظلي _ مولاهم _ المدني، أحد التابعين، كان حافظًا علامة، وأخباريًا نسابه، له كتاب: "السيرة النبوية" الذي اعتمد عليه كل من كتب في السير من بعده. وهو عند المحدثين مختلف فيه جرحًا وتوثيقًا، مات ببغداد سنة / ١٥١ هـ / إحدى وخمسين ومئة، رحمه الله. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٢ ص ٢٣٤ و ٢٣٥.

(٣) الظفري الأنصاري المدني، أبو عمرو، أحد العلماء، وثقه أبو زُرعة والنسائي، وكان عارفًا بالمغازي، يعتمد عليه ابن إسحاق كثيرًا، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة / ١٢٠ هـ / عشرين ومئة على الأصح، وجمده _ قتادة بن النعمان _ من فضلاء الصحابة. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٥ ص ٢٤٠ و ٢٤١.

(٤) عفراء أمه، والحارث أبوه، وهو أنصاري خزرجي نجاري، وقيل: إنه شهد العقبة، وإنه أحد الستة ليلة العقبة الأولى. انظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٤ ص ١١ و ١٢.

— تبارك وتعالى — مِنْ عَبْدِهِ؟ قال: أَنْ يَرَاهُ قَدْ عَمَسَ يَدَهُ فِي الْقِتَالِ، يُقَاتِلُ حَاسِرًا. فَنَزَعَ عَوْفٌ دِرْعَهُ، ثُمَّ تَقَدَّمَ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ" (١).

فقوله عليه الصلاة والسلام: "يُقَاتِلُ حَاسِرًا" أي: مكشوف الصدر. وفي كشف المقاتل عن مَقْتَل (٢) دليل على استحباب إقحام النفس في المهالك حسبةً عند الله جل جلاله؛ ولهذا فإن البيهقي (٣) — رحمه الله تعالى — وضع هذا الحديث الشريف تحت باب: جواز انفراد الرجل والرجال بالغزو في بلاد العدو استدلالاً بجواز التقدم على الجماعة، وإن كان الأغلب أنها ستقتله.

رابعاً — عن أسلم أبي عمران (٤) قال: غزونا من المدينة نريد القسطنطينية، وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد بن الوليد (٥)، والروم مُلْصِقُوا ظهورهم بحائط المدينة، فحمل رجل على العدو، فقال الناس: مَهْ مَهْ (٦)، لا إله إلا الله، يلقي بيديه إلى التهلكة!

(١) أخرجه البيهقي: ١٧٩٧٧ في الكبرى، وابن أبي شيبه: ١٩٤٩٩، وابن كثير: ج ٣ ص ٢٧١ في البداية، وابن هشام في السيرة النبوية: ج ٢ ص ٢٣٠ و٢٣١، وقال محققوه — جمال ثابت، وآخران —: إسناده صحيح.

(٢) تقدم معناه. انظر: ص ٨٨.

(٣) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي — نسبة إلى "بيهق" — منطقة واسعة، كثيرة البلدان من نواحي "نيسابور"، ويغلب على الظن أنها الآن في جمهورية "تركمانستان" — كان حافظاً، شافعياً، له تصانيف كثيرة؛ منها: "السنن الكبرى"، و"معرفة السنن والآثار"، و"دلائل النبوة". عاش أربعاً وسبعين سنة، ومات — رحمه الله تعالى — في "بيهق" سنة ٤٥٨ هـ / ثمان وخمسين وأربع مئة. انظر: ابن العباد — شذرات الذهب في أخبار من ذهب — ج ٥ ص ٢٤٨ إلى ٢٥٠، والحموي — معجم البلدان — ج ١ ص ٥٣٨.

(٤) أسلم بن يزيد التُّجَيْبِيُّ المصري التابعي الثقة. انظر: المزي — تهذيب الكمال في أسماء الرجال — ج ٢ ص ٥٢٨.

(٥) كان عبد الرحمن جواداً، غزا الروم غير مرة، وأما أبوه خالد فسيف الله، مات سنة / ٤٦ هـ / ست وأربعين، رحمه الله تعالى. انظر: ابن العباد — شذرات الذهب في أخبار من ذهب — ج ١ ص ٢٣٩.

(٦) أي: اكْتُف. أبادي — عون المعبود شرح سنن أبي داود — ج ٧ ص ١٨٨.

فقال أبو أيوب^(١): إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار: لما نصر الله نبيه، وأظهر الإسلام قلنا: هلمّ نقيم في أموالنا ونصلحها؛ فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، فالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة: أن نقيم في أموالنا ونصلحها، وندع الجهاد. قال أبو عمران: فلم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دُفِنَ بالقسطنطينية^(٢).

يفهم من هذا النص أن الشرع الحنيف ينهى عن تعريض النفس للمخاطر، إلا في الجهاد فإن الاستبسال فيه، واختراق الصفوف، وتعريض النفس للمهالك لا يعد من باب إلقاء النفس في التهلكة لما في ذلك من مصالح معتبرة.

خامساً _ عن المغيرة^(٣) قال: "بعث

(١) خالد بن زيد الأنصاري الخزرجي النجاري، شهد [بيعة] العقبة، وبدراً، وأحُدًا، والخندق، وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ وهو الذي نزل عليه رسول الله ﷺ لما قدم المدينة مهاجرًا إلى أن بنى مسجده ومسكنه، وكان من خاصة علي ﷺ في خلافته. وفي خلافة معاوية ﷺ غزا مع ابنه يزيد أرض الروم، فتوفي عند مدينة "القسطنطينية" [إستانبول] فدفن هناك، وذلك سنة / ٥١ هـ / إحدى وخمسين، وقيل سنة خمسين. انظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٥ ص ٢٥ و ٢٦.

(٢) أخرجه أبو داود: ٢٥١٢ في "الجهاد" _ واللفظ له _، والترمذي: ٢٩٧٢ في "التفسير" _ وقال: حسن غريب صحيح _، والحاكم في المستدرک: ج ٢ ص ٢٧٥ في "التفسير"، وقال فيه: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. كما صحح إسناده الأرنؤوط؛ انظر _ بتحقيقه _ : ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ٢ ص ٣٢.

(٣) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي، أسلم عام الخندق [سنة: ٥ هـ] وشهد عمرة الحديبية، وبيعة الرضوان، كما شهد اليمامة، وفتوح الشام _ وذهبت عينه باليرموك _ والعراق وفارس. ولآه عمر بن الخطاب ﷺ البصرة، ثم عزله عنها، ثم ولآه الكوفة، فأقره عليها عثمان بن عفان ﷺ، ثم عزله. وكان لشدة ذكائه يقال له: مغيرة الرأي. توفي ﷺ بالكوفة سنة / ٥٠ هـ / خمسين. انظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٤ ص ٤٥٤ إلى

عمر^(١) جيشاً، فحاصروا أهل حصن، وتقدم رجل من بَجِيلَة، فقاتل؛ فقتل؛ فأكثر الناس فيه؛ يقولون: ألقى بيده إلى التهلكة. قال: فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: كذبوا؛ أليس الله عز وجل يقول: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] " (٢) . وهكذا أثنى أمير المؤمنين رضي الله عنه عمر على ذلك الرجل المقدام، وعدّه من الذين باعوا أنفسهم لله تعالى.

سادساً _ عن محمد^(٣) قال: "جاءت كتيبة من قبل المشرق^(٤) من كتائب الكفار، فلقيهم رجل^(٥) من الأنصار، فحمل عليهم، فخرق الصف حتى خرج، ثم كبر راجعاً،

= ٤٥٦. وانظر: ابن حجر العسقلاني _ الإصابة في تمييز الصحابة _ ج ٣ ص ٤٥٢ و ٤٥٣. في سنة ٤٥٦

(١) ابن الخطاب بن نُفَيْل ... القرشي العدوي، أبو حفص، أمير المؤمنين، الفاروق، ولد بعد عام الفيل [٥٧١م، العام الذي ولد فيه النبي صلى الله عليه وسلم] بثلاث عشرة سنة، وكان من أشرف قريش في الجاهلية، أسلم سنة ست من البعثة، وله سبع وعشرون سنة، فهو أحد السابقين الأولين، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الخلفاء الراشدين، وأحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم [لزواجه صلى الله عليه وسلم من ابنته حفصة رضي الله عنها] وأحد كبار علماء الصحابة وزُهادهم، وروي له / ٥٣٩ / حديثاً، ومناقبه أشهر من أن تذكر. توفي رضي الله عنه شهيداً بطعنة من أبي لؤلؤة المجوسي، وذلك سنة / ٢٣ هـ / ثلاث وعشرين، وله ثلاث وستون سنة؛ فانقطعت خلافته التي وليها بعهد من أبي بكر الصديق رضي الله عنه سنة / ١٣ هـ /. انظر: السيوطي _ تاريخ الخلفاء _ ص ١٣٣ و ١٥٩ و ١٦١ و ١٦٣. وانظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ١ ص ١٧٧ و ١٧٩.

(٢) الطبري _ جامع البيان عن تأويل آي القرآن _ ج ٢ ص ٣٢١. في سنة ٥٧٦

(٣) ابن سيرين، أبو بكر، التابعي، شيخ البصرة، وإمام المعبرين، وأبوه مولى لأنس بن مالك رضي الله عنه، وأمه مولاة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، عُرض عليه القضاء فأبى، مات بالبصرة سنة / ١١٠ هـ / عشر ومئة، عن سبع وسبعين سنة، رحمه الله تعالى. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٢ ص ٥٢ إلى ٥٤. وانظر: الزركلي _ الأعلام _ ج ٦ ص ١٥٤.

(٤) في "الإصابة" لابن حجر _ ج ٣ ص ٦٠٥ _ : أن ذلك كان في غزوة إلى "كابل" [عاصمة أفغانستان].

(٥) هو هشام بن عامر الصحابي رضي الله عنه. انظر: _ المكان نفسه _ . وانظر: الطبري _ جامع البيان عن تأويل آي القرآن _ =

فصنع مثل ذلك مرتين أو ثلاثاً، فإذا سعد بن هشام^(١) يذكر ذلك لأبي هريرة^(٢)؛ فتلا هذه الآية ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] "٣". وهذا الموقف من أبي هريرة رضي الله عنه يؤكد ما ذهب إليه الفاروق عمر رضي الله عنه.

سابعاً _ عند ابن الأثير^(٤) في "أسد الغابة" الخبر التالي: (لما كان يوم اليامة، اشتد قتال بني حنيفة على الحديقة التي فيها مسيلمة قال البراء بن مالك^(٥): يا معشر الشباب ألقوني عليهم، فاحتُمِل حتى إذا أشرف على الجدار اقتحم، فقاتلهم على باب الحديقة حتى فتحه للمسلمين، فدخل المسلمون، فقتل الله مسيلمة، وجرح البراء يومئذ بضغاً

= ج ٢ ص ٣٢١.

(١) ابن هشام بن عامر، له _ ولأبيه _ صحبة. انظر: المزي _ تهذيب الكمال في أسماء الرجال _ ج ٣٠ ص ٢١٣.
(٢) شهر بكنيته، واختُلِف في اسمه، والأصح أن اسمه في الإسلام: عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني، وكان أحفظ الصحابة: بلغت مروياته خمسة آلاف وثلاث مئة حديث وكسر [٥٣٧٤]، وجاء حفظه بركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له، وكثرة ملازمته له، فهو من أهل الصُّفة. أسلم بين الحديبية وخيبر، وقدم إلى النبي صلى الله عليه وسلم _ وهو في الثلاثين من عمره _ عام خيبر: سنة / ٧هـ / _ فصحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين، وكان من دعائه له أن يجيبه وأمه إلى المؤمنين، وكان كثير الذكر والعبادة. توفي سنة / ٥٧هـ / سبع وخمسين على المعتمد، ودفن في المدينة رضي الله عنه. انظر: ابن حجر العسقلاني _ الإصابة في تمييز الصحابة _ ج ٤ ص ٢٠٢ إلى ٢١١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة: ١٩٤٣٩.

(٤) عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الشيباني الجَزْرِي _ نسبة إلى جزيرة ابن عمر _ الموصلي، الأديب الفاضل، النسابة المؤرخ، من تصانيفه: "الكامل" في التاريخ، امتدت حياته من / ٥٥٠هـ / إلى / ٦٣٠هـ / خمسين وخمسة مئة إلى ثلاثين وست مئة، رحمه الله تعالى. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٢٢ ص ٣٥٣ إلى ٣٥٦.

(٥) ابن النضر الأنصاري، كان شجاعاً مقداماً، شهد المشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم إلا بدرًا، وكان حادي الرجال في أسفاره، وكان مجاب الدعوة. قُتل رضي الله عنه في فتح "سُتَر" من بلاد فارس سنة / ٢٠هـ / عشرين. انظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ١ ص ٢٤٠.

وثمانين جراحة...^(١) .

فالبراء عليه السلام يعلم أن التضحية بالنفس في سبيل الله ليست لها حدود أو ضوابط، إذ لولا ذلك لما أقدم على هذا الاقتحام البالغ الخطورة.

وذكر^(٢) النووي من الشافعية أن الانغمار في الكفار، والتعرض للشهادة جائز بلا كراهة عند جماهير العلماء.

ومن الحنبلية قال ابن قدامة^(٣): (يباح لطالب الشهادة أن ينغمس في الكفار، وإن لم يُترقب منه ظفر، ولا مقاومة)^(٤).

المبحث الثاني

الإباحة المقيدة

يرى هذا الاتجاه الفقهي أن الغاية الأساسية من الجهاد هي تمكين دين الله في الأرض، ولا يكون ذلك إلا بكسر شوكة الكافرين، وعليه فالمسلم يرمي من قتاله تحقيق النصر أولاً، وإن أدى ذلك إلى الشهادة، ولهذا فلا ينبغي للمقاتل المسلم أن

(١) _ المكان نفسه _ . والخبر ذكره الذهبي في "سيره": ج ١ ص ١٩٦، وابن حجر العسقلاني في "الإصابة": ج ١

ص ١٤٣، وابن عبد البر في "الاستيعاب" _ على هامش الإصابة _ ج ١ ص ١٣٨ و ١٣٩.

(٢) انظر: _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٣ ص ٤٦.

(٣) موفق الدين المقدسي، عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن قدامة الجبلي _ "جماعيل" _ من قرى نابلس

بفلسطين _ المقدسي ثم الدمشقي، أبو محمد الفقيه الحنبلي، ولدى سنة / ٥٤١ هـ / إحدى وأربعين وخمس مئة، ومات

سنة / ٦٢٠ هـ / عشرين وست مئة، له مؤلفات كثيرة، منها: "المتنع" في الفقه. انظر: البغدادي _ هدية العارفين أسماء

المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون _ مع: كشف الظنون لحاجي خليفة _ ج ٥ ص ٤٥٩ و ٤٦٠. وانظر: الزركلي

_ الأعلام _ ج ٤ ص ٦٧.

(٤) انظر: _ المغني _ ج ١٠ ص ٣٨٨.

يقتحم صفوف الكافرين بنية تحقيق الشهادة ليس غير، بل لا بد أن تكون نيته تلك مشفوعة بنية تحقيق مصلحة تعم المسلمين كافة؛ ككسر معنويات العدو، وفلّ عزيمته، وقتل أكبر عدد من جنده، إلى غير ذلك من المصالح المعتبرة في الشرع. ولو أن الشهادة تطلب لذاتها لما انتصر المسلمون في معركة، بل ستراهم يتسارعون إلى القتل تسارع الفرّاش إلى النار الموقدة. **تَلَقُّوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** [البقرة: ١٩٥].

ولأصحاب هذا الاتجاه أن يستدلوا على ما ذهبوا إليه بعموم قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُلَقُّوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

ومما جاء في تفسير الآية الكريمة: (لا تقتحموا في الحرب بحيث لا ترجون النفع، ولا يكون لكم فيه إلا قتل أنفسكم، فإن ذلك لا يحل، وإنما يجب أن يقتحم إذا طمع بالنكاية، وإن خاف القتل. فأما إذا كان آيساً من النكاية، وكان الأغلب أنه مقتول، فليس له أن يقدم عليه، وهذا الوجه منقول عن البراء بن عازب^(١)، ونقل عن أبي هريرة^(٢) أنه قال في هذه الآية: هو الرجل يستقتل بين الصفين^(٣)).

وقال محمد بن الحسن^(٤) من الحنفية: (لو حمل رجل واحد على ألف رجل من

- (١) ابن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي يكنى أبا عمارة، له ولأبيه صحبة، غزا مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة أو خمس عشرة، كان أولها أحدًا - وقيل: الخندق - ورُدَّ في بدر لصغر سنه، وكان له الدور البارز في فتوحات فارس. مات ﷺ سنة / ٧٢ هـ / اثنتين وسبعين في مدينة الكوفة من العراق. انظر: ابن حجر العسقلاني - الإصابة في تمييز الصحابة - ج ١ ص ١٤٢. وابن الأثير: عز الدين - أسد الغابة في معرفة الصحابة - ج ١ ص ٢٣٨ و ٢٣٩. (٢) هذا خلاف ما جاء عن أبي هريرة^(٢)؛ فإنه أثنى على الذي اخترق صف العدو، كما تقدم في خبر ابن أبي شيبه. (٣) الفخر الرازي - التفسير الكبير - ج ٥ ص ١٣٧. (٤) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، صاحب أبي حنيفة، ولد بواسط [مدينة في العراق]، وأصله دمشقي من قرية "حراستا"، قدم أبوه العراق، فولد محمد سنة / ١٣٢ هـ / اثنتين وثلاثين ومئة. نشأ بالكوفة، وطلب الحديث، وسمع =

المشركين وهو وحده، لم يكن بذلك بأس إذا كان يطمع في نجاة، أو نكاية في العدو، فإن لم يكن كذلك فهو مكروه، لأنه عرض نفسه للتلف في غير منفعة للمسلمين. فإن كان قصده تجرئة المسلمين عليهم حتى يصنعوا مثل صنيعه، فلا يبعد جوازه، ولأن فيه منفعة للمسلمين على بعض الوجوه. وإن كان قصده إرهاب العدو، وليعلم صلابة المسلمين في الدين فلا يبعد جوازه. وإذا كان فيه نفع للمسلمين، فتلفت نفسه لإعزاز دين الله، وتوهين الكفر فهو المقام الشريف الذي مدح الله به المؤمنين في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]. إلى غيرها من آيات المدح التي مدح الله بها مَنْ بذل نفسه^(١).

وقال ابن عابدين^(٢) من الحنفية: (لا بأس أن يحمل الرجل وحده، وإن ظن أنه يقتل إذا كان يصنع شيئاً بقتل أو بجرح أو بهزم، فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله ﷺ يوم أحد، ومدحهم على ذلك. فأما إذا علم أنه لا يَنْكِي^(٣) فيهم،

= سماعاً كثيراً، وجالس أبا حنيفة، وسمع منه، ونظر في الرأي، وأخذ عنه بعض الفقه، وتممه على القاضي أبي يوسف، وولاه الرشيد _ الخليفة العباسي _ قضاء الرقة [مدينة سورية]، وصنف "الجامع الكبير" و"الجامع الصغير". وروى عن الإمام مالك "الموطأ" بعدما سمع منه مدة ثلاث سنين وكسراً، توفي _ رحمه الله تعالى _ بالري [من العراق] سنة ١٨٩ هـ / تسع وثمانين ومئة. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٢ ص ٤٠٧ و ٤٠٩. وانظر: الذهبي: _ سير أعلام النبلاء _ ج ٩ ص ١٣٤ و ١٣٦.

(١) القرطبي _ الجامع لأحكام القرآن _ ج ٢ ص ٣٣٩ و ٣٤٠.
(٢) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، مولده ووفاته في دمشق، له مؤلفات كثيرة أشهرها: "رد المحتار على الدر المختار" في الفقه الحنفي، ويعرف بحاشية ابن عابدين. امتدت حياته من سنة ١١٩٨ هـ إلى ١٢٥٢ هـ / من ثمان وتسعين ومئة وألف إلى اثنتين وخمسين ومئتين وألف _ رحمه الله تعالى _ . انظر: الزركلي _ الأعلام _ ج ٦ ص ٤٢.

(٣) نَكَيْتُ في العدو أَنْكَيْ نكايَةً: إذا أكثرت فيهم الجراح والقتل؛ فوهنوا لذلك. وفعله: نكأ. انظر: ابن الأثير: مجد =

فإنه لا يحل له أن يحمل عليهم، لأنه لا يحصل بحملته شيء من إعزاز الدين...^(١).
وقال الحَصَكْفِي^(٢): (إذا علم أنه يُقتل يجوز له أن يقاتل؛ بشرط أن يَنْكِي
فيهم)^(٣).

وينقل الباجي^(٤) عن الإمام مالك^(٥) قوله: (يجوز للرجل إذا علم من نفسه قوة
وغَنَاءً أن يبرز إلى الجماعة، ولا يكون له تهلكة، وأما من كان رأس الكتبية، وعلم أنه إن
أصيب هلك من معه من المسلمين؛ فالصواب له أن لا يتعرض للقتال إلا أن يضطر

= الدين _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ٥ ص ١١٧.

(١) _ حاشية ابن عابدين _ ج ٣ ص ٢٢٢.

(٢) علاء الدين محمد بن علي الحِصْنِي الأثري المعروف بالحصكفي، مات سنة / ١٠٨٨ هـ / _ ثمان وثمانين وألف _
عن ثلاث وستين سنة، ودفن بمقبرة "باب الصغير" في دمشق. انظر: ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ١ ص ١٠

و ١١.

(٣) _ الدر المختار في شرح تنوير الأبصار: هامش حاشية ابن عابدين _ المكان نفسه.

(٤) أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي _ نسبة إلى باجة: هي اليوم مدينة من البرتغال _ الأندلسي القرطبي، العلامة،
الحافظ القاضي، حجج وارتحل في طلب العلم ثلاث عشرة سنة، ومن أشهر مصنفاته: كتاب "المتقى" شرح فيه "موطأ"
الإمام مالك. مات _ رحمه الله تعالى _ سنة / ٤٧٤ هـ / أربع وسبعين وأربع مئة، عن إحدى وسبعين سنة. انظر:

الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ١٨ ص ٥٣٥ إلى ٥٤٥.

(٥) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، ولد على الأصح سنة / ٩٣ هـ / ثلاث وتسعين، وطلب
العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، فكان إمام دار الهجرة
[وأحد أئمة المذاهب الأربعة]، وهو أول من صنف في الحديث، ورتبه على الأبواب في كتابه "الموطأ"، ومات _ رحمه
الله تعالى _ سنة / ١٧٩ هـ / تسع وسبعين ومئة في المدينة المنورة، ودفن في بقيعها. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _
ج ٨ ص ٤٨ إلى ١٣٢. وانظر أيضًا: _ الموطأ _ للإمام مالك: تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي _ ص (د) من

المقدمة.

إليه؛ لأن في بقاءه بقاء للمسلمين^(١).

ويقول أبو بكر بن العربي^(٢) من فقهاء المالكية: (لا بأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة، وكان لله بنية خالصة، فإن لم تكن فيه قوة فذلك من التهلكة. وقيل: إذا طلب الشهادة، وخلصت النية فيحمل لأن مقصده واحد منهم ... والصحيح عندي جوازه، لأن فيه أربعة أوجه: طلب الشهادة، ووجود النكايه، وتجريه^(٣) المسلمين عليهم، وضعف نفوسهم ليروا أن هذا صنع واحد، فما ظنك بالجميع؟!^(٤)).

ويقول ابن خُوَيْرِزٍ مَنَدَاد^(٥) من فقهاء المالكية: (فأما أن يحمل الرجل على مئة، أو على جملة العسكر، أو جماعة اللصوص والمحاربين والخوارج ... إن علم وغلب على ظنه أن سيقتل من حمل عليه، وينجو، فحسن، وكذلك لو علم، وغلب على ظنه أن يُقتل، ولكن سِيْنَكِي نكايه، أو سِيْنَلِي، أو يُوْثِرُ أثراً ينتفع به المسلمون فجائز أيضاً، وقد

(١) اقتبسه: الكاندهلوي: محمد زكريا _ أجز المسالك إلى موطأ مالك _ ج ٨ ص ٣٨٩. ولم يذكر مصدر الاقتباس، وقد يكون كتاب "المنتقى" للباجي رحمه الله تعالى.

(٢) أبو بكر محمد بن عبد الله، القاضي الإشبيلي المالكي، بلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين، وصنف كتباً كثيرة، منها: كتابه [القيّم] "العواصم من القواصم"، و"عارضه الأحمدي في شرح الترمذي". مات _ رحمه الله تعالى _ سنة / ٥٤٣ هـ / ثلاث وأربعين وخمس مئة. انظر: الزركلي _ الأعلام _ ج ٦ ص ٢٣٠.

(٣) أي: تجرئة. وحذفت الهمزة للتسهيل.

(٤) انظر: _ أحكام القرآن _ ج ١ ص ١١٦.

(٥) محمد بن أحمد بن عبد الله بن خُوَيْرِزٍ المالكي العراقي، فقيه أصولي، من آثاره: كتاب كبير في الخلاف، وكتاب في أصول الفقه، وذكر القرطبي في تفسيره كتاباً له أسماه: "أحكام القرآن". مات ٣٩٠ هـ / _ تقريباً _ تسعين وثلاث مئة. أخذاً عن: كحالة: عمر رضا _ معجم المؤلفين _ ج ٨ ص ٢٨٠. وانظر: القرطبي _ الجامع لأحكام القرآن

_ ج ٢ ص ١٦٠.

بلغني أن عسكر المسلمين، لما لقي الفرس، ففرت خيل المسلمين من الفيكة، فعمد رجل منهم، فصنع فيلاً من طين، وأنس به فرسه حتى ألفه، فلما أصبح لم ينفر فرسه من الفيل، فحمل على الفيل الذي كان يقدمها، فقيل له: إنه قاتلك، فقال: لا ضير أن أُقتل، ويُفتح للمسلمين^(١).

المبحث الثالث

الموازنة والترجيح

يرجع أصل الخلاف بين الاتجاه القائل بالإباحة المطلقة للاستشهاد، وبين الاتجاه الذي يقيد بها بنية المجاهد المقتحم تحقيق مصلحة معتبرة للمسلمين إلى أن الذين أطلقوا عملوا بسبب نزول الآية الكريمة: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. والمتمثل في ترك الإنفاق للجهاد في سبيل الله، وهو ما بينه الصحابي الجليل أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه، وسبق ذكره.

وأما قول الذين قيدوا الإباحة بمصلحة المسلمين، فكان إعمالاً منهم لعموم الآية ذاتها؛ لأن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب؛ فلا يجوز للمسلم أن يقدم بنفسه إلى الهلاك، ما لم تكن ثمة مصلحة للمسلمين؛ قال الشوكاني^(٢): (والحق أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فكل ما صدق عليه أنه تهلكة في الدين أو الدنيا

(١) القرطبي _ الجامع لأحكام القرآن _ ج ٢ ص ٣٣٩ و ٣٤٠.

(٢) محمد بن علي، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، ولد بهجرة شوكان _ من بلاد خولان باليمن _ سنة / ١١٧٣ هـ / ثلاث وسبعين ومئة وألف، ونشأ في مدينة صنعاء، وولي قضاءها، ومات _ رحمه الله تعالى _ حاكماً بها سنة / ١٢٥٠ هـ / خمسين وميتين وألف، وله مئة وأربعة عشر مؤلفاً ما بين مخطوط ومطبوع، ومن أشهرها: "نيل الأوطار" و"فتح القدير" في التفسير و"الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية". انظر: الزركلي _ الأعلام _ ج ٦ ص ٢٩٨.

فهو داخل في هذا، وبه قال^(١) ابن جرير الطبري^(٢)، ومن جملة ما يدخل تحت الآية [السابقة] أن يقتحم الرجل في الحرب، فيحمل على الجيش مع عدم قدرته على التخلص، وعدم تأثيره لأثر ينفع المجاهدين^(٣).

ومما قاله ابن حجر العسقلاني^(٤) في الآية الكريمة: (وأما مسألة حمل الواحد على العدد الكثير من العدو، فصرح الجمهور بأنه إن كان لفرط شجاعته وظنه أنه يرهب العدو بذلك، أو يجري المسلمون عليهم، أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة، فهو حسن. ومتى كان مجرد تهور فهو ممنوع، ولا سيما إن ترتب على ذلك وهنٌ في المسلمين، والله أعلم)^(٥).

وجمعاً بين القول بإطلاق الإباحة والقول بتقييدها أقول:

- (١) انظر: _ جامع البيان عن تأويل آي القرآن _ ج ٢ ص ٣٢٢.
- (٢) أبو جعفر بن محمد بن جرير الطبري، من أهالي "طبرستان" _ إقليم من خراسان تابع لإيران، ويدعى: مازندران _ وإليها ينتسب، وهو صاحب التفسير والتاريخ والمصنفات الكثيرة، ومشهود له بالفضل وسعة العلم. توفي ببغداد سنة / ٣١٠ هـ / عشر وثلاث مئة. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٤ ص ٥٣. وانظر: شاكر: محمود _ خراسان _ ص ٥٨.
- (٣) _ فتح القدير _ ج ١ ص ١٩٣.
- (٤) ابن حجر: شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد، الشهير بابن حجر، الكنازي، العسقلاني الأصل _ عسقلان مدينة في فلسطين _ المصري المولد، والمنشأ والدار، والوفاء، وهو المحدث الحافظ، والفقيه البارِع، كان شافعي المذهب، رحل في طلب العلم إلى بلاد الشام واليمن والحجاز، ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل، أما تصانيفه فكثيرة جداً، أهمها: "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، ولد سنة / ٧٧٣ هـ / ثلاث وسبعين وسبع مئة، ومات سنة / ٨٥٢ هـ / اثنتين وخمسين وثمان مئة، رحمه الله تعالى. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٩ ص ٣٩٥ إلى ٣٩٩. والزركلي _ الأعلام _ ج ١ ص ١٧٨ و ١٧٩.
- (٥) ابن حجر العسقلاني _ فتح الباري بشرح صحيح البخاري _ ج ٨ ص ٣٤.

إن أدلة الإطلاق تحمل على الاقتحام الحاصل في أرض المعركة، أو بين الصنفين، أو في إثر معركة لا زالت آثارها عالقة في نفس المجاهد، فهذا العمل، أو الاقتحام لا بأس به مطلقاً، لأنه لا يخلو من تقديم نفع للمسلمين، وإلحاق ضرر بالكافرين، ولو أن يرفع من معنويات الجيش المسلم، ويفل من عزيمة جيش العدو، وعلى هذا تحمل أدلة الاتجاه الأول القائل بالإباحة المطلقة، وهذه القيود التي ذكرتها _ وإن لم يذكرها أصحاب هذا الاتجاه إلا أنه لا بد وأن تكون متصورة لديهم، وإلا فحاشا لهم أن يبيحوا للجيش المسلم أن يتحول إلى فرائس يقتنصها الكفار واحدة بعد أخرى بحجة الطمع في الشهادة، ونيل الرضوان!. وبهذا يتم التوفيق بين الاتجاهين، والله تعالى أعلم وأحكم.

وبناءً على ما تقدم فإن ما نسمع به ونراه في أيامنا هذه من عمليات فدائية، يقوم بها بعض الشبان والشابات في فلسطين المحتلة، حيث يقومون بتفجير أنفسهم في تجمعات المحتلين الغاصبين، فإن ذلك يجد له أصلاً في أدلة الاتجاهين معاً _ الإباحة المطلقة، والإباحة المقيدة _ طالما أراد المقدم على هذا العمل الشهادة، وتحقيق مصلحة للمسلمين معتبرة شرعاً، والله أعلم.

لكن بقي الإشكال في آلية حصول القتل، فأدلة الفريقين التي سبقت من قبل كانت في الذي يقتحم صفوف العدو؛ فيقتل بأيدي الكافرين، أما في مسألتنا هذه فالمجاهد يقتل نفسه بيده، ولهذا عبرت عنها كثير من وسائل الإعلام الغربية بالعمليات الانتحارية!.

لكن المتأمل الفطن يجد فروقاً بينة بين العمليات الانتحارية والعمليات الاستشهادية هذه، وذلك من حيث الباعث والأثر.

فباعث الانتحار يأس وقنوط من الحياة، وفشل في مواجهة الصعاب، كما أن

الانتحار ليس له أي أثر نافع، بل على العكس؛ فإنه إذا ما شاع في أمة حطم بنيانها،
وجعل أهلها أذلة.

أما باعث العمليات الاستشهادية فإيمان بالله وحده لا شريك له، وبما أعده
للشهداء من ثواب عظيم، ونعيم مقيم، فضلاً عما في عملهم من نصر للدين، وإعزاز
للمسلمين، وهذا معلوم من سير وأحوال منفي تلك العمليات عليهم الرحمة
والرضوان.

وإذا كانت الأدلة قد شهدت على استحباب انغماس المسلم في صفوف العدو، وإن
أدى ذلك إلى قتله دون أن يقتل أحداً؛ فبالأولى أن يقال باستحباب العمليات
الاستشهادية التي غالباً ما يقتل فيها بالمسلم الواحد عشرات القتلى من الأعداء.

والفقهاء _ في المذاهب الفقهية الأربعة^(١) _ أباحوا عند الضرورة أو الحاجة
المتعينة _ كالخوف على المسلمين من خطر محقق _ رمي الكفار الذين تترسوا بالمسلمين،
وجعلوا منهم دروعاً بشرية، وإن أدى ذلك إلى قتل المسلمين، طالما كان القصد من
الرمي قتل الكفار، وليس المسلمين.

وتخرجاً على هذه المسألة يقال: إذا جاز للمجاهد أن يقتل أخاه المسلم حتى ينكس
بالعدو، ويفوت عليه فرصة النصر؛ فبالأولى أن يقال بجواز قتل نفسه للغاية ذاتها _ كما
يحصل في العمليات الاستشهادية _ وذلك لخلو فعله هذا من شبهة الاعتداء على غيره

(١) انظر في الفقه الحنفي: ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ٣ ص ٢٢٣. وفي الفقه المالكي: الدردير _ الشرح
الصغير _ ج ٢ ص ٢٧٧. وفي الفقه الشافعي: النووي _ منهاج الطالبين وعمدة المفتين _ ص ١٢٦. وفي الفقه الحنبلي:
ابن قدامة _ المغني _ ج ١٠ ص ٤٩٦ و ٤٩٧.

من الأنفس المسلمة^(١).

وفي السنة المطهرة واقعتان هما أكثر دلالة على مشروعية العمليات الاستشهادية من كل ما سبق من أدلة: قصة غلام أصحاب الأخدود التي أوجز ذكرها القرآن الكريم _ في سورة: البُرُوج _ وقصة ماشطة ابنة فرعون: أما قصة الغلام فهذا نصها:

عَنْ صُهَيْبٍ رضي الله عنه ^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ مَلِكٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَكَانَ لَهُ سَاحِرٌ، فَلَمَّا كَبَرَ قَالَ لِلْمَلِكِ: إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ؛ فَأَبْعَثْ إِلَيَّ غُلَامًا أَعَلَّمَهُ السَّحْرَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ غُلَامًا يُعَلِّمُهُ، فَكَانَ فِي طَرِيقِهِ إِذَا سَلَكَ رَاهِبٌ، فَتَعَدَّ إِلَيْهِ وَسَمِعَ كَلَامَهُ فَأَعْجَبَهُ، فَكَانَ إِذَا أَتَى السَّاحِرَ مَرَّ بِالرَّاهِبِ وَقَعَدَ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَتَى السَّاحِرَ ضَرَبَهُ؛ فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى الرَّاهِبِ؛ فَقَالَ: إِذَا خَشِيتَ السَّاحِرَ فَقُلْ: حَبَسَنِي أَهْلِي، وَإِذَا خَشِيتَ أَهْلَكَ فَقُلْ: حَبَسَنِي السَّاحِرُ. فَبَيَّنَّا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَتَى عَلَى دَابَّةٍ عَظِيمَةٍ قَدْ حَبَسَتْ النَّاسَ؛ فَقَالَ: الْيَوْمَ أَعَلَّمْتُ

(١) وفي هذا رد على من يقول بمنع العمليات الاستشهادية حرصًا على سلامة نساء وأطفال العدو، أو المدنيين، وإن كانوا كبارًا!. لأن الفقهاء إذا أجازوا للمجاهدين أن يقتلوا المسلمين في بعض الأحوال؛ فقولهم بقتل غيرهم يأتي من باب أولى. وإذا كان العدو قد احتل أرض المسلمين، وغدت بطولها وعرضها أرض حرب ومعركة، ثم إنه ألقى فيها أطفاله ونسائه، فكيف يلام المجاهدون بعدئذ إذا أصابوا هؤلاء، وهم يذودون عن دينهم، ويسعون إلى تحرير أرضهم؟! والمهم في الأمر أن لا يكون النساء والأطفال هدفًا مقصودًا بذاته؛ لورود النهي عن قتلهم، أما إذا كانوا خليطًا مع العدو، وكان عزهم يفوت فرصة النكاية به؛ فإنه يجوز قتلهم؛ ولما سئل النبي ﷺ عن تبييت المشركين؛ فإصاب من نسائهم وذرائعهم قال: "هم منهم". البخاري: ٣٠١٢.

(٢) ابن سنان بن مالك النمري، أبو يحيى، الرومي _ لأن الروم سبوه صغيرًا _ كان من السابقين إلى الإسلام؛ أسلم في دار الأرقم بعد بضعة وثلاثين رجلاً، وكان من المستضعفين بمكة المعذيين في الله، هاجر إلى المدينة، وشهد مع رسول الله ﷺ المشاهد كلها. توفي ﷺ بالمدينة سنة / ٣٨ هـ / ثمان وثلاثين، عن ثلاث وسبعين سنة. انظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٢ ص ٤٣٣ إلى ٤٣٦.

السَّاحِرُ أَفْضَلُ أَمْ الرَّاهِبُ أَفْضَلُ؟ فَأَخَذَ حَجْرًا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ أَمْرُ الرَّاهِبِ أَحَبَّ
إِلَيْكَ مِنْ أَمْرِ السَّاحِرِ فَأَقْتُلْ هَذِهِ الدَّابَّةَ؛ حَتَّى يَمْضِيَ النَّاسُ، فَرَمَاهَا فَقَتَلَهَا، وَمَضَى
النَّاسُ، فَاتَى الرَّاهِبَ، فَأَخْبَرَهُ؛ فَقَالَ لَهُ الرَّاهِبُ: أَيُّ بَنِي أَنْتَ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنِّي، قَدْ بَلَغَ
مِنْ أَمْرِكَ مَا أَرَى، وَإِنَّكَ سَتُبْتَلَى، فَإِنْ ابْتُلِيتَ فَلَا تَدُلَّ عَلَيَّ. وَكَانَ الْغُلَامُ يُرَى الْأَكْمَةَ
وَالْأَبْرَصَ، وَيُدَاوِي النَّاسَ مِنْ سَائِرِ الْأَدْوَاءِ، فَسَمِعَ جَلِيسَ لِلْمَلِكِ كَانَ قَدْ عَمِيَ، فَاتَّاهُ
بِهَدَايَا كَثِيرَةٍ، فَقَالَ: مَا هَاهُنَا لَكَ أَجْمَعُ إِنْ أَنْتَ شَفَيْتَنِي. فَقَالَ: إِنِّي لَا أَشْفِي أَحَدًا، إِنَّمَا
يَشْفِي اللَّهُ، فَإِنْ أَنْتَ آمَنْتَ بِاللَّهِ دَعَوْتُ اللَّهَ فَشَفَاكَ. فَأَمَّنَ بِاللَّهِ؛ فَشَفَاهُ اللَّهُ، فَاتَى الْمَلِكَ،
فَجَلَسَ إِلَيْهِ كَمَا كَانَ يَجْلِسُ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: مَنْ رَدَّ عَلَيْكَ بَصْرَكَ؟ قَالَ رَبِّي. قَالَ: وَلَكَ
رَبٌّ غَيْرِي؟! قَالَ: رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ. فَأَخَذَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُعَذِّبُهُ حَتَّى دَلَّ عَلَى الْغُلَامِ؛ فَجِيءَ
بِالْغُلَامِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: أَيُّ بَنِي قَدْ بَلَغَ مِنْ سِحْرِكَ مَا تُبْرِي الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ، وَتَفْعَلُ
وَتَفْعَلُ. فَقَالَ: إِنِّي لَا أَشْفِي أَحَدًا، إِنَّمَا يَشْفِي اللَّهُ. فَأَخَذَهُ فَلَمْ يَزَلْ يُعَذِّبُهُ حَتَّى دَلَّ عَلَى
الرَّاهِبِ؛ فَجِيءَ بِالرَّاهِبِ، فَقِيلَ لَهُ: ارْجِعْ عَن دِينِكَ. فَأَبَى؛ فَدَعَا بِالْمُنْشَارِ، فَوَضَعَ
الْمُنْشَارَ فِي مَفْرِقِ رَأْسِهِ، فَشَقَّهُ حَتَّى وَقَعَ شِقَاؤُهُ، ثُمَّ جِيءَ بِجَلِيسِ الْمَلِكِ، فَقِيلَ لَهُ: ارْجِعْ
عَن دِينِكَ. فَأَبَى فَوَضَعَ الْمُنْشَارَ فِي مَفْرِقِ رَأْسِهِ، فَشَقَّهُ بِهِ حَتَّى وَقَعَ شِقَاؤُهُ، ثُمَّ جِيءَ
بِالْغُلَامِ، فَقِيلَ لَهُ: ارْجِعْ عَن دِينِكَ. فَأَبَى، فَدَفَعَهُ إِلَى نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: اذْهَبُوا بِهِ
إِلَى جَبَلٍ كَذَا وَكَذَا، فَاصْعِدُوا بِهِ الْجَبَلَ، فَإِذَا بَلَغْتُمْ ذُرْوَتَهُ، فَإِنْ رَجَعَ عَن دِينِهِ وَإِلَّا
فَاطْرَحُوهُ. فَذَهَبُوا بِهِ فَصَعِدُوا بِهِ الْجَبَلَ؛ فَقَالَ: اللَّهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِمَا شِئْتَ. فَرَجَفَ بِهِمْ
الْجَبَلُ؛ فَسَقَطُوا، وَجَاءَ يَمْشِي إِلَى الْمَلِكِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: مَا فَعَلَ أَصْحَابُكَ؟ قَالَ:
كَفَانِيهِمُ اللَّهُ. فَدَفَعَهُ إِلَى نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: اذْهَبُوا بِهِ فَاحْمِلُوهُ فِي قُرُقُورٍ، فَتَوَسَّطُوا بِهِ
الْبَحْرَ، فَإِنْ رَجَعَ عَن دِينِهِ وَإِلَّا فَاقْدِفُوهُ. فَذَهَبُوا بِهِ؛ فَقَالَ: اللَّهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِمَا

شئت. فأنكفأت بهم السفينة؛ فغرّفوا، وجاء يمشي إلى الملك، فقال له الملك: ما فعل أصحابك؟ قال: كفانيهم الله. فقال للملك: إنك لست بقائلي حتى تفعل ما أمرك به. قال: وما هو؟ قال: تجمع الناس في صعيد واحد، وتصلبني على جذع، ثم أخذ سهمًا من كنانتي، ثم صنع السهم في كبد القوس، ثم قل: باسم الله رب الغلام، ثم ارمني؛ فإنك إذا فعلت ذلك قتلتني. فجمع الناس في صعيد واحد، وصلبته على جذع، ثم أخذ سهمًا من كنانته، ثم وضع السهم في كبد القوس، ثم قال: باسم الله رب الغلام. ثم رماه؛ فوقع السهم في صدغه؛ فوضع يده في صدغه في موضع السهم، فمات؛ فقال الناس: آمنّا برب الغلام، آمنّا برب الغلام، آمنّا برب الغلام!!! فأتي الملك، فقيل له: أرايت ما كنت تحذر، قد والله نزل بك حذرک؛ قد آمن الناس. فأمر بالأخدود في أفواه السكك^(١) فحذت، وأصرم النيران، وقال: من لم يرجع عن دينه فأخموه فيها - أو قيل له: اقتحم - ففعلوا حتى جاءت امرأة ومعها صبي لها؛ فتقاعست أن تقع فيها؛ فقال لها الغلام: يا أمه اصبري فإنك على الحق!^(٢).

وموضع الشاهد من الحديث الشريف هو عودة الغلام الصالح إلى الملك الطاغية بعد إذ نجاه الله تعالى مرة تلو الأخرى من الموت على يد زبانية الملك، وأمره الملك باتباع وسائلها يحصل قتله، وخصوصاً إرشاده إلى أخذ السهم من كنانته ليرمي به، فتعین طريقة القتل بهذه الوسائل يجعلها كالسبب في القتل التسببي، الذي هو عند جمهور الفقهاء كمباشرة القتل العمد في الإثم والتبعات الدنيوية، ولكن النبي ﷺ - مع كل

(١) الأزرقة. ابن الأثير: مجد الدين - النهاية في غريب الحديث والأثر - ج ٢ ص ٣٨٤.

(٢) أخرجه مسلم: ٣٠٠٥ في "الزهد".

وكذلك القول في أصحاب العمليات الاستشهادية، حيث إنهم باسروا قتل أنفسهم بدل أن يتسببوا فيه، وإذا كان القتل التسببي له حكم القتل بالمباشرة، وكانت نية أصحاب العمليات الاستشهادية كنية الغلام الصالح فإنه لم يبق إلا النظر في النتيجة والأثر، وبعد النظر نجد أن كلتا العمليتين _ عملية الغلام وعملية الاستشهاديين _ تشتركان في الأثر أيضًا متمثلًا في إظهار جرأة المسلم، وتفانيه في نصرته دينه، وفي خذلان عدوه، سواء أكان الخذلان ماديًا بالمال والأرواح، أم كان معنويًا بإظهار الحق، وإرساء مبدأ التوحيد.

وأما قصة ماشطة ابنة فرعون فهذا نصها:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أُسْرِيَ فِيهَا أَنْتَ عَلِيٌّ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ؛ فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ مَا هَذِهِ الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ؟ فَقَالَ: هَذِهِ رَائِحَةُ مَاشِطَةِ ابْنَةِ فِرْعَوْنَ وَأَوْلَادِهَا. قَالَ: قُلْتُ: وَمَا شَأْنُهَا؟ قَالَ: بَيْنَا هِيَ تُمَشِّطُ ابْنَةَ فِرْعَوْنَ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ سَقَطَتِ الْمِدْرَى ^(٢) مِنْ يَدَيْهَا؛ فَقَالَتْ: بِسْمِ اللَّهِ. فَقَالَتْ لَهَا ابْنَةُ فِرْعَوْنَ: أَبِي!

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، حُرِّبَ الأُمَّة، كان يقال له: البحر، وترجمان القرآن. وهو ابن عم النبي ﷺ الذي دعا له بقوله: "اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّوْبِيلَ". [أخرجه أحمد _ بإسناد صحيح _ : ٢٣٩٧] ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان أمير المؤمنين عمر ؓ يخصه بالدعوة إلى مجلسه مع أكابر الصحابة لغزارة علمه، وثاقب ذكائه. مات ؓ في مدينة "الطائف" سنة / ٦٨ هـ / ثمان وستين _ أو قريبًا من ذلك _ وهو ابن سبعين سنة. انظر: ابن العماد: شهاب الدين _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ١ ص ٢٩٤ إلى ٢٩٦. وابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٣ ص ١٨٥ إلى ١٨٩.

(٢) المِدْرَى والمِدْرَاة: شيء يُعْمَل من حَدِيدٍ أو حَشَبٍ على شَكْلِ سِنٍّ من أسنان المُشْطِ وأطول منه، يُسَّرَح به الشَّعْر =

قَالَتْ: لا، وَلَكِنْ رَبِّي وَرَبُّ أَبِيكَ اللهُ. قَالَتْ: أَخْبِرُهُ بِذَلِكَ. قَالَتْ: نَعَمْ. فَأَخْبَرْتُهُ؛ فَدَعَاَهَا، فَقَالَ: يَا فُلَانَةُ وَإِنَّ لَكَ رَبًّا غَيْرِي؟ قَالَتْ: نَعَمْ رَبِّي وَرَبُّكَ اللهُ. فَأَمَرَ بِبَقْرَةٍ^(١) مِنْ نُحَاسٍ، فَأُحْمِيَتْ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا أَنْ تُلْقَى هِيَ وَأَوْلَادُهَا فِيهَا. قَالَتْ لَهُ: إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً. قَالَ: وَمَا حَاجَتُكَ؟ قَالَتْ: أَحِبُّ أَنْ تَجْمَعَ عِظَامِي وَعِظَامَ وَلَدِي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَتَدْفِنَنَا. قَالَ: ذَلِكَ لَكَ عَلَيْنَا مِنَ الْحَقِّ. قَالَ: فَأَمَرَ بِأَوْلَادِهَا فَأُلْقُوا بَيْنَ يَدَيْهَا وَاحِدًا وَاحِدًا، إِلَى أَنْ انْتَهَى ذَلِكَ إِلَى صَبِيِّ لَهَا مُرْضِعٍ، وَكَأَنَّهَا تَقَاعَسَتْ مِنْ أَجْلِهِ؛ قَالَ: يَا أُمَّهُ اقْتَحِمِي فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ؛ فَاقْتَحَمَتْ^(٢).

وموطن الشاهد من الحديث الشريف قول الرضيع لأمه: "اقتحمي"، فهذا نطق خارق للعادة، جاء على سبيل الإكرام والتأييد الإلهي، ودل على أن كلام الرضيع كان بالحق، ولما لم يأمر الرضيع أمه _ لما تقاعست _ أن تنتظر؛ فلعل الله _ سبحانه _ يجعل لها مخرجًا، أو تنتظر ليلقيها فرعون بيده _ أو بأيدي زبانيته _ في البقرة؛ فيكون موتها وموته بالإكراه الملجئ الذي لا يعد الميت على أساسه متحرراً، فلما لم يأمرها بذلك _ بل أمرها بالاقترحام _ دل على أن إلقاء النفس في الهلاك المحقق نصره للدين، وثباتاً على المبدأ الحق، وإظهاراً للجلادة أمام الطغاة أمر مرغّب فيه في الدين الحنيف، وكذلك الحال في العمليات الاستشهادية فإنها تقوم أساساً على إلقاء النفس في التهلكة تحقيقاً

= المتلبّد، وسُتعمله من لا مُشط له. ابن الأثير: مجد الدين _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ٢ ص ١١٥.

(١) قَدْرٌ كَبِيرَةٌ وَاسِعَةٌ؛ أَخَذًا مِنَ التَّبْقَرِ: التَّوَسُّعِ، أَوْ كَانَ شَيْئًا يَسَعُ بَقْرَةً تَامَّةً بِتَوَابِلِهَا؛ فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ. انظر: ابن الأثير:

مجد الدين _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ١ ص ١٤٥.

(٢) أخرجه الإمام أحمد: ٢٨٢٢، وقال محققه أحمد شاكر: إسناده صحيح. والحديث ذكره ابن كثير في تفسيره _ من

رواية البيهقي في دلائل النبوة: ج ٢ ص ٣٨٩ _ وقال: إسناده لا بأس به. انظر: ابن كثير _ تفسير القرآن العظيم _ ج ٥

ص ٢٠٥٠.

المطلب الثاني

تأخير المرأة دورتها الشهرية لأجل العبادة

من المعلوم أن المرأة لا تصح منها عبادة الصوم والصلاة والطواف، وهي في أيام حيضها؛ لما ورد من نصوص شرعية تنهى عن ذلك، كما في قول النبي ﷺ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ، وَلَمْ تَصُمْ؟»^(١). وقوله ﷺ: «أَيْضًا بِشَأْنِ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَهُوَ يُخَاطَبُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا _ الَّتِي أَصَابَهَا الْحَيْضُ، وَهِيَ فِي طَرِيقِ حَجِّهَا _: «أَفْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي»^(٢).

فإذا كانت الحائض لا تطالب شرعاً بقضاء صلواتها التي فاتتها زمن حيضها، غير أنها تؤمر بقضاء صومها، فهل يجوز لها أن تؤخر عاداتها الشهرية عن طريق استخدام عقاقير يقرها الطب والشرع؛ لصوم كامل شهر رمضان، وكذلك من أجل أداء طواف الركن^(٣) حسناً لطول الانتظار في مكة المكرمة؟؟.

سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين عن هذه القضية؛ فأجاب: (استعمال المرأة لحبوب منع الحمل إذا لم يكن عليها ضرر من الناحية الصحية؛ فإنه لا بأس به، بشرط أن يأذن الزوج بذلك، ولكن حسب ما علمته، أن هذه الحبوب تضر بالمرأة، لأن خروج

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري: ٣٠٤ في "الحيض". وهو عن أبي سعيد الخدري ﷺ. كما رواه مسلم. بلفظ مقارب. عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وهو فيه برقم: ٧٩ في "الإيمان". (٢) أخرجه البخاري: ١٦٥٠ في "الحج"، ومسلم: ١٢١١ في "الحج"، وأبو داود: ١٧٨٢ في "المناسك"، والنسائي: ج ١ ص ١٨٠ في "الحيض"، وابن ماجه: ٢٩٦٣ في "المناسك"، ومالك: ج ١ ص ٤١١ في "الحج"، وأحمد: ٢٣٩٩١، والدارمي: ١٨٤٦ في "المناسك". والحديث عن عائشة رضي الله عنها. (٣) يبدأ وقته من يوم عيد الأضحى، ويسمى أيضاً: طواف الإفاضة.

دم الحيض خروج طبيعي، والشيء الطبيعي إذا مُنع في وقته فإنه لا بد أن يحصل به ضرر على الجسم، وكذلك أيضًا من المحظور في هذه الحبوب أن تخلط على المرأة عاداتها فتختلف عليها، وحيثنذ تبقى في قلق وشك من صلاتها، ومن مباشرة زوجها، وغير ذلك، لهذا أنا لا أقول: إنه حرام، ولكنني لا أحبذه، وأقول: ينبغي للمرأة أن ترضى بما قدر الله لها ... (١).

لكن (سئل عطاء^(٢) عن امرأة تحيض يجعل لها دواء؛ فترتفع حيضتها، وهي في قُرئها _ كما هي _ تطوف؟ قال: نعم إذا رأَت الطُّهر ... الأبيض) (٣).
وعند المالكية^(٤) يصح طواف الإفاضة من المرأة التي تقطع دم حيضها بالدواء، ويحصل طهرها على أن يستديم انقطاعه نحو ثمانية أيام أو عشرة، ولا يعد طوافها صحيحًا إن عاودها الحيض في أقل من خمسة أيام من انقطاعه.
وعندهم أيضًا^(٥) أن المرأة يحكم لها بالطهر إذا هي استعملت الدواء لتأخير حيضها عن وقته المعتاد، أو لرفعه واختصار مدته بعد وقوعه، لكنهم ذكروا أن هذا

(١) _ من الأحكام الفقهية في الفتاوى النسائية _ ص ٢٤ و ٢٥.

(٢) عطاء بن أبي رباح أبو محمد _ واسم أبيه: أسلم _ وهو مولى لبني فهر، نشأ بمكة، وتعلم بها، حتى غدا فقيه الحجاز، وهو من كبار التابعين، مات _ رحمه الله تعالى _ على الأصح سنة / ١١٤ هـ / أربع عشرة ومئة، وله ثمان وثمانون سنة. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٢ ص ٦٩ و ٧٠.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: ١٢١٩ في "الحيض".

(٤) انظر: الخطاب _ مواهب الجليل في شرح مختصر خليل _ ج ١ ص ٣٦٦. وانظر: الدسوقي _ حاشية الدسوقي على

الشرح الكبير _ ج ١ ص ١٦٨.

(٥) انظر: الصاوي _ حاشية الصاوي، أو بلغة السالك إلى أقرب المسالك _ مطبوع مع: _ الشرح الصغير على أقرب المسالك للدردير _ ج ١ ص ٢٠٨.

العلاج مكروه، لأنه مظنة الضرر. أقول: وهذا يعني أنه إذا لم يكن الضرر؛ فتمَّ الإباحة عندهم.

وفي فقه الحنبلية (روى عن أحمد^(١)) أنه قال: لا بأس أن تشرب المرأة دواء يقطع

عنها الحيض إذا كان معروفًا^(٢).

وعندهم أيضًا (يجوز لأثني شرب دواء مباح لحصول الحيض، لا قرب رمضان

لتفطره، كالسفر للفطر)^(٣). ويقول مرعي بن يوسف الحنبلي^(٤): (ويجوز للرجل شرب

دواء مباح يمنع الجماع^(٥)، وللأثني شربه لحصول الحيض ولتقطعه^(٦).

ومن الفقهاء المعاصرين الذين قالوا بإباحة حبس الحيض لأجل الطواف _ وهو

مصلحة شرعية معتبرة _ محمد محمود الصواف، والسيد سابق، وقد استدلا على ذلك

(١) أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي، ثم البغدادي، إمام المذهب الحنبلي، وأحد الأئمة

الأربعة، تنقل في طلب العلم بين العراق، والحجاز، والشام، وكان من خواص أصحاب الإمام الشافعي، وكان يحفظ

ألف ألف [مليون] حديث، وله في ذلك كتاب "المسند" يحتوي على ثلاثين ألف حديث [على وجه التقريب]. مات _

رحمه الله تعالى _ ببغداد، ودفن فيها، وذلك سنة / ٢٤١ هـ / إحدى وأربعين ومئتين، وقد جاوز السابعة والسبعين

بأيام. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٣ ص ١٨٥ إلى ١٨٨. وانظر: الزركلي _ الأعلام _

ج ١ ص ٢٠٣.

(٢) ابن قدامة _ المغني _ ج ١ ص ٤٠٩.

(٣) البهوتي: منصور بن يونس _ كشف القناع عن متن الإقناع _ ج ١ ص ٢١٨.

(٤) مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي، المقدسي، الحنبلي. محدث، فقيه، مؤرخ، أديب. ولد في طور كرم بفلسطين،

وانتقل إلى القدس، ثم إلى القاهرة، فكان أحد أكابر علماء الحنابلة فيها، وتوفي بها _ رحمه الله تعالى _ في ربيع الأول،

سنة / ١٠٣٣ هـ /، وله مصنفات كثيرة... انظر: كحالة: عمر رضا _ معجم المؤلفين _ ج ١٢ ص ٢١٨.

(٥) يريد أثناء نفاس زوجته كي يخفف من شهوته حيث يتعذر الجماع؛ لأن العبارة مقتبسة من باب "النفاس" من

الكتاب المذكور.

(٦) دليل الطالب لنيل المطالب _ ص ٢٣.

بحديث رواه سعيد بن منصور^(١) عن ابن عمر^(٢) رضي الله عنهما، أنه (سئل عن المرأة تشتري الدواء؛ ليرتفع حيضها؛ لتنفّر، فلم ير به بأسًا، ونعت لهم ماء الأراك^(٣)، وهو دواء)^(٤).

قال الصواف: (يجوز للمرأة أن تستعمل الدواء من الجوب أو الحخن ليرتفع حيضها مؤقتًا، حتى تستطيع أن تؤدي طوافها وسعيها)^(٥).

وقال السيد سابق: (ولا بأس من استعمال الدواء ليرتفع حيضها حتى تستطيع الطواف...)^(٦).

وعليه فحبس المرأة حيضها بالدواء المباح لصوم رمضان فعل مباح، وعزيمة لا بأس بها، لأجل مصلحة عبادة الصوم المشترك مع الأهل خاصة، والمسلمين كافة،

(١) أبو عثمان سعيد بن منصور الخراساني، الحافظ، صاحب السنن، كان من الثقات المشهورين، جاور بمكة، وبها مات في رمضان سنة / ٢٢٧ هـ / سبع وعشرين ومئتين، رحمه الله تعالى. انظر: ابن العباد - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ج ٣ ص ١٢٦ و ١٢٧.

(٢) ابن عمر بن الخطاب بن نُقَيْلِ القُرْشِيِّ العدوي، أسلم مع أبيه قبل البلوغ، وهاجر قبله، والصحيح أن أول مشاهدته غزوة الخندق، وشهد مؤتة واليرموك وفتح مصر وإفريقية، وقال فيه النبي ﷺ: "إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ" [الترمذي: ٣٨٢٥]. وكان كثير العبادة والصدقة والرواية؛ فقد بلغت مروياته / ٢٦٣٠ / حديثًا، ومات ﷺ سنة / ٧٣ هـ / عن

بضع وثمانين سنة في مكة المكرمة بعد فراغه من حجة. انظر: ابن الأثير: عز الدين - أسد الغابة في معرفة الصحابة - ج ٣ ص ٢٣٥ إلى ٢٤٠. وابن حجر العسقلاني - الإصابة في تمييز الصحابة - ج ٢ ص ٣٤٧ إلى ٣٤٩. و د. الصالح: صبحي - علوم الحديث - ص ٣٦٢.

(٣) شجر معروف في البلاد الحارة، تستخلص منها أعواد السواك. انظر: الزيات: أحمد حسن، وآخرين - المعجم الوسيط - ج ١ ص ١٤.

(٤) أخرج هذا الخبر - بلفظ مقارب - عبد الرزاق في مصنفه: ١٢٢٠ في "الحيض".

(٥) الصواف: محمد محمود - الحج في الإسلام - ص ١٧٧.

(٦) سابق: سيد - فقه السنة - ج ١ ص ٦٣٢.

إلحاقاً بما أباحه كثير من الفقهاء من حبس الحيض لأجل طواف الركن، واختصار زمن السفر في الحج، وهذا إذا لم يترتب عليه ضرر في البدن، الأمر الذي يستدعي اشتراط إذن الطيبة، أو الطبيب المختص^(١)، كما لا بد من اشتراط إذن الزوج في حق ذوات الأزواج؛ وذلك لحق الزوج في الاستمتاع بزوجه متى يشاء.



(١) أخبرني الدكتورة وفاء بيطار_طبيبة الأمراض النسائية في مدينة " حلب " _ بأن حبس الحيض _ في بعض الأحوال _ له مضاعفاته، وأضراره؛ فلا بد قبل تأخير الدورة الشهرية من الاستشارة الطبية للوقوف على وضع المرأة الصحي الذي يفرض نوعية الدواء المانع للحيض. اتصال هاتفي بتاريخ: ٦ ربيع الثاني ١٤١٩هـ / ٣٠ تموز ١٩٩٨م.

المطلب الثالث

حلق اللحية

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان في أحسن تقويم، وأجمل صورة، وجعل في جسمه أعضاء قابلة للنماء والزيادة _ كالشعر والأظفار _ وللابتلاء أمرنا الله _ سبحانه وتعالى _ بالأخذ منها دون المساس بأصلها إبقاءً لصنعتة الكاملة، وإنقاذاً للجسم الإنساني من كل معاني التشويه والمثلة.

فهل يحق للمسلم التصرف في لحيته حلقاً، باعتبارها جزءاً من جسمه؟. أو بتعبير آخر: ما حكم حلق اللحية في الإسلام؟. يمكن استخلاص حكم حلق اللحية من النصوص الشرعية _ العامة والخاصة _ في القرآن الكريم، والسنة المطهرة.

المبحث الأول

الأدلة النصية على مشروعية إعفاء اللحية

أولاً _ في القرآن الكريم:

أ _ قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠]. ومعنى (لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ) عند أكثر المفسرين هو: دين الله، أي: (لا تغيير لدين الله: أي لا يصلح ذلك، ولا ينبغي أن يُفعل)^(١).

ولكن هذا لا يعني أن النص الكريم لا يحتمل معاني أخرى؛ فالنص عام، والنهي

(١) الطبري _ جامع البيان عن تأويل آي القرآن _ ج ٢١ ص ٤١.

أما التبديل المادي فمن أمثله: خصاء الحيوان الذي قال بكرهته^(١) بعض الفقهاء، ورخص به آخرون للمصلحة _ كالسَّمْن وغيره _ . والكرهه هذه منقولة^(٢) عن ابن عباس رضي الله عنه، وعكرمة^(٣)، ومجاهد^(٤). ولما سُئِلَ ابن عباس رضي الله عنه عن خصاء البهائم كرهه، وقال: لا تبديل لخلق الله. مع أن الفقهاء (لم يختلفوا أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز، لأنه مُثْلَة، وتغيير لخلق الله)^(٥).

يتبين مما سبق كيف أدخل الفقهاء والمفسرون في عموم تلك الآية الكريمة مسائل أعطوها حكم التبديل لخلق الله _ سبحانه وتعالى _ والتي منها: قضية الخصاء في الآدمي، والبهائم أيضًا. فليس من الغرابة إدخال حكم خلق اللحية في عموم هذا النهي الرباني، على أنه نوع من أنواع التبديل لخلق الله تعالى.

ب _ قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا أُضِلُّهُمْ وَلَا أُضِلُّنَّهُمْ وَلَا مَمْنَعٌ لَهُمْ وَالْمَرْءُ عَلَىٰ عَقَبَتِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ فِي أَعْيُنِ اللَّهِ حَتَّٰبٌ مُّذَمَّنٌ وَلَا يَرْحَمُ اللَّهُ حَتَّٰبَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَئِن لَّمْ يَكْفُرُوا لَبَّيْكَ اللَّهُ كَثِيرًا﴾

(١) انظر: القرطبي: أبو عبد الله _ الجامع لأحكام القرآن _ ج ٥ ص ٣٣٣.

(٢) انظر: الطبري _ جامع البيان عن تأويل آي القرآن _ ج ٢١ ص ٤١ و ٤٢.

(٣) مولى ابن عباس رضي الله عنه، أحد فقهاء مكة، من التابعين الأعلام، أصله من البربر. اجتهد ابن عباس في تعليمه، ثم أذن له بالفتوى، وبعد وفاة ابن عباس أعتقه ولده علي. مات عكرمة سنة / ١٠٥ هـ / خمس ومئة، وقد بلغ ثمانين سنة. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٢ ص ٣٢ و ٣٣.

(٤) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي شيخ القراء والمفسرين. أخذ جُلَّ علومه عن ابن عباس رضي الله عنه. مات بمكة _ وهو ساجد! _ سنة / ١٠٣ هـ / ثلاث ومئة، رحمه الله تعالى. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٤ ص ٤٤٩ و ٤٥٠. وابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٢ ص ١٩ و ٢٠.

(٥) القرطبي: أبو عبد الله _ الجامع لأحكام القرآن _ ج ٥ ص ٣٣٤.

الأنعامِ وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩].

قال ابن جرير الطبري _ رحمه الله تعالى _ عند تفسيره هذه الآية الكريمة: (وأولى الأقوال بالصواب قول من قال: معناه: ولأمرنهم فليغيرن خلق الله. قال: دين الله، وذلك لدلالة الآية الأخرى على أن ذلك معناه، وهي قوله: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ التِّي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠].

وإذا كان ذلك معناه، دخل في ذلك فعل كل ما نهى الله عنه من خصاء ما لا يجوز خصاؤه، ووشم ما نهى عن وشره^(١)، وغير ذلك من المعاصي، ودخل فيه ترك كل ما أمر الله به؛ لأن الشيطان لاشك أنه يدعو إلى جميع معاصي الله، وينهى عن جميع طاعته^(٢).

ومن كلام الطبري يفهم أن الآية السابقة هي نص عام، يحظر كل تغيير يمس أصل الخلقة الربانية، سواء كان التغيير في الخلق معنوياً _ كالتغيير في الدين _ أم مادياً كالخصاء والوشم، وحلق اللحية إلحاقاً بالحكم، لكن (خص من تغيير خلق الله تعالى الختان، والوشم لحاجة، وخضب اللحية، وقص ما زاد منها على السنة، ونحو ذلك)^(٣).

وإنما خرجت تلك الأمور عن عموم النهي، عملاً بالحديث الشريف، الذي قال فيه النبي عليه الصلاة والسلام: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ،

(١) الوشر، أو التفليج: برد الأسنان الظاهرة بالمبرد؛ لأحداث فرجة فيما بينها طلباً للجمال، وستفرد له دراسة مستقلة بإذن الله.

(٢) _ جامع البيان عن تأويل آي القرآن _ ج ٥ ص ٢٨٥.

(٣) الألوسي _ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني _ ج ٥ ص ٢٢٠.

وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِثْنَاءُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَعَسَلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَأَنْتِقَاصُ الْمَاءِ». قال زكرياء^(١): قال مصعب: ونسيت العاشرة إلا أن تكون الْمَضْمَنَةَ^(٢).

و(البراجم: هي العقد التي في ظهور الأصابع، يجتمع فيها الوسخ، والواحدة بُرْجَمَةٌ، بضم الباء. وانتقاص الماء: يعني الاستنجا)^(٣).

ثانياً _ في السنة المطهرة:

هذه بعض الأحاديث الشريفة في موضوع اللحية لعل بعرضها يكون حكم حلق اللحية أكثر موضوعية، وأدنى إلى الصواب:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَنْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللَّحْيَ»^(٤). وفي رواية: «حَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَوَفَّرُوا اللَّحْيَ، وَأَحْفُوا^(٥) الشَّوَارِبَ»^(٦). وفي رواية: «أَنَّهُ أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَإِعْفَاءِ اللَّحْيِ»^(٧).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «جُزُوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللَّحْيَ؛

(١) زكرياء: وهو زكرياء بن أبي زائدة، أحد رجال سند الحديث. انظر: سند الحديث في صحيح مسلم.

(٢) أخرجه مسلم: ٢٦١، وأبو داود: ٥٣ _ كلاهما _ في "الطهارة"، والترمذي: ٢٧٥٧ في "الأدب"، والنسائي: ج ٨ ص ١٢٦ و ١٢٧ في "الزينة"، وابن ماجه: ٢٩٣ في "الطهارة"، وأحمد: ٢٤٩٤١. والحديث عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٣) انظر: ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ٤ ص ٧٧٤.

(٤) أخرجه البخاري: ٥٨٩٣ في "اللباس".

(٥) وفي رواية رواية مسلم: ٥٤ / ٢٥٩ _ "أَوْفُوا".

(٦) أخرجه البخاري: ٥٨٩٢ في "اللباس"، ومسلم: ٢٥٩ في "الطهارة". واللفظ للبخاري.

(٧) أخرجه مسلم: ٢٥٩ في "الطهارة".

خَالِفُوا الْمَجُوسَ»^(١).

وعنه عليه السلام، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَعْفُوا اللَّحَى، وَخُذُوا الشَّوَارِبَ، وَعَيِّرُوا شَيْبَكُمْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى»^(٢).

وحديث "عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ... الذي تقدم، وفيه: "قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ".

وقد ذكر الإمام النووي الألفاظ التي أمرت بإعفاء اللحية في مختلف الروايات، فكانت خمسًا؛ حيث قال: (فحصل خمس روايات: أَعْفُوا، وَأَوْفُوا، وَأَرْجُوا، وَأَرْجُوا^(٣)، وَوَفَّرُوا. ومعناها كلها: تركها على حالها. هذا هو الظاهر من الحديث الذي تقتضيه ألفاظه)^(٤). لأن إعفاء اللحية يعني: (تركها لا تقص حتى تعفو: أي تكثر)^(٥).

وأما ("أَوْفُوا" فهو بمعنى "أَعْفُوا" أي: اتركوها، ولا تتعرضوا لها بتغيير. و"أَرْجُوا"، وأصله أَرْجُوا بالهمز، فحذفت الهمزة تخفيفًا، ومعناها: أخرجوها، واطركوها)^(٦).

(١) أخرجه مسلم: ٢٦٠ في "الطهارة".

(٢) أخرجه أحمد: ٨٦٥٧، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٣) أفاد النووي أن لفظة "أرخوا" وقعت في رواية الأكثرين عن الإمام مسلم، ووقع عند ابن ماهان "وارجوا" [وابن ماهان هو: عبد الوهاب بن عيسى، حدث في مصر بصحيح مسلم بسنده إلى الإمام مسلم. انظر: سير الذهبي: ج ١٦ ص ٥٣٥، ٥٣٦].

(٤) النووي _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ٣ ص ١٥١.

(٥) ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ٤ ص ٧٦٤.

(٦) النووي _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ٣ ص ١٥١.

وأما (" وَفَرُّوا " فهو من التوفير، وهو الإبقاء. أي: اتركوها وافرة)^(١).

المبحث الثاني

حكم حلق اللحية

ما حكم حلق اللحية على ضوء ما تقدم من أدلة شرعية؟

جواب هذا السؤال سيكون _ بإذن الله تعالى _ من المذاهب الفقهية، ومن أقوال

بعض العلماء المعاصرين:

أولاً _ في المذاهب الفقهية:

أ _ مذهب الحنفية: جاء في كتاب " الدر المختار ": (يحرم على الرجل قطع لحيته)^(٢). وفيه أيضًا: (وأما الأخذ منها، وهي دون ذلك [دون القُبْضَة^(٣)] كما يفعله بعض المغاربة، ومختة الرجال، فلم يبحه أحد. وأخذ كلُّها فعل يهود الهند، ومجوس الأعاجم)^(٤).

ب _ مذهب المالكية: ومما قالوه في ذلك: (يحرم على الرجل حلق لحيته أو

شاربه...)^(٥).

(١) ابن حجر العسقلاني _ فتح الباري بشرح صحيح البخاري _ ج ١٠ ص ٣٦٢.

(٢) الحصكفي _ الدر المختار في شرح تنوير الأبصار _ على هامش: حاشية ابن عابدين _ ج ٥ ص ٢٦١.

(٣) القُبْضَة: بمعنى المَقْبُوض كالعُرْفَة بمعنى المغروف، وهي بالضم الاسم، وبالفتح المرّة. والقَبْضُ: الأخذُ بجميع

الكفّ. انظر: ابن الأثير: مجد الدين _ النهاية في غريب الحديث والأثر _ ج ٤ ص ٦.

(٤) _ المصدر نفسه _ ج ٢ ص ١١٣.

(٥) الدسوقي _ حاشية الدسوقي _ ج ١ ص ٩٠.

لناج - مذهب الشافعية: أفاد^(١) النووي - رحمه الله تعالى - أن إعفاء اللحية هو توفيرها، وتركها بلا قص، كره لنا قصها كفعل الأعاجم، أما ما زاد على القبضة منها، فقليل: لا بأس بقصه. والصحيح كراهة الأخذ منها مطلقاً. لعالم رابع رابعاً - لينا
والقول بكراهة حلق اللحية، وإن كان هو^(٢) الأصح في المذهب الشافعي - وهو قول الشيخين^(٣) - إلا أن هناك قولاً بحرمة حلقها مطلقاً، وذكروا أن الإمام الشافعي^(٤) قد نص عليه في كتابه "الأم". وقال الأذري^(٥): والصواب تحريم حلقها جملة لغير علة.

(١) انظر: المجموع شرح المذهب - ج ١ ص ٢٩٠.

(٢) انظر: البكري: عثمان بن محمد الدمياطي - إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للمليباري - ج ٢ ص ٣٤٠ و ج ٤ ص ١٦٨.

(٣) هما: النووي والرافعي - رحمهما الله تعالى - أما النووي فقد تقدمت له ترجمة، وأما الرافعي فهو: أبو القاسم عبد الكريم بن العلامة أبي الفضل محمد بن عبد الكريم... الرافعي القزويني، مولده سنة / ٥٥٠ هـ / خمسين وخمس مئة، وهو شيخ الشافعية، وإليه انتهت معرفة المذهب، ومن مؤلفاته: "فتح العزيز شرح الوجيز"، وكان - رحمه الله تعالى - من العلماء العاملين، وهناك من ينسب إلى الصحابي رافع بن خديج الأنصاري رضي الله عنه، وقد توفي في ذي القعدة سنة / ٦٢٣ هـ / ثلاث وعشرين وست مئة. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء - ج ٢٢ ص ٢٥٢ إلى ٢٥٤.

(٤) محمد بن إدريس الهاشمي المطلبي، الإمام الكبير، ولد سنة / ١٥٠ هـ / بغزة، ونقل إلى مكة وله سستان، فنشأ فيها، وحفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، و"الموطأ" وهو ابن عشر، وأذن له في الإفتاء وعمره خمس عشرة سنة، ثم لازم الإمام مالكا بالمدينة، وقدم بغداد، وأقام بها حولين، وصنف بها كتابه القديم [مذهبه القديم]، ثم رحل إلى مصر، وصنف بها كتابه الجديدة [مذهبه الجديد] التي منها: "الأم" و"الرسالة"، وكان يُجي الليل إلى أن مات - رحمه الله -

سنة / ٢٠٤ هـ / أربع ومئتين. انظر: ابن العماد - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ج ٣ ص ١٩ إلى ٢٢.

(٥) شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذري - نسبة إلى بلد في أطراف الشام - الشافعي، نزيل حلب، فقيه له تصانيف في الفقه الشافعي، أكثرها مخطوط. توفي - رحمه الله تعالى - سنة / ٧٨٣ هـ / ثلاث وثمانين وسبع مئة. انظر: ابن العماد -

شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ج ٨ ص ٤٧٩ و ٤٨٠. والزركلي - الأعلام - ج ١ ص ١١٩.

د _ مذهب الحنبلية: فهم يقولون: (ويعني لحيته، ويجرم حلقها ... ولا يكره أخذ ما زاد على القُبْضَة منها، وما تحت حلقه ...) (١).

ثانياً _ أقوال بعض العلماء المعاصرين:

بعدما تم عرض الأقوال في المذاهب الفقهية التي اتفقت _ أو كادت تتفق _ على حرمة حلق اللحية يحسن بنا الوقوف على آراء عدد من علماء هذا العصر:

أ _ الشيخ علي محفوظ:

يقول _ رحمه الله تعالى _ بعدما نقل حرمة حلق اللحية في المذاهب الفقهية الأربعة: (ومما تقدم، تعلم أن حرمة حلق اللحية، هي دين الله وشرعه الذي لم يشرع لخلقه سواه، وأن العمل على غير ذلك سفه وضلالة، أو فسق وجهالة، أو غفلة عن هدي سيدنا محمد ﷺ) (٢).

ب _ الدكتور عبد الله علوان:

قال _ رحمه الله تعالى _: (... نتبين من هذه الأحاديث، والنصوص الفقهية، أن حلق اللحية حرام، وأن المُنْصِف المتحري للحقيقة لا بد أن يقول بوجوب إرثائها لنصاعة الحجّة، وقوة الدليل. وأقل ما يقال عن الخالق للحية: إنه مخنث أو متشبه بالنساء، أو مغير لخلق الله، أو مقلد غيره تقليدًا أعمى ... فواحدة من هاتيك الأمور تكفي في إيقاع المسلم بالإثم، فضلاً عن انطباق كل الأوصاف عليه) (٣).

(١) البُهوتي: منصور بن يونس _ الروض المُربع شرح زاد المستقنع _ ص ٢٨.

(٢) _ الإبداع في مضار الابتداء _ ص ٤٢٤.

(٣) _ تربية الأولاد في الإسلام _ ج ٢ ص ٩٧١.

ج _ الشيخ عبد الرحمن الفاخوري:

قال _ رحمه الله تعالى _ وهو يعلق على الكبيرة الثالثة والثلاثين من كتاب الكبائر للإمام الذهبي^(١): (... وبحسبي أن أُنْبه إلى أن أكثر المعاصي انتشارًا بين الرجال مما يتشبهون فيه بالنساء، ألا وهي حلق اللحية _ بل والشارب أيضًا _ فقد خلق الله النساء كذلك، ولا ينفع هؤلاء أن يتذرعوا بأنهم لم ينووا التشبه؛ لأن النية الصالحة تنفع صاحبها في الأعمال الصالحة لا الفاسدة!، وهذه فكرة هامة يجب التنبيه إليها، فضلًا عن أن في حلق اللحية تشبهًا بالكفار أيضًا، وتغييرًا لخلق الله، ومخالفة لأمر النبي ﷺ، وكل واحدة من هذه المخالفات كافية للجزم بتحريم حلقها، وهي بمجموعها كافية للحكم بكونها كبيرة)^(٢).

د _ الشيخ محمد الحامد:

فقد قال _ رحمه الله تعالى _ : " وإذا أفصح الحديث النبوي عن علة الحكم، فليس في وسع أحد أن يصرف النظر عنها برأيه، وقد تقدمت الأحاديث التي تقول: «خَالِفُوا الْمُجُوسَ»، «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ». «لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى». «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(٣). فالتشبه بهم في خصائصهم هو العلة في التحريم والإسلام يريد أن يجعل

(١) شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، وهو الإمام الحافظ محدث عصره، طلب الحديث، وله ثمان عشرة سنة، ورحل من أجله، ثم عاد إلى دمشق، وأقام فيها يُرحَل إليه من سائر البلاد إلى أن توفاه الله تعالى سنة / ٧٤٨ هـ / ثمان وأربعين وسبع مئة، بعدما ترك آثارًا علمية جليلة. انظر: ابن العناد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٨ ص ٢٦٤ و ٢٦٨.

(٢) الذهبي _ الكبائر: تحقيق: عبد الرحمن الفاخوري _ ص ٢١٨.

(٣) أخرجه أبو داود: ٤٠٣١ في " اللباس"، وأحمد: ٥١١٤، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. وهو عن ابن عمر ؓ، كما حسن إسناده عبد القادر الأرناؤوط. انظر _ بتحقيقه: ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث =

لأتباعه كيانًا خاصًا، وعلامة فارقة كي يُعرفوا في الناس، فلا يذوبوا في غيرهم
اضمحلالاً وتقليدًا، فيبقوا كما هم أمةً واحدة تتعاون ظواهرها وبواطنها، أجسادًا
وأرواحًا على البر والتقوى، لا على الإثم والعدوان" (١).

ثم ذكر _ الشيخ الحامد _ الحكمة الشرعية، وكذا الصحية من إعفاء اللحية،
وإحفاء الشارب؛ فقال: "... لو أمعن المرء النظر لرأى أن جمال الرجولة وكمالها في
إعفائها، فإن الله تعالى زين الرجال باللحي، فحلقها تشويه، وإطاعة للشيطان في أمره
أتباعه بتغيير خلق الله سبحانه، واتهامٌ لله تعالى في حكمته، ورمي له بالعبث، وهو
سبحانه العليم الحكيم المُتَنَزَّه عن اللهو واللعب.

أما إحفاء الشارب، فحكيمته واضحة، فإنه يضايق المرء في أكله وشربه، فيتلوث
بالطعام والشراب، وذا يزرى بالكرامة، كما يقبح بالنظر على أن هناك فوائد صحية في
إعفائها، فإن هذا الشعر تجري فيه مفرزات دهنية من الجسد يلين بها الجلد، ويبقى نصرًا
فيه حيوية الحياة وطراوتها. وحلق اللحية يفوت هذه الوظائف الإفرازية على الوجه،
فيبدو قاحلاً يابسًا، زيادة عما في حلقها من تخريش لجلدة الوجه، بحيث يكون علوق
الجراثيم سهلًا ميسورًا، وجلدة الوجه أكثر تعرضًا لهذا العلوق من جلدة العانة التي
نحن مأمورون بحلقها؛ إذ هي مستورة باللباس وفي إعفاء اللحية فائدة أخرى هي
حماية لثة الأسنان من العوارض الطبيعية، فهي لها وقاء منها كشعر الرأس للرأس، وقد
أخبرني بذلك طيب نطّاسي (٢) حاذق، هو

٥١-٥٠

= الرسول _ ج ١٠ ص ٦٥٧. أما الأحاديث الثلاثة السابقة فقد مضى تخريجها. انظر: ص ٣٢.

(١) _ حكم اللحية في الإسلام _ ص ١٣ و ١٤.

(٢) نطّاسي: دقيق النظر. والنطاسي: الطيب الحاذق. انظر: الزيات: أحمد حسن _ وآخرين _ المعجم الوسيط _ ج ٢ =

محمد منير الأسود^(١). "منفلاً" رُفِعَتْ رِدْمًا مَعَهُ دَعَا إِلَى بَأْفِيقِهِ. (١) مَرْفَعٌ

هـ_ الدكتور يوسف القرضاوي:

فقد قال: "... أصبح الجمهور الأعظم من المسلمين يملقون لحاهم تقليدًا لأعداء دينهم ومستعمري بلادهم من النصارى واليهود، كما يولع المغلوب دائمًا بتقليد الغالب، غافلين عن أمر الرسول ﷺ بمخالفة الكفار، ونهيه عن التشبه بهم؛ فإن (مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ) [الحديث]."

نص كثير من الفقهاء على تحريم حلق اللحية مستدلين بأمر الرسول بإعفائها. والأصل في الأمر الوجوب، وخاصة أنه علل بمخالفة الكفار، ومخالفتهم واجبة. ولم ينقل عن أحد من السلف أنه ترك هذا الواجب قط.

وبعض علماء العصر يبيحون حلقها تأثرًا بالواقع، وإذعانًا لما عمت به البلوى^(٢)، ولكنهم يقولون: إن إعفاء اللحية من الأفعال العادية للرسول ﷺ، وليست من أمور الشرع التي يتعبد بها. والحق أن إعفاء اللحية لم يثبت بفعل الرسول وحده، بل بأمره الصريح المعلل بمخالفة الكفار وبهذا نرى أن في حلق اللحية ثلاثة أقوال: قول بالتحريم، وهو الذي ذكره ابن تيمية^(٣).....

ص ٩٣٨.

(١) _ حكم اللحية في الإسلام _ ص ١٥ و ١٦.

(٢) يراد بذلك: أن إصدار فتوى بتحريم حلق اللحية من شأنه أن يوقع غالب الرجال في الإثم، وبالشعور بالضيق والحرَج. وهذا القول نسبته محمد بن حبيب الشنقيطي إلى بعض المالكية ومتأخري الشافعية. انظر _ له _ : زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم _ ج ١ ص ١٧٩. والبلوى في الاصطلاح: كل ما لا يستطيع التحرز عنه، أو ما كان في دفعه حرج. كالعفو عما لا يُبْصَر من رشاش البول. انظر: ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ١ ص ٢١٥.

(٣) شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني [نسبة إلى "حران": مدينة تركية =

وغيره^(١). وقول بالكرهية، وهو الذي ذُكر في "الفتح" عن عياض^(٢)، ولم يذكر غيره^(٣). وقول بالإباحة، وهو الذي يقول به بعض علماء العصر. ولعل أوسطها أقربها وأعدلها _ وهو الذي يقول بالكرهية _ فإن الأمر لا يدل على الوجوب جزماً، وإن علل بمخالفة الكفار، وأقرب مثال على ذلك: هو الأمر بصيغ الشيب مخالفة لليهود والنصارى^(٤). فإن بعض الصحابة لم يصبغوا، فدل على أن.....

= [بإزاء الحدود السورية]، من كبار أئمة المذهب الحنبلي، بل قيل: إنه مجتهد مطلق. وُلد سنة / ٦٦١ هـ /، وقدم به والده _ عند استيلاء التتار على البلاد _ إلى "دمشق" سنة / ٦٦٧ هـ /، فأقبل على العلوم في صغره؛ حتى غدا فريد عصره علماً، ومعرفة، وشجاعة، وذكاءً، وتوثيراً إلهياً، وكرماً، ونصحاً للأمة، وأمرًا بالمعروف، ونهيًا عن المنكر، وتأهل للفتوى والتدريس وله دون العشرين سنة، وأوذى في ذات الله من المخالفين، فمات سجيناً في سجن قلعة دمشق سنة / ٧٢٨ هـ / ثمان وعشرين وسبع مئة، ودفن _ رحمه الله _ بمقابر الصوفية، وبلغت مصنفاًته خمس مئة مجلدة. انظر: ابن العباد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٨ ص ١٤٢ إلى ١٥٠. والحموي _ معجم البلدان _ ج ٢ ص ٢٣٥. وشيت خطاب: محمود _ قادة فتح العراق والجزيرة _ ص ٥٤٩.

٥٤-٥٢

(١) تبين من قبل أن جمهور الفقهاء على تحريم حلق اللحية. انظر: ص ٢٣ و ٢٤.
 (٢) القاضي أبو الفضل بن موسى ... التَّحْصِيي [نسبة إلى يحصب: قبيلة بمنية] الأندلسي، ثم السبتي [نسبة إلى سبته: مدينة على الساحل المغربي] المالكي. ولي قضاء "سبته" ثم نقل عنها إلى قضاء غرناطة [في الأندلس]. كان إماماً علامة حافظاً، كثير التصانيف، ومن أشهر كتبه "الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ"، توفي _ رحمه الله تعالى _ في سنة / ٥٤٤ هـ / أربع وأربعين وخمس مئة، ودفن بمدينة "مراكش" المغربية. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٢٠ ص ٢١٢ إلى ٢١٧.

(٣) أما قول عياض فهو: يكره حلق اللحية وقصها، وتحذيفها [تسويتها]. وأما الأخذ من طولها وعرضها إذا عظمت فحسن، بل تكره الشهرة في تعظيمها، كما تكره في تقصيرها. أخذاً عن ابن حجر العسقلاني _ فتح الباري بشرح صحيح البخاري _ ج ١٠ ص ٣٦٣. أقول: يحتمل أن يكون القاضي عياض _ رحمه الله تعالى _ قد قصد من الكراهة الحرمة، لأن كثيراً من الفقهاء مَنْ يفعل ذلك تورعاً.

(٤) يريد من ذلك ما رواه أبو هريرة ؓ مرفوعاً _ إلى النبي ﷺ _: "إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ، فَخَالِفُوهُمْ". والحديث أخرجه البخاري: ٣٤٦٢ في "أحاديث الأنبياء"، ومسلم: ٢١٠٣ في "اللباس"، وأبو داود: ٤٢٠٣ في =

الأمر للاستحباب^(١) " (٢) .

ولكن يمكن أن يقال: إن حكم حلق اللحية يختلف عن حكم ترك صبغ الشيب، إذ في حلق اللحية تغيير لأصل الخلقة، وليس الأمر كذلك في ترك الصبغ الذي لا يعدو كونه أمراً تزيينياً، فهو يغير لون الشعر من غير المساس بأصله. . . .
ولقد أغرب كثيراً ذلك الذي أباح حلق اللحية لما عمت به البلوى، وكان الأحكام الشرعية تؤخذ من أفعال الناس، وليس من مصادرها الشرعية كالكتاب والسنة وغيرهما!.

والصواب أن الشريعة الغراء لا تقر وجود المنكر، مهما اتسعت دائرته، وذهب صيته، كما هو الأمر في قضية حلق اللحية، التي يترجح فيها القول بالتحريم، والله أعلم.

وإذا كانت البلوى _ كما سبق _ كل ما لا يستطاع التحرز عنه، أو ما كان في دفعه حرج. فأى حرج، أو أي ضيق يصعب التحرز عنه من وراء إعفاء اللحي، حتى يستباح حلقتها تحت مبدأ عموم البلوى!؟.

نعم، قد يرخص بحلق اللحية، في حالات خاصة: كمن أصيب بداء في وجهه،

= "الترجل"، والنسائي: ج ٨ ص ١٣٧ في "الزينة"، وابن ماجه: ٣٦٢١ في "اللباس"، وأحمد: ٧٢٧٢، وابن حبان: ٥٤٧٠ في "الزينة والتطيب". كما أخرجه الترمذي _ بنحوه _ : ١٧٥٢ في "اللباس".

(١) على استحباب صبغ الشيب اتفقت المذاهب الفقهية الأربعة: انظر في المذهب الحنفي: ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ٥ ص ٤٨٢. وفي المذهب المالكي: الزرقاني _ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك _ ج ٤ ص ٣٩٥ و ٣٩٦. وفي المذهب الشافعي: النووي: صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٤ ص ٨٠. وفي المذهب الحنبلي: ابن قدامة _ المغني _ ج ١ ص ١٠٥.

(٢) _ الحلال والحرام في الإسلام _ ص ٩٣ و ٩٤.

المطلب الرابع

حلق المرأة شعرها، أو قصه

حلق المرأة شعر رأسها إن كان لضرورة من مرض أو نحوه، فلا بأس به. فإن لم تكن ثمة ضرورة فمكروه. ويكون الحلق محرماً إن كان القصد به التشبه بالرجال لثبوت اللعنة على المتشبهات من النساء بالرجال، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالتُّشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ" (١). قال صاحب المغني:

"ولا تختلف الرواية في كراهة حلق المرأة رأسها من غير ضرورة؛ قال أبو موسى (٢): "بَرِيءٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّالِقَةِ (٣) وَالْحَالِقَةِ (٤)". متفق عليه (٥).

(١) أخرجه البخاري: ٥٨٨٥ في "اللباس"، والترمذي: ٢٧٨٤ في "الأدب"، وأبو داود: ٤٩٣٠ في "الأدب"، وابن ماجه: ١٩٠٤ في "النكاح"، وأحمد: ٣١٥١.

(٢) عبد الله بن قيس البيهقي، قدم مكة، فأسلم فيها، وانصرف إلى بلاد قومه، وأقام بها حتى قدم جمع الأشعرين - نحو خمسين رجلاً في سفينة - على النبي ﷺ حين فتح خيبر. استعمله النبي ﷺ على زُبيد، وعَدَن، واستعمله عمر ﷺ على البصرة، كما استعمله عثمان ﷺ على الكوفة، وحكّمه علي ﷺ في نزاعه مع معاوية رضي الله عنهما، ومات ﷺ بالكوفة - وقيل بمكة - في الأربعينات، أو الخمسينات للهجرة - على خلاف بين المؤرخين - وهو ابن ثلاث وستين سنة. انظر: ابن الأثير: عز الدين - أسد الغابة في معرفة الصحابة - ج ٣ ص ٢٦٣ و ٢٦٤.

(٣) الصالقة: هي المرأة التي ترفع صوتها بالبكاء عند المصيبة. ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ج ٣ ص ١٩٨.

(٤) الحالقة: التي تحلق رأسها عند المصيبة. أخذت عن: - المكان نفسه -.

(٥) أخرجه البخاري: ١٢٩٦ في "الجنائز"، ومسلم: ١٠٤ في "الجنائز".

وروى الخلال^(١) بإسناده عن قتادة^(٢) عن عكرمة، قال: سمى النبي ﷺ أَنْ تَحْلِقَ
المرأة رأسها^(٣).

قال الحسن^(٤): هي مُثَلَّة. قال الأثرم^(٥): سمعت أبا عبد الله [الإمام أحمد] يسأل

(١) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي. الإمام العلامة الحافظ الفقيه، شيخ الحنبلية وعالمهم، أخذ
الفقه عن كثير من أصحاب الإمام أحمد _ رحمه الله تعالى _ ورحل إلى فارس، وإلى الشام، وإلى الجزيرة يتطلب فقه
الإمام أحمد وفتاويه وأجوبته، فكثرت _ في ذلك _ مصنفاته، والتي منها: "الجامع في الفقه" في عشرين مجلدًا، فكان له
الدور البارز في جمع فقه الإمام أحمد، وجعله مذهبًا مستقلًا. توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة / ٣١١ هـ / إحدى عشرة
وثلاث مئة. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ١٤ ص ٢٩٧ و ٢٩٨.

(٢) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي، أبو الخطاب. التابعي، الحافظ، المفسر. كان آية في الحفظ، إمامًا في
النسب، رأسًا في العربية، وأيام العرب، وهو عالم أهل البصرة، الضرير الأكمه [الذي يولد أعمى]. مات _ رحمه الله
تعالى _ سنة / ١١٧ هـ / سبع عشرة ومئة. وكان موته بالطاعون في مدينة واسط [من العراق]. انظر: ابن العماد _ ج ٢
ص ٨٠ و ٨١. وانظر: المزي _ تهذيب الكمال في أسماء الرجال _ ج ٢٣ ص ٤٩٨ و ٤٩٩.

(٣) الحديث بهذا الإسناد مرسل؛ لأن عكرمة _ مولى ابن عباس _ لم يدرك النبي ﷺ. لكن الترمذي أخرجه: ٩١٤
في "الحج"، والنسائي: ج ٨ ص ١٣٠ في "الزينة" عن علي _ مرفوعًا إلى النبي ﷺ. غير أن الترمذي حكم باضطراب
إسناده. لكن للحديث روايات مرفوعة أخرى عن عائشة أم المؤمنين، وعثمان أمير المؤمنين رضي الله عنهما. انظر:
الزيلعي _ نصب الراية لأحاديث الهداية _ مطبوع مع: الهداية شرح بداية المبتدي للمريغيني _ ج ٣ ص ١٩١. وانظر:
تحقيق عبد القادر الأرنؤوط للحديث في: _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ٤ ص ٧٥٦.

(٤) الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري، كانت أمه مولاة لأم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها، أما هو فكان
سيد أهل زمانه علمًا وعملاً، ولد لستين بقيت لخلافة عمر _ رحمه الله تعالى _ سنة / ١١٠ هـ / عشر ومئة،
بعدما عاش نحوًا من ثمان وثمانين سنة. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٤ ص ٥٦٣ إلى ٥٨٨. وانظر: ابن العماد
_ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٢ ص ٤٨.

(٥) أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الإسكافي، الحافظ الثبت الثقة، أحد الأئمة المشاهير، صنف التصانيف،
وكان من أذكى الأمة، وتلميذ الإمام أحمد _ رحمه الله تعالى _ له مصنف في "السُنن"، وآخر في "عِلل الحديث".
مات _ رحمه الله تعالى _ بمدينة "إسكاف" [بين بغداد وواسط العراقيتين] سنة / ٢٦١ هـ / إحدى وستين ومئتين.
انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٣ ص ٢٦٦ و ٢٦٧. وانظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ =

عن المرأة، تعجز عن شعرها، وعن معالجته، أتأخذه؟. قال: لأي شيء تأخذه؟ قيل له: لا تقدر على الدهن، وما يصلحه، وتقع فيه الدواب. قال: إذا كان لضرورة فأرجو أن لا يكون به بأس" (١).

فحلق المرأة شعرها يكون حراماً في حالتين: أولاًهما بقصد التشبه بالرجال، وعلى هذا يحمل قول الحنفية: (قطعت شعر رأسها أثمت ولعنت ... وإن بإذن الزوج؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) (٢). وثانيتهما عند المصيبة إظهاراً للجزع. ويكره فيما دون ذلك، إلا من عذر فيباح، كالاستطباب، ونحوه.

وأما قص المرأة شعر رأسها، فيقول فيه ابن العثيمين: (قصته حتى يكون كهية رأس الرجل، إن ذلك حرام، ومن كبائر الذنوب؛ لأن النبي ﷺ لعن المتشبهات من النساء بالرجال، وأما إذا كان قصاً لا يصل إلى هذا الحد، فإن فيه خلافاً بين أهل العلم، والمشهور من مذهب أحمد أنه مكروه) (٣).

وإلى كراهة القص ذهب الدكتور وهبة الزحيلي؛ فهو يقول: (ويكره للمرأة حلق رأسها وقصه من غير عذر ... ويجرم حلق رأسها لمصيبة) (٤).

ويبدو لي أنه لا حرج على المرأة إذا هي قصت شعرها على هيئة ليس فيها تشبه بالرجال، ولم تقصد بذلك التشبه بالكافرات، بل كان القصد إما صحيحاً، وإما تزييناً إن كانت ذات زوج، وكان قد أذن لها بذلك، والله أعلم.

= ج ١٢ ص ٦٢٣ إلى ٦٢٦. وانظر: الحموي: ياقوت _ معجم البلدان _ ج ١ ص ١٨١.

(١) ابن قدامة _ المغني _ ج ١ ص ١٠٤.

(٢) الحصكفي _ الدر المختار في شرح تنوير الأبصار _ على هامش: حشية ابن عابدين _ ج ٥ ص ٢٦١.

(٣) _ من الأحكام الفقهية في الفتاوى النسائية _ ص ٤٣.

(٤) _ الفقه الإسلامي وأدلته _ ج ١ ص ٣١٢.

المطلب الخامس

وصل الشعر بالشعر وغيره

قبل الدخول بالبحث، لابد من بيان أن المرأة والرجل في حكم وصل الشعر بالشعر سواء، وأن وصل الشعر إما أن يكون بشعر الآدمي، وإما بشعر نجس، وإما بظاهر من غير الآدمي، وإما بخيوط من الحرير وغيره مما يشبه الشعر. فما حكم هذا الوصل على اختلاف أنواعه؟.

المبحث الأول

وصل الشعر بشعر آدمي

تتفق المذاهب الفقهية على عدم جواز هذا النوع من الوصل؛ لما ينشأ عنه من غش وتزوير، وحرط من الكرامة الآدمية:

فالحنفية يقولون: (وصل الشعر بالشعر الآدمي حرام، سواء كان شعرها، أو شعر غيرها: فوصله بشعرها تزوير، ووصله بشعر غيرها انتفاع بجزء الآدمي)^(١).

وقال الإمام مالك _ رحمه الله تعالى _ : (لا ينبغي أن تصل المرأة شعرها بشعر، ولا غيره)^(٢). وهكذا أفادت العبارة النهي عن مطلق الوصل بالشعر.

وينقل النووي مذهب الشافعية؛ فيقول: (يحرم وصل الشعر بشعر على الرجل

(١) انظر: الحصكفي _ الدر المختار الدر المختار في شرح تنوير الأبصار _ على هامش: حاشية ابن عابدين _ ج ٥ ص ٢٣٨ و ٢٣٩. وابن عابدين _ المصدر نفسه _ ج ٥ ص ٢٣٩. ونظام _ وجماعة من علماء الهند _ الفتاوى الهندية _ ج ٥ ص ٣٥٨.

(٢) الكاندهلوي: محمد زكريا _ أوجز المسالك إلى موطأ مالك _ ج ١٥ ص ١٠.

والمرأة؛ للأحاديث الصحيحة في لعن الواصلة والمستوصلة...^(١).

ومن تلك الأحاديث: ما صح عن أسماء بنت أبي بكر^(٢) رضي الله عنها "أن امرأة سألت النبي ﷺ فقالت: إن ابنتي أصابتها الحصبة^(٣)، فأمرق^(٤) شعرها، وإني زوجتها؛ أفأصل في؟. فقال: لعن الله الواصلة والمستوصلة^(٥)". وفي رواية أخرى: "لعن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة"^(٦).

والنهي^(٧) عن الوصل بالشعر مروى عن عائشة وجابر ومعاوية^(٨) بالإضافة إلى

(١) _ المجموع شرح المذهب _ ج ١ ص ٢٩٦.

(٢) الصحابية القرشية التيمية، زوج الزبير بن العوام ؓ، وهي ذات النطاقين، سميت بذلك لأنها صنعت للنبي ﷺ ولأبيها سفرة لما هاجرا، فلم تجد ما تشدها به؛ فشقت نطاقها، وشدت السفرة به. ثم إنها عاشت، وطال عمرها، وعميت، وبقيت إلى أن قُتل ابنها عبد الله سنة ٧٣ هـ/ ثلاث وسبعين، وماتت ولها مئة سنة، وكانت _ رضي الله عنها _ تتمتع بعقل كبير، ودين متين، وقلب صبور. انظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٦ ص ٩ و ١٠.

(٣) الحصبة: داء الجُدري _ كما في رواية للحديث _ وهو عبارة عن بُثر يخرج في الجلد. انظر: ابن حجر العسقلاني _ فتح الباري بشرح صحيح البخاري _ ج ١٠ ص ٣٨٩. وانظر: النووي _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٤ ص ١٠٣.

(٤) إمْرَق: أصله انمرق بنون، فذهبت _ النون _ في الإدغام، وعند مسلم: تمرق. أي: تساقط. انظر: ابن حجر العسقلاني _ فتح الباري بشرح صحيح البخاري _ ج ١٠ ص ٣٩١. وانظر: النووي _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٤ ص ١٠٣.

(٥) أخرجه البخاري: ٥٩٤١ في "اللباس"، ومسلم: ٢١٢٢ في "اللباس"، والنسائي: ج ٨ ص ١٨٧ و ١٨٨، وابن ماجه: ١٩٨٨ في "النكاح"، وأحمد: ٢٦٧٩٧.

(٦) أخرجه البخاري: ٥٩٣٦ في "اللباس".

(٧) انظر: ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ٤ ص ٧٥٨ إلى ٧٦٠.

(٨) ابن أبي سفيان _ واسم أبيه: صخر _ بن حرب بن أمية القرشي الأموي المكي. قيل: أسلم قبل أبيه وقت عمره =

أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم جميعاً، وكلهم يرفعونه إلى النبي ﷺ.

وقال النووي _ رحمه الله تعالى: (... وأما الواصلة فهي التي تصل شعر المرأة بشعر آخر، والمستوصلة التي تطلب من يفعل بها ذلك، ويقال لها: موصولة. وهذه الأحاديث صريحة في تحريم الوصل، ولعن الواصلة والمستوصلة مطلقاً، وهذا هو الظاهر المختار، وقد فصله أصحابنا، فقالوا: إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف، سواء كان شعر رجل أو امرأة، وسواء شعر المَحْرَم والزوج وغيرهما بلا خلاف لعموم الأحاديث، ولأنه يجرم الانتفاع بشعر الآدمي، وسائر أجزائه لكرامته، بل يدفن شعره، وظفره، وسائر أجزائه (...)^(١).

وقال الحنبلي: (لا يجوز وصل شعر المرأة بشعر آخر لهذه الأحاديث)^(٢). فالعبارة لم تأذن بوصل الشعر بالشعر، آدمياً كان مصدره، أو حيوانياً، وهو ما يوافق مذهب المالكية.

= القضاء [سنة ٧هـ] أو عام الحديبية [٦ هـ]، ولكن ما ظهر إسلامه إلا يوم الفتح [فتح مكة: سنة ٨ هـ]. وشهد مع رسول الله ﷺ غزوة حنين، وشارك مع أخيه يزيد في فتوح الشام، وبعد موت يزيد ولي الشام لعمر وعثمان _ رضي الله عنهما _ عشرين سنة، وتملكها بعد علي ﷺ عشرين أخرى إلا شهراً، وسار بالرعية سيرة جميلة، وكان من دهاة العرب وحلائها، يضرب به المثل، وهو أحد كتبة الوحي، ودعاه له النبي ﷺ: " اللهم اجعله هادياً مهدياً، وأهد به ". [الترمذي: ٣٨٤٢، وأحمد: ١٧٨٢١، وإسناده صحيح]. مات ﷺ بدمشق سنة / ٦٠ هـ / ستين، وله ثمان وسبعون سنة. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٣ ص ١١٩، وما بعدها. وانظر: ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٤ ص ٤١٦ وما بعدها. وابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ١ ص ٢٧٠.

(١) _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٤ ص ١٠٣. وانظر: _ المجموع شرح المهذب _ ج ٣ ص ١٣٩ و ١٤٠.

(٢) ابن قدامة _ المغني _ ج ١ ص ١٠٧.

المبحث الثاني

الوصل بشعر الحيوان: نجساً أو طاهراً

أولاً _ أباح الحنفية للمرأة هذا الوصل بقصد التزين، وقالوا: (ولا بأس بذلك من شعر البهيمة وصوفها، لأنه انتفاع بطريق التزين بما يحتمل ذلك، ولهذا احتتمل الاستعمال في سائر وجوه الانتفاع، فكذا في التزين)^(١).

هذا، والحنفية لا يفرقون^(٢) بين الشعور من حيث الطهارة والنجاسة _ خلافاً للشافعية _ فهي طاهرة كلها، لأنها مما لا تحله الحياة باستثناء شعر الخنزير؛ لأنه نجس العين.

وعبارة الحنفية لا يراد منها الإباحة بعمومها، ولو كان دافع الوصل الغش أو التزوير! لا، بل المراد إباحته للتزين المباح، وهذا لا يكون إلا لزوج أو محرّم، ممن يعلم حقيقة أمرها؛ ولهذا فإن ابن عابدين ينقل عن عائشة رضي الله عنها قولاً يفرق بين الوصل المباح والمحرم، وهو: (ولا بأس أن تعرّى المرأة عن الشعر؛ فتصل قرناً من قرونها بصوف أسود. وإنما الواصلة: التي تكون بغيّاً في شببيتها، فإذا أسنت وصلتها بالقيادة)^(٣)(٤).

(١) الكاساني _ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع _ ج ٤ ص ٣٠٢.

(٢) انظر: _ المصدر نفسه _ ج ١ ص ١٩٩ و ٢٠٠.

(٣) يُقصد بذلك أن البغيّ إذا ما أسنت وقل طالبوها، فإنها تواصل بغاءها بقيادة الرجال إلى الفاجرات، أو العكس.

وذلك، لأن من المعاني اللغوية للقيادة: التديث. والدبوث: القوّاد على أهله، والذي لا يغار على أهله. انظر: ابن

منظور _ لسان العرب _ ج ٢ ص ١٥٠ _ مادة: ديث.

(٤) _ حاشية ابن عابدين _ ج ٥ ص ٢٣٩.

ثانيًا _ أما الشافعية، فالوصل عندهم نوعان:

أ _ الوصل بالشعر النجس: قال النووي في ذلك: (وهو شعر الميتة، وشعر ما لا يؤكل إذا انفصل في حياته، فهو حرام أيضًا للحديث^(١))، ولأنه حمل نجاسة في صلاته وغيرها عمدًا، وسواء في هذين النوعين المزوجة، وغيرها من النساء والرجال^(٢).

ب _ الوصل بالشعر الطاهر: وهو شعر مأكول اللحم من الحيوان بعد تذكيتة الذكاة الشرعية. وفيه يقول النووي: (وأما الشعر الطاهر من غير الآدمي، فإن لم يكن لها زوج ... فهو حرام أيضًا على المذهب الصحيح، وإن كان [لها زوج] فثلاثة أوجه، أحدها: لا يجوز لظاهر الأحاديث. والثاني: لا يحرم. وأصحها عندهم: إن فعلته بإذن الزوج ... جاز، وإلا فهو حرام)^(٣).

ورجح النووي _ رحمه الله تعالى _ الوجه الأول؛ فقال: (وقول من قال بالتحريم مطلقًا أقوى لظاهر إطلاق الأحاديث الصحيحة)^(٤).

ثالثًا _ وأما المالكية والحنبلية فهم على حظر هذا النوع من الوصل كما تبين _ مسبقًا _ من عبارتيهما^(٥).

(١) يريد حديث مسلم _ السابق _، وهو برقم: ٢١٢٢.

(٢) _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٤ ص ١٠٣ و ١٠٤. وانظر: المجموع شرح المذهب _ ج ٣ ص ١٤٠.

(٣) _ المصدر نفسه _ ج ١٤ ص ١٠٤.

(٤) _ المجموع شرح المذهب _ ج ٣ ص ١٤٠.

(٥) انظر: ص ٤٢ و ٤٣.

روى أبو داود^(١) عن سعيد بن جبير^(٢) قال: "لا بأس بالقرامل"^(٣) و^(٤) . وقال _

أبو داود _ معلّقاً على الخبر: كأنه يذهب أن المنهي عنه شعور النساء ... كان أحمد يقول: القرامل ليس به بأس.

وعليه؛ فإن (المنوع أن تصل المرأة شعرها بشعور النساء، وأما إذا وصلت بغيرها من الخرقّة، وخبوط الحرير، وغيرهما فليس بممنوع. قال الخطابي^(٥): رخص أهل العلم

(١) الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني [نسبة إلى سجستان الواقعة حالياً في أفغانستان، أو في العراق من قرى البصرة على قول بعضهم] ولد سنة / ٢٠٢ هـ / اثنتين ومئتين، وطاف في البلاد، وسمع عن أكابر العلماء. وممن حدث عنه: الحفاظان الترمذي والنسائي. وهو صاحب السنن التي انتخب أحاديثها من خمس مئة ألف حديث؛ فبلغت بعد ذلك / ٤٨٠٠ / ثمان مئة وأربعة آلاف. وقال: ذكرت في كتابي الصحيح وما يشبهه، وما يقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيته. مات بالبصرة سنة / ٢٧٥ هـ / خمس وسبعين ومئتين؛ رحمه الله. انظر: الذهبي _ تذكرة الحفاظ _ ج ٢ ص ٥٩١ إلى ٥٩٣.

(٢) الوالبي الكوفي، مولى بني " والبة " من بني أسد، كان قارئاً ومفسراً وفتياً ومحدثاً؛ فهو من أعلم التابعين، وأكثر روايته عن ابن عباس رضي الله عنه. قتله الحجاج بن يوسف الثقفي سنة / ٩٥ هـ / خمس وتسعين، وله نحو من خمسين سنة. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ١ ص ٣٨٢.

(٣) القراميل: جمع قَرَمَل: نبات طويل الفروع لين. والمراد به _ هنا _ خبوط من حرير، أو صوف يُعمل صفائر تصل به المرأة شعرها. انظر: آبادي _ عون المعبود شرح سنن أبي داود _ ج ١١ ص ٢٢٨.

(٤) أخرجه أبو داود: ٤١٧١ في " الترجل " .

(٥) حمّد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الخطابي؛ فهو من ولد الصحابي زيد بن الخطاب رضي الله عنه، البُستي _ نسبة إلى "بُست" مدينة من بلاد كابل [عاصمة أفغانستان اليوم] وكنيته أبو سليمان، كان أحد أوعية العلم في زمانه، حافظاً فقيهاً، مبرزاً على أقرانه، وكان شافعي المذهب، وصاحب تصانيف نافعة، منها " معالم السنن " في شرح سنن أبي داود، وهو مطبوع في مجلدين، وقد امتدت حياته من سنة / ٣١٩ هـ إلى ٣٨٨ هـ / تسع عشرة وثلاث مئة إلى ثمان وثمانين =

في القرامل؛ لأن الغرور لا يقع بها، لأن من نظر إليها لم يشكَّ في أن ذلك مستعار^(١). وإذا كانت علة تحريم وصل الشعر بالشعر هي التدليس أو التزوير؛ كما صرحت بذلك إحدى روايات أحاديث النهي عن الوصل، وهي: "عن سعيد بن المسيب^(٢) قال: قدم معاوية المدينة فخطبنا، وأخرج كُبَّةً من شعر، فقال: ما كنت أرى أن أحدًا يفعلهُ إلا اليهود؛ إن رسولَ الله ﷺ بَلَغَهُ، فَسَمَاهُ الزُّورَ"^(٣). أو كانت العلة (تغيير خلق الله الذي يحمل عليه الشيطان، ويأمر به)^(٤)؛ حيث يقول الله تعالى مبيِّنًا كيد الشيطان: ﴿وَلَا مَرَمَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]. فإن الفقهاء قد احتاطوا لهذا الأمر أشد الحيطه، وهم في ذلك درجات: فالإمام مالك _ رحمه الله تعالى _ منع مطلق الوصل بالشعر، فقد نُقل عنه _ كما تقدم _ : لا ينبغي أن تصل المرأة شعرها بشعر، ولا غيره. وحجته في ذلك ما ثبت عن جابر رضي الله عنه أنه قال: "زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِشَعْرِهَا شَيْئًا"^(٥). وإعمالاً لعموم هذا النص الشريف؛ فإن الإمام مالكًا (منع وصل الشعر بكل شيء: من الصوف،

= وثلاث مئة؛ رحمه الله تعالى. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٤ ص ٤٧١ و ٤٧٢. والذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ١٧ ص ٢٣ إلى ٢٨. والزركلي _ الأعلام _ ج ٢ ص ٢٧٣. (١) أبادي _ عون المعبود شرح سنن أبي داود _ ج ١١ ص ٢٢٩. (٢) أبو محمد سعيد بن المسيب المخزومي القرشي المدني، سيد التابعين، وأحد فقهاء المدينة السبعة، وكان عابدًا ورعًا، سمع من الصحابة، وجُلُّ روايته عن أبي هريرة رضي الله عنه، وكان تزوج ابنته. توفي سنة / ٩٤ هـ / أربع وتسعين. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ١ ص ٣٧٠ إلى ٣٧٢. (٣) أخرجه مسلم: ٢١٢٧ في "اللباس". (٤) القرطبي: أبو العباس _ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم _ ج ٥ ص ٤٤٤. (٥) أخرجه مسلم: ٢١٢٦ في "اللباس"، وأحمد في: ج ٣ ص ٢٩٦.

والحرق، وغيرها^(١). أما ثلثها لبيان الحزن، كما دل عليه قوله: «فإن كان لا يلبسها»^(٢).
على حين أجاز الشافعية وصل الشعر بالشيء المتميز عنه، ومنعوا وصله بالشبيه
دفعاً للبس والتزوير. فقالوا تعليقاً على حديث جابر رضي الله عنه: (وهذا عام في كل شيء، فأما
ربط الشعر بخيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه، وأشار
القاضي^(٣) إلى نقل الإجماع فيه، لأنه ليس بوصل، ولا هو في معنى مقصود الوصل،
وإنما هو للتجمل والتحسين^(٤).
وأما الحنبلية فإنهم يقولون: (وأما وصله بغير الشعر فإن كان بقدر ما تشد به
رأسها؛ فلا بأس به؛ لأن الحاجة داعية إليه، ولا يمكن التحزر منه. وإن كان أكثر من
ذلك ففيه روايتان: إحداها أنه مكروه غير محرم... والثانية المنع... والظاهر أن ذلك
لا يحرم لما فيه من مصلحة تحسين المرأة لزوجها من غير مضرة، والله أعلم^(٥).
أما الحنفية فيُنقل عنهم: (... إنها الرخصة في غير شعر بني آدم تتخذه المرأة لتزيد
في قرونها، وهو مروى عن أبي يوسف^(٥).....

- (١) انظر: القرطبي: أبا العباس - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم - ج ٥ ص ٤٤٣.
(٢) يقصد به: أبو حامد المرورودي أحمد بن بشر بن عامر. شيخ الشافعية، ومفتي البصرة، وصاحب التصانيف في
الفقه وأصوله. مات سنة / ٣٦٢ هـ / اثنتين وستين وثلاث مئة. انظر: الذهبي - سير أعلام النبلاء - ج ١٦ ص ١٦٦ و
١٦٧.
(٣) النووي - المجموع شرح المذهب - ج ٣ ص ١٤١.
(٤) انظر: ابن قدامة - المغني - ج ١ ص ١٠٧. وانظر: البهوتي - كشف القناع - ج ١ ص ٨١.
(٥) الإمام المجتهد، العلامة المحدث، قاضي القضاة، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حُبَيْش بن سعد بن بُجَيْر
[الصحابي] بن معاوية الأنصاري الكوفي، صحب أبا حنيفة سبع عشرة سنة، وتفقه به، فكان أنبل تلامذته، وأعلمهم،
وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة، وأمل المسائل ونشرها، وبث علم أبي حنيفة في أقطار
الأرض، وكان أفقه أهل عصره، ولي القضاء للخليفة العباسي المهدي، وابنيه [الهادي والرشيد] من بعده، امتدت =

وفي الخانيّة^(١): لا بأس للمرأة أن تجعل في قرونها وذوائبها شيئاً من الوبر^(٢).
 والراجح لدي _ والله أعلم _ مذهب الشافعية، لأنه أكثر المذاهب إعمالاً
 للنصوص، وجمعاً فيما بينها، يقول أبو العباس القرطبي^(٣) المالكي ردّاً على مذهب
 الإمام مالك في منع وصل الشعر مطلقاً: (هو محجوج... ولا يدخل في هذا النهي ما
 ربط من الشعر بخيوط الحرير الملونة، وما لا يشبه الشعر، ولا يكثره، وإنما يفعل ذلك
 للتجمل والزينة)^(٤). وهذا عين ما ذهب إليه الشافعية، وهو قريب من مذهب الحنبلية
 الذين أجازوا هذا النوع من الوصل للحاجة.

خلاصة الأحكام:

اتفقت المذاهب الفقهية على حرمة وصل الشعر بشعر الأدمي.

أما شعر الحيوان فبالحرمة قال المالكية والحنبلية. أما الشافعية فإنهم منعوا الوصل
 بالشعر النجس، وأباحوا _ في الأصح _ الوصل بالشعر الطاهر، غير أن النووي منهم

= حياته من سنة / ١١٣ هـ / ثلاث عشرة ومئة إلى / ١٨٢ هـ / اثنتين وثمانين ومئة. مات _ رحمه الله تعالى _ في بغداد،
 ودفن فيها. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٨ ص ٥٣٥ إلى ٥٣٩. وانظر أيضًا: ابن العماد _ شذرات الذهب
 في أخبار من ذهب _ ج ٢ ص ٣٦٧ إلى ٣٧١.

(١) يقصد بها: الفتاوى الخانيّة، نسبة إلى مصنفها: قاضي خان: الحسن بن منصور (ت: ٥٩٢ هـ). وانظر الفتوى المشار
 إليها على هامش: _ الفتاوى الهندية _ ج ٣ ص ٤١٤.

(٢) ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ٥ ص ٢٣٩.

(٣) أحمد بن عمر القرطبي المالكي الفقيه المحدث المدرس بالإسكندرية [مدينة مصرية] ولد بقرطبة، وسمع الكثير
 هناك، واختصر الصحيحين، وشرح صحيح مسلم المسمى بالمفهم، مات _ رحمه الله تعالى _ بالإسكندرية سنة / ٦٥٦ هـ /

ست وخمسين وست مئة عن ثمان وسبعين سنة. ابن كثير _ البداية _ ج ١٣ ص ٢٢٦. والذهبي _ تذكرة الحفاظ _
 ج ٤ ص ١٤٣٨.

(٤) _ المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم _ ج ٥ ص ٤٤٣.

رجح القول بالتحريم، وهو الأحوط. وأما الحنفية فإنهم أجازوه للتزين الذي يؤمن معه الغش أو التدليس.

وأما وصل الشعر بغير الشعر، فقد أذن به الحنفية دون قيد، وأذن به الشافعية بقيد التمييز عن الشعر الموصول به، وأباحه الحنبلية بقيد الحاجة، أما المالكية فلم يأذنوا به، فهم بذلك يمنعون مطلق الوصل بالشعر _ بشعر أو بغيره _ كما صرحت بذلك عبارتهم.

وختامًا يطرح السؤال التالي نفسه: ما حكم تغطية الرأس بكبّة الشعر الصناعي "الباروكة"؟

تقدم الكلام في بيان حكم وصل الشعر بعموم أنواع الشعر، أما السؤال هنا فهو عن حكم وضع الشعر الصناعي على الرأس، من غير أن يوصل بالشعر الطبيعي، وغالبًا ما يفعل هذا التماسًا للزينة والجمال، ومما يمكن قوله في الجواب:

لما كانت علة تحريم الوصل في الشعر، إنها هي التزوير، وتغيير الخِلقة _ كما تقدم _ فإنه يدخل في هذا الحظر ما يظهر به نساء اليوم، بل رجاله أيضًا، من لبس الشعر المستعار، أو الشعر الصناعي "الباروكة"، وذلك لوجود علة الحظر فيه، وهي الغش والتدليس، الذي يُظهر غير ما عليه حال الرجل أو المرأة؛ لما في الشعر الصناعي من شبه بالشعر الطبيعي، يصعب معه التمييز بينهما.

وهناك دليل نقلي يحرم لبس الشعر الصناعي "الباروكة"؛ فعن معاوية رضي الله عنه أنه قال: "يا أيها الناس! إنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله نهاكم عن الزُّورِ. قال: وجاءَ بِخِرْقَةٍ سَوْدَاءٍ، فَأَلْقَاهَا بَيْنَ

أيديهم، فقال: هو هذا تجعله المرأة في رأسها، ثم نَحْتَمِرُ عليه" (١).
 وفي رواية أنه قال لأهل المدينة: أين علماءكم؟! سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن
 مثل هذه، ويقول: «إِنَّمَا هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذُوا هَذِهِ نِسَاؤَهُمْ» (٢).
 وحقيقة الزور في الحديث الشريف أن المرأة تضع تحت خمارها خرقة سوداء؛
 لتظهر وكأنها غزيرة الشعر، وأما سواد الخرقة فحتى لا يفتن الناس إذا ما بدت لهم أنها
 من غير جنس شعرها. وهذا الوعيد الشديد في الحديث الشريف في المرأة التي تخفي،
 فكيف بالتي تبدي زورها، وكأنه شعر الآدمي، وهو ما يسمى اليوم "الباروكة"؟!.
 وبصدد الرد على من أجاز وضع الشعر المستعار على الرأس أخذًا بظاهر حديث
 "الواصلة" الذي تقدم ذكره، والذي نهت عبارته _ بزعمهم _ عن مجرد الوصل، لا
 الوضع؛ قال أبو العباس القرطبي _ رحمه الله تعالى _ : (وأباح آخرون وضع الشعر على
 الرأس، وقالوا: إنما جاء النهي عن الوصل خاصة، وهذه ظاهرة محضة، وإعراض عن
 المعنى) (٣).

وهذا من القرطبي رد قوي بالنظر إلى علة النهي عن وصل الشعر بالشعر، تلك
 العلة التي تتجلى _ كما سبق بيانه _ إما لحرمة الانتفاع، كما هو الشأن في شعر الآدمي،
 وإما للنجاسة، كما في شعر الميتة، أو الشعر المنفصل مما لا يؤكل لحمه، وكما تتجلى علة

(١) أخرجه مسلم: ٢١٢٧ في "اللباس"، والنسائي: ج ٨ ص ٨٧ في "الزينة" _ واللفظ له _، وأحمد: ١٦٧٩٤.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٩٣٢ في "اللباس"، ومسلم: ٢١٢٧ في "اللباس"، وأبو داود: ٤١٦٧ في "الترجل"،
 والترمذي: ٢٧٨١ في "الأدب"، والنسائي: ج ٨ ص ١٨٦ في "الزينة"، وأحمد: ١٦٨٠٨، وابن حبان: ٥٥١٢ في "
 الزينة والتطيب".

(٣) _ المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم _ ج ٥ ص ٤٤٣.

النهي في الغش والتدليس.

ولهذا يقول الدكتور القرضاوي: (وبهذا نعلم حكم ما يسمى "الباروكة" وما شابهها، وادعاء أنها مجرد غطاء للرأس كذب وتضليل يخالف الواقع؛ فأغطية الرأس معلومة بالعقل والعرف، وإنما هذه زينة وحلية أكثر من الشعر الطبيعي نفسه، مع ما فيها من الغش والتزوير من ناحية، والإسراف والتبذير من ناحية ثانية، والتبرج والإغراء من ناحية ثالثة، وكل هذه مؤكدات للتحريم)^(١).

ولكن بقيت حالة استعمال كُبة الشعر الصناعي "الباروكة"، للمرأة المحتاجة؛ كالتي تصاب بمرض يتساقط معه شعر رأسها إلى غير رجعة؛ ففي هذه الحال لا يبعد أن يحكم لها بالإباحة بشرط علم الزوج المسبق بصَلْعِها، وعلى أن يأذن لها بذلك، حتى يكون هذا التصرف بعيداً عن كل معاني الغش والتزوير، وعلى أن يأخذ هذا التصرف حكم الزينة التي لا يجوز إبدائها إلا أمام الزوج، والمحارم، وجاء حكم الإباحة للاعتبارات التالية:

أولاً _ دفعاً لخرج قد وقعت فيه المرأة فعلاً، والذي قد يسبب لها نوعاً من الضيق، أو المرض النفسي نتيجة الشعور المزمّن بالنقص؛ فالمرأة تعتد بالجمال أكثر من كل شيء، خلافاً للرجل الذي قد لا يتأثر مطلقاً بسقوط شعر رأسه، وهذا معروف ومألوف في عالم الرجال.

ثانياً _ لعدم تعارض هذا التصرف مع علة النهي في وصل الشعر، فهو هنا مجرد عن الغش والتدليس، لمعرفة الزوج وإذنه بذلك، وأما الشعر فهو ليس بشعر آدمي، ولا

(١) _ فتاوى معاصرة _ ص ٤٢٧.

بشعر نجس، بل هو شعر صناعي يُشترط فيه أن يكون من أصل نباتي، أو شعر حيوان
مأكول اللحم قد انتزع بعد ذبح الحيوان ذبحاً شرعياً؛ خروجاً من الخلاف.

ثالثاً _ يحمل حديث أسماء _ رضي الله عنها _ في لعن الواصلة والموصولة _
المتقدم _ على عدم علم الزوج المسبق بسقوط شعر عروسه التي ستزف إليه قريباً، وفي
ذلك غش وتزوير، أو على أن الوصل لو تم فسيكون بشعر آدمي، أو بشعر نجس، والله
أعلم.



المطلب السادس

ترقيق الحواجب، وشف الشيب

المبحث الأول

ترقيق الحواجب

لقد صح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَمَمَّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللهُ، مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ النَّبِيَّ ﷺ)^(١). و(النَّمص: هو ترقيق الحواجب، وترقيقها طلبًا لتحسينها. والنامصة: التي تصنع ذلك بالمرأة. والمتنمصة: التي تأمر من يفعل ذلك بها. والمِنمَاص: المِنقاش)^(٢).

وفي المسألة هذه يقول الإمام النووي _ رحمه الله تعالى _ : (وهذا الفعل حرام، إلا إذا نبتت للمرأة لحية، أو شوارب، فلا تحرم إزالتها، بل يستحب عندنا ... وأن النهي إنما هو في الحواجب، وما في أطراف الوجه)^(٣).

وهكذا وسع النووي مفهوم النَّمص، فشمّل عنده أطراف الوجه أيضًا. وتوسع^(٤) الحنفية في ذلك أكثر؛ حيث عرفوا النمص بأنه نتف الشعر من الوجه.

ثم إنهم وافقوا الشافعية في حكم إزالة اللحية والشوارب في المرأة، غير أنهم أباحوا لها

(١) أخرجه البخاري: ٥٩٣١ في "اللباس"، ومسلم: ٢١٢٥ في "اللباس"، وأبو داود: ٤١٦٩ في "الترجل"، والترمذي: ٢٧٨٣ في "الأدب"، والنسائي: ج ٨ ص ١٤٦ و ١٤٨ في "الزينة"، وأحمد: ٣٩٤٥.

(٢) ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ٤ ص ٧٨٠.

(٣) _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٤ ص ١٠٦.

(٤) انظر: ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ٥ ص ٢٣٩.

أيضاً إزالة الشعر من عموم الوجه لئلا ينفّر عنها زوجها.

ويفهم من ذلك استثناء الحاجبين من الإباحة، لأن في إزالتها نفوراً ما بعده نفور.

وأما الحنبلية فإنهم أجازوا للمرأة أن تزيل الشعر من الوجه دون أن يستثنوا

أطرافه _ كالحفنية _ لكنهم قيدوا تلك الإزالة بالحلقة، وليس بالنتف، فقالوا: (فأما

النامصة فهي التي تنتف الشعر من الوجه، والمنتمصّة: المنتوف شعرها بأمرها، فلا يجوز

للخبر. وأما حلق الشعر [أي من وجهها] فلا بأس، لأن الخبر إنما ورد في النتف؛ نص

على هذا أحمد^(١).

وعبارة الحنبلية هذه ربما أحدثت كِبْسًا؛ لأنها لم تتناول الحواجب بحكم خاص؛ مما

أثار السؤال التالي: هل يباح للمرأة أن تزيل حاجبيها حلقةً قياساً على حلق سائر الوجه

طالما كان النتف هو المحظور؟.

يغلب على الظن أن الحنبلية لا يميزون هذا التصرف لما فيه من تغيير لخلق الله

تعالى، ولما يترتب عليه من أضرار صحية، والتي منها: وصول عرق الجبهة إلى العين

مباشرة.

وأما التغيير لخلق الله تعالى؛ فلأن إزالة الشعر عن وجه المرأة يفترق _ في الحكم _

عن إزالة الحاجبين أو ترقيقهما، وذلك لكون وجه المرأة خاليًا من الشعر في أصل

الخلقة، فإزالة شعر الوجه عودةً بالوجه إلى خلقته الأولى، خلافًا للحاجبين إذ هما

كائنان بأصل الخلقة، فإزالتها _ بالنتف أو بالحلقة _ تغيير أو تبديل لخلق الله تعالى.

كان ذلك حكم إزالة الحاجبين وترقيقهما حلقةً. أما تهذيبهما بأخذ ما طال منهما

(١) انظر: ابن قدامة _ المغني _ ج ١ ص ١٠٧. وانظر: البهوتي _ كشف القناع _ ج ١ ص ٨٢.

قصًا، فالحكم فيه أخف عند الفقهاء: قال النووي: (وأما الأخذ من الحاجين [دون المساس بأصلها] إذا طالا، فلم أر فيه شيئًا لأصحابنا، وينبغي أن يكره، لأنه تغيير لخلق الله، لم يثبت فيه شيء فُكِرَه. وذكر بعض أصحاب أحمد أنه لا بأس به. قال: وكان أحمد يفعله. وحكي أيضًا عن الحسن البصري)^(١).

والظاهر: أن الجواز هنا مقيد بتقصير ما طال من شعر الحاجب للضرورة، أو للحاجة، لأن الحاجب _ وبالأخص مع طول عمر الإنسان _ قد يتدلى على العين، على نحو يؤثر في سلامة الرؤية ووضوحها. فالتقصير _ والحال هذه _ ليس المقصود منه الترتيق الذي ينطوي على الغش والتدليس، والتغيير لخلق الله.

قال الخطابي: (إنما ورد الوعيد الشديد في هذه الأشياء [ومنها: التَّمَصُّ] لما فيها من الغش والخداع، ولو رُخص في شيء منها، لكان وسيلة إلى استجازة غيرها من أنواع الغش، ولما فيها من تغيير الخلقة، وإلى ذلك الإشارةُ في حديث ابن مسعود بقوله: المغيراتِ خلقَ اللهُ. والله أعلم)^(٢).

ويلفت عبد القادر أحمد عطا الأنظار إلى أمر جلل في قضية تزين المرأة بحلق حاجبيها، فهو يقول: (الغالب أن من يفعل ذلك فإنما يعدن إلى تخطيط الحواجب بلون آخر، وبرسم آخر، يهينهن الشكل الذي يرتضينه، فإذا زال الرسم المصنوع، وظهرت حقيقة الشكل لا سيما إذا كانت المرأة ممن تزيل الحواجب إزالة كاملة، وترسم غيرها بدا شكلها قبيحًا منفردًا، وربما أدى ذلك إلى الفراق)^(٣).

(١) _ المجموع شرح المذهب _ ج ١ ص ٢٩٠ و ٢٩١.

(٢) ابن حجر العسقلاني _ فتح الباري بشرح صحيح البخاري _ ج ١٠ ص ٣٩٣.

(٣) أحمد عطا: عبد القادر _ هذا حلال وهذا حرام _ ص ١٣٠.

ومما تقدم يظهر أن ترقيق الحواجب أو إزالتها، الأصل فيه التحريم نصًا، لكن يستثنى _ من ذلك التحريم _ قص أو تقصير ما طال منها، دونها مساس بأصلها، وعلى وجه الضرورة أيضا أو الحاجة، ليس غير، والله أعلم.

لكن هناك عبارة تثير الانتباه حقًا، ذكرها صاحب "مغني المحتاج" من الشافعية، وهو يعلق على حديث: "لعن الله الواصلة... " الذي سبق ذكره، وهذا نصها: (والتمنيص: وهو أخذ من شعر الوجه والحاجب للحسن، لما في ذلك من التغرير [أي يجرم]. أما إذا أذن لها الزوج... في ذلك، فإنه يجوز، لأن له غرضًا في تزيينها له، وقد أذن لها فيه...) (١).

ووجه الغرابة في النص أنه جعل علة التحريم في التَّمْص في التغرير أو التزوير وحده. والحقُّ أن علة التحريم ليست قاصرة على التغرير فحسب، بل يدخل معه التغيير للخلقة الأدمية، ولهذا فإن الفقهاء أجازوا حف وجه المرأة دون حاجبيها؛ لأنه لا يغير الخلقة، كما تقدم.

إلا إذا كان المراد من العبارة أخذ ما طال من شعر الحاجب بالقص _ مع بقاء الأصل _ بغية تزين المرأة لزوجها بإذنه، إذا ما أعطي تزين المرأة لزوجها حكم الحاجة، والله أعلم.

المبحث الثاني

نفث الشيب

يكره نفث الشيب لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: ((لا

(١) الشربيني _ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج _ ج ١ ص ١٩١. والله أعلم. (٢)

تَنْتِفُوا الشَّيْبَ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشِيبُ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).
وفي رواية: «كَتَبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ»^(١).

قال النووي من الشافعية: (قال أصحابنا يكره [أي نتف الشيب]، ولو قيل: يحرم

للهي الصريح الصحيح لم يبعد، ولا فرق بين نتفه من اللحية والرأس)^(٢).

وبمثل قول النووي قال صاحب المغني _ من الحنبلية _ مستدلاً بالحديث

السابق، وبحديث آخر^(٣) رواه الخلال في جامعه، وذلك أن حَجَّامًا أخذ من شارب

النبي ﷺ، فرأى شيبه في لحيته، فأهوى إليها ليأخذها، فأمسك النبي ﷺ يده، وقال: ((مَنْ

شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ))^(٤).

وقال صاحب عون المعبود: (فإن قلت: فإذا كان حال الشيب كذلك [من عدم

التنف] فلم شرع ستره بالخضاب؟. قلنا: ذلك لمصلحة أخرى دينية، وهو إرغام

الأعداء، وإظهار الجلادة لهم. وقال ابن العربي: وإنما ينهى عن التنف _ دون الخضب

_ لأن فيه تغيير الخلقة من أصلها، بخلاف الخضب فإنه لا يغير الخلقة على الناظر

إليه)^(٥).

(١) أخرجه أبو داود: ٤٢٠٢ في "الترجل" _ واللفظ له _، والترمذي: ٢٨٢١ في "الأدب"، والنسائي: ج ٨

ص ١٣٦ في "الزينة"، وابن ماجه: ٣٧٢١ في "الأدب"، وأحمد: ٦٦٧٢، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. كما حكم

بحسن إسناده الترمذي، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط. انظر _ بتحقيقه _ ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في

أحاديث الرسول _ ج ٤ ص ٧٦٢.

(٢) _ المجموع شرح المذهب _ ج ١ ص ٢٩٢ و ٢٩٣.

(٣) قد يكون هو حديث ابن عمرو ؓ ذاته، مضافاً إليه سبب وروده.

(٤) انظر: ابن قدامة _ ج ١ ص ١٠٥.

(٥) آبادي _ عون المعبود شرح سنن أبي داود _ ج ١١ ص ٢٥٦.

المطلب السابع

الوَشْمُ، وَتَفْلِيحُ الْأَسْنَانِ

المبحث الأول

الوشم

الوَشْمُ: (مأخوذ من: وَشَمَ الجلد، يَشْمُه، وَشْمًا: غرز به بإبرة ثم ذرَّ عليه النَّيْلَج. وهو واشم. والنَّيْلَج: صباغ أزرق يستخرج من ورق نبات النيل)^(١).

والوشم: فعل حرمه الشرع، ثبت ذلك بحديث ابن مسعود رضي الله عنه _ السابق^(٢) _ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواشِمَاتِ والمُسْتَوْشِمَاتِ. والواشِمة هي الفاعلة. والمفعول بها هي الموشومة. والطالبة للوشم هي المستوشمة.

قال النووي في الوشم: (وهو حرام على الفاعلة، والمفعول بها باختيارها، والطالبة له... قال أصحابنا: هذا الموضع الذي وُشِم يصير نجسًا^(٣))، فإن أمكن إزالته بالعلاج، وجبت إزالته. وإن لم يمكن إلا بالجرح: فإن خاف منه التلف، أو فوات عضو أو منفعة، أو شيئًا فاحشًا في عضو ظاهر لم تجب إزالته. وإن لم يخف شيئًا من ذلك ونحوه لزم إزالته، ويعصي بتأخيره، وسواء في هذا كله الرجل والمرأة، والله أعلم^(٤).

والحكمة من تحريم الوشم لما فيه من تعذيب وإيلام النفس، ولما فيه من تغيير

(١) انظر: الزيات: أحمد حسن، وآخرين _ المعجم الوسيط _ ج ٢ ص ١٠٤٧ و ٩٧٦ _ مادتا: وشم، نأل.

(٢) سبق تخريجه. انظر: ص ٧٩.

(٣) لانحباس الدم فيه. انظر: د. الحن: مصطفى، وآخرين _ الفقه المنهجي _ ج ١ ص ٥٣٠.

(٤) _ صحيح مسلم بشرح النووي _ المرجع السابق _ ج ١٤ ص ١٠٦.

الخلقة، ولما يكمن من وراء ذلك كله من غش وتزوير في الأعم الأغلب.

وإذا كان الواجب إزالة الوشم حين الإمكان _ كما تقدم _ فهناك طريقتان طبيتان

لإزالته:

"الأولى: هي استئصال المكان، واستبدال الجلد الملون بآخر سليم، وهذه العملية

تسمى: الترقيع الجلدي. ويمكن إجراؤها والشخص تحت مخدر موضعي أو عام

حسب مكان الجزء المصاب، وحسب مساحته أيضًا.

والثانية: هي استعمال حامض "التنبيك"، و"نترات" الفضة... وذلك بغرس

الحامض والنترات تحت الجلد بواسطة جهاز الوشم نفسه، وبعد ذلك يغطي الجرح

النتيجة لمدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع، وبذلك لا يترك للوشم أي أثر"^(١).

ومن محاذير عمليات الوشم أنه (ظهرت حديثًا تجارة الوشم في "أوربا"، حيث

تقوم بعض الفتيات بعمل صور من الوشم في أماكن مختفية من الجسم، ثم ترفع هذه

اللوحة الجلدية، وتدبغ، وتباع بأسعار خيالية، إذ إنها من جسم إنسان، ويحتفظ بها

كلوحات)^(٢)!

المبحث الثاني

تفليج الأسنان أو تحديدها

التفليج لغةً من: (فَلَجَ الرجل _ ونحوه _ فَلَجًا، وَفَلَجَةً: تباعد ما بين ساقيه، أو

(١) رفعت: محمد، ونخبة من الأطباء _ العمليات الجراحية وجراحات التجميل _ ص ١٦٨ و ١٦٩.

(٢) رفعت: محمد، ونخبة من الأطباء _ العمليات الجراحية وجراحات التجميل _ ص ١٧٠.

يديه، أو أسنانه خلقة... ورجل مُفْلَج الثنأيا: منفرجها^(١).
وهذا الفعل حرام؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام لعن^(٢) المُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ
المَغْيِرَاتِ خَلَقَ اللهُ، فِعْلَةٌ التحريم جاءت نصية، وهي تغيير خلق الله تعالى طلباً للحسن
والجمال. قال النووي _ رحمه الله تعالى _ : "وأما المتفلجات... والمراد مفلجات الأسنان
بأن تبرد ما بين أسنانها الثنأيا والرَبَاعِيَاتِ [لإحداث] فرجة بين الثنأيا والرَبَاعِيَاتِ ...
وتفعل ذلك العجوز، ومن قاربتهَا في السن^(٣) إظهاراً للصغر، وحُسْنِ الأسنان ...
ويقال له [للتفليج] أَيضًا: الوُشْرُ، ومنه: "لَعَنَ اللهُ الْوَائِثَةَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ"^(٤).
وهذا الفعل حرام على الفاعلة والمفعول بها لهذه الأحاديث، ولأنه تغيير لخلق الله
تعالى، ولأنه تزوير، ولأنه تدليس.

أما قوله: المُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ. فمعناه يفعلن ذلك طلباً للحسن، وفيه إشارة إلى أن
الحرام هو المفعول لطلب الحسن، أما لو احتاجت إليه لعلاج، أو عيب في السن، فلا
بأس، والله أعلم^(٥).

وهذا استنباط قوي ومعقول، تؤيده رواية الإمام أحمد لحديث ابن مسعود رضي الله عنه

(١) الزيات: أحمد حسن، وآخرون _ المعجم الوسيط _ ج ٢ ص ٧٠٦.

(٢) سبق تخريج الحديث. انظر: ص ٧٩.

(٣) ذلك في زمن النووي، أما في هذه الأيام فقد عظم البلاء، ليشمل الفتيات فضلاً عن العجائز!

(٤) الحديث بهذا اللفظ لم أجده فيما لدي من مصادر حديثة. لكن عند أحمد رواية لحديث ابن مسعود رضي الله عنه السابق _
ص ٧٩ _ وفيها: "... تَمَى عَنِ النَّائِمَةِ، وَالوَائِثَةِ، وَالوَائِثَةِ، وَالوَائِثَةِ، إِلَّا مِنْ دَاءٍ...". انظر: المسند: ٣٩٤٥.
والحديث قال عنه محقق المسند أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٥) _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٤ ص ١٠٦ و ١٠٧. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ٥٣٦.

المطلب الثامن

الخصاء والإعقام

الخصاء: عملية رَضُّ أو بتر للأنتيين في الآدمي، ومن آثارها منع الإنجاب، وقطع النسل.

وهذا العمل منهي عنه في الشرع، بل هو محرم؛ لما فيه من تعذيب للإنسان، ولتعارضه مع نصوص الشرع، ومقاصده الداعية إلى إعمار الأرض بالتكاثر والتناسل.

وفي القرآن الكريم آية تحذر الإنسان من أن يهلك الحرث والنسل، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ

الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

والآية الكريمة وإن نزلت في (الأخنس بن شريق، الذي أحرق زرع المسلمين، وعقر حُرهم)^(١). لكن هلاك النسل الإنساني يدخل في تحذيرها من باب أولى، على أن

ثمة أقوالاً^(٢) للمفسرين قد صرحت بدخول النسل الإنساني في عموم نهي الآية الكريمة؛ فعلى سبيل المثال يقول مجاهد _ رحمه الله تعالى _ في قوله تعالى: "وَالنَّسْلَ":

(من كل دابة تمشي من الحيوان والناس والدواب)^(٣).

كما ثبت النهي عن خصاء الآدمي في السنة المطهرة؛ فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "كُنَّا نَعْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا أَلَا

(١) انظر: الواحدي النيسابوري _ أسباب النزول، وبهامشه الناسخ والمنسوخ _ له _ ص ٤٣.

(٢) انظر: الطبري _ جامع البيان في تأويل آي القرآن _ ج ٢ ص ٣١٨.

(٣) _ المكان نفسه _.

نُخْتِصِي؟! فَهَٰنَا عَنْ ذَلِكَ" (١).

وقال الإمام القرطبي (٢) في تفسيره: (وأما الخصاء في الآدمي فمصبية؛ فإذا خُصِي بطل قلبه وقوّته _ عكس الحيوان _ وانقطع نسله المأمور به في قوله عليه السلام: «تَنَاجُحُوا تَنَاسَلُوا، فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأُمَّمَ» (٣). ثم إن فيه ألماً عظيماً ربما يُفْضِي بِصَاحِبِهِ إِلَى الْهَلَاكِ، فَيَكُونُ فِيهِ تَضْيِيعٌ مَالٍ [إِذَا كَانَ الْخُصِيُّ عَبْدًا] وَإِذْهَابُ نَفْسٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَنْهِي عَنْهُ، ثُمَّ هَذِهِ مُثَلَّةٌ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَثَلَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ (٤)... وَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ خِصَاءَ بَنِي آدَمَ لَا يَحِلُّ، وَلَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ مَثَلَةٌ، وَتَغْيِيرٌ لِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى (...). (٥).

وأما الإعدام، فهو جعل الرجل أو المرأة عقيباً، ولكن عن طريق الدواء _ فهو خصاء، ولكن بطريقة حديثة _ أو عن طريق عمليات استئصال الرحم وما

(١) أخرجه البخاري: ٤٦١٥ في "التفسير"، ومسلم: ١٤٠٤ في "النكاح"، وأحمد: ٣٦٥٠، وابن حبان: ٤١٤١ في "النكاح".

(٢) محمد بن أحمد... أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي القرطبي المالكي، كان إماماً عالمياً من الغواصين على معاني الحديث، حسن التصنيف، جيد النقل. توفي بمصر سنة / ٦٧١ هـ / إحدى وسبعين وست مئة. أخذاً عن: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٧ ص ٥٨٤ و ٥٨٥. وانظر: البغدادي: إسماعيل باشا _ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون _ مطبوع مع: كشف الظنون لمؤلفه حاجي خليفة، وهو تتمه له _ ج ٦ ص ١٢٩.

(٣) للحديث روايات عدة. انظر: العجلوني _ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس _ ج ١ ص ٣١٩. كما أخرجه ابن حبان: ٤٠٢٨ في "النكاح" عن أنس بلفظ: "تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ، فَإِنِّي مُكَائِرٌ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ". وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره. انظر _ بتحقيقه _: الفارسي _ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان _ ج ٩ ص ٣٣٨.

(٤) أي: حديث النهي عن المثلة صحيح؛ انظر تحريجه _ مع بيان معنى المثلة _: ص ١٥.

(٥) _ الجامع لأحكام القرآن _ ج ٥ ص ٣٣٤.

شابهها في المرأة. *لَقَوْمَهُ لَدُنَّ النِّسَاءِ دَعْوَةً بِهِ تَلْحِيهِ بِشَأْنِ مَا لَمْ يَأْتِ*

والإعقام _ وإن لم يرافقه تعذيب أو مُثْلَة _ منهي عنه، بالنظر إلى مآلاته، التي منها انقطاع النسل، وفناء بني الإنسان، ولهذا كله فإنه داخل تحت الوعيد الرباني، والنهي النبوي، ويحظر فعله بلا خلاف، إلا ما أجازاه بعض الفقهاء في حالات معينة، منها: (إذا كانت هناك ضرورة ملجئة، كانتقال مرض خطير بالوراثة إلى الأولاد والأحفاد؛ ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح، ويرتكب أخف الضررين. ولا مانع من عقم المصابة بمرض خبيث، وتكون من فئة النساء اللواتي تحققت فيهن مشيئة الله بالعقم: ﴿وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: من الآية ٥٠])^(١).
وثمة رأي آخر يميز الإعقام عند الضرورة أو الاضطرار، ولكنه الإعقام المؤقت، وليس الأبدي، حتى يصار إلى الإنجاب بزوال مانع الإعقام؛ يقول الدكتور الشرباصي: (الأفضل عند الاضطرار إلى التعقيم _ لدفع الضرر المحقق حدوثه مع عدم التعقيم _ أن تتبع طريقة التعقيم الموقوت: أي التعقيم الصالح لرفعه عند اللزوم، فهناك أمراض قد تكون مستعصية الآن، ونكون عاجزين عن علاجها ومنعها، ولكنها قد تشفى في المستقبل، وقد يتقدم العلاج في الغد القريب أو البعيد، فيمكن علاج هذه الأمراض، وحينئذ يمكننا أن نزيل عامل التعقيم، وبذلك نجمع بين استمرار المانع من الإنسال ما دامت الضرورة الداعية إلى التعقيم قائمة، وإبقاء باب الرجاء مفتوحاً إلى الأبد)^(٢).

(١) د. الزحيلي: وهبة _ الفقه الإسلامي وأدلته _ ج ٣ ص ٥٥٨ إلى ٥٥٩.

(٢) د. الشرباصي: أحمد _ يسألونك في الدين والحياة _ ج ١ ص ٢٥٠.

يبدو أن هذا الرأي أكثر حيطة من سابقه، وأشد انسجامًا مع بقاء النسل وحفظه _
إذا ما انتفى معه الضرر _ وهو ما عده الإسلام مقصدًا مهمًا من مقاصده الأساسية،
ولكن الأوّل أن يقال في صدر العبارة: "والواجب" بدلاً من "الأفضل"؛ لأن الضرر
يدفع بلا ضرر، أو بأقل الضرر؛ فلا ينبغي اللجوء إلى الإعقام الدائم، إذا أمكن دفع
الضرورة بالإعقام المؤقت، والله أعلم.

ومن المفيد ذكره^(١) أن مجمع الفقه الإسلامي قرر في دورة مؤتمره الخامس
بالكويت عام / ١٤٠٩ هـ / حرمة استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة،
ما لم تدع إلى ذلك ضرورة بمعاييرها الشرعية.

والله اعلم بالصواب

(١) انظر: د. الزحيلي: وهبة _ الفقه الإسلامي وأدلته: المستدرك _ ج ٩ ص ٥٥٤ و ٥٥٥.

المطلب التاسع

قلع الأعضاء الزائدة

قد يولد المولود وفي جسمه عضو زائد، كسن، أو إصبع، ونحوهما، فهل يباح لوليه، أو له _ بعد بلوغه _ إجراء عمل جراحي لاستئصال ذلك العضو؟.

والجواب عن ذلك فيه شيء من التفصيل:

أولاً _ لا يجوز قلع ذلك العضو، إذا كان الدافع إليه مجرد اتباع الحسن والجمال، لما في ذلك من تعذيب لجسم الإنسان، ولثبوت اللعنة على المتفلجات للحسن، كما سبق بيانه.

ثانياً _ إذا ترتب على وجود العضو الزائد ألم عضوي محسوس لا يُحتمل عادة، فإنه يجوز قلعه دفعاً للألم الناشئ عنه، بصرف النظر عن الناحية الجمالية التي يمكن أن ترافق زوال ذلك العضو، طالما أنها لم تكن المقصد الأساسي من عملية النزاع تلك، وهذا ما استنبطه الإمام النووي _ رحمه الله تعالى _ من قوله ﷺ _ في الحديث السابق _:

"والمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ". إذ قال: (وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن، أما لو احتاجت [المرأة] إليه لعلاج، أو عيب في السن، ونحوه فلا بأس، والله أعلم)^(١).

كما أقر نزاع الزوائد المؤلمة من الجسم القاضي عياض _ رحمه الله تعالى _ فإنه يقول:

(إن من خلق بإصبع زائدة، أو عضو زائد، لا يجوز له قطعه، ولا نزعه لأنه من تغيير خلق الله تعالى، إلا أن تكون هذه الزوائد تؤلمه؛ فلا بأس بنزعها عند أبي

(١) صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٤ ص ١٠٦ و ١٠٧.

يفهم من قول القاضي: (لأنه من تغيير خلق الله تعالى) أنه ينظر في تحديد أصل الخلقة الآدمية إلى صورة كل إنسان على حدة، وليس إلى أصل الخلقة الآدمية عمومًا، وهذا ما حمّله على منع أي نزع العضو الزائد، ما لم يكن في بقاءه ألم مادي لا يحتمل عادة. أما من يرى أن أصل الخلقة إنما يعرف بالنظر إلى عامة الآدميين _ وهو ما أرجحه^(٣) _ فإنه لا يمنع نزع الأعضاء الزائدة بأنها تغيير لخلق الله تعالى، بل لأسباب أخرى؛ كأن يكون في نزعها تعذيب للنفس من دون حاجة تدعو إليه؛ لأنه ليس في نزعها تغيير للخلقة، بل في نزعها عودة بالخلقة إلى أصلها؛ بالنظر إلى صورة الأسوياء من الآدميين جميعهم، ومن هذا المنطلق أباح الفقهاء للمرأة أن تزيل شعر وجهها _ ومنهم من استحَب _ بعد أن انفقوا على تحريم النَّمص، كما تقدم^(٤).

ثالثًا _ إذا ترتب على العضو الزائد، ألم نفسي فقط، كأن يكون ذلك العضو ملفتًا لأنظار الآخرين، ومثيرًا لتساؤلهم أحيانًا، أو باعًا لسخرية العابثين واستهزائهم؛ مما يولد شعورًا بالنقص لدى الإنسان المصاب؛ وبمقتضى ذلك يعد الألم النفساني سببًا وجيهًا، للحكم بجواز نزع العضو الزائد، والله أعلم.

وهذا ما أقره وأكده الدكتور القرضاوي بقوله: (أما إذا كان في الإنسان عيب شاذ

٣٢

(١) هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. تقدمت ترجمته؛ انظر: ص ٢١.

(٢) القرطبي: أبو عبد الله _ الجامع لأحكام القرآن _ ج ٥ ص ٣٣٦.

(٣) للتوسع في هذه المسألة تراجع من مبحث "حكم الغرس التحسيني" الصفحات: ١٩٤ إلى ١٩٨ من رسالتي:

"حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية".

٧٩

(٤) انظر: مبحث ترقيق الحواجب: ص ٥١.

يلفت النظر، كالزوائد التي تسبب له ألماً حسيّاً أو نفسانيّاً كلما حل بمجلس، أو نزل
بمكان، فلا بأس أن يعالجه، ما دام يبغي إزالة الحرج الذي يلقيه، وينعّص عليه حياته؛
فإن الله لم يجعل علينا في الدين من حرج^(١).

ولعل عبارة الإمام النووي السابقة، والتي منها: "أو عيب في السن" تومئ بجواز
نزع العضو الزائد حينما يحدث بقاءه ألماً نفسياً، فضلاً عن الألم المادي، والله أعلم.
هذا، وكما أفتى^(٢) بإزالة العضو الزائد للألم المادي والمعنوي مفتي الديار
المصرية الشيخ أحمد هريدي.



(١) البهي الخولي _ المرأة بين البيت والمجتمع _ ص ١٠٥، ط ٢ _ اقتبسه: د. القرضاوي في _ الحلال والحرام _
ص ٨٨.

(٢) انظر: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية _ من ١٤٠١ هـ إلى ١٤١٣ هـ / ١٩٨١ م إلى ١٩٩٣ م _ وزارة
الأوقاف المصرية _ ج ٧ ص ٢٥٦٩ و ٢٥٧٠.

المطلب العاشر

ثقب أذن البنت للترين بالحلي

للأعراف السائدة أثرها البالغ في تحديد اهتمامات الناس، وضبط مشاعرهم، ورسم علائقهم. والشريعة الإسلامية أقرت كل عرف لا يخالف نصوصها وقواعدها العامة، طالما كان العرف يحقق مصالح الناس، أو يدفع عنهم ما يضرهم من المفاسد.

وربما استهجن كثير من الناس فعلاً أو تصرفاً ما حينما يكون فرداً، ثم إنه ما إن ينتشر بين الناس حتى يلقي قبولهم ورضاهم، فمن ذلك: ثقب أذن البنت لوضع الزينة فيه، فهذا العمل لو أننا نظرنا إليه نظرة مجردة عما تعارف عليه الناس لوجدناه عملاً خشناً ومؤملاً، غير أنه لما غدا بين الناس عرفاً شائعاً أقبلت البنت أو المرأة العاقلة إلى ثقب أذنها، وهي ضاحكة مستبشرة؛ لأن لذة الغبطة أنستها مرارة الألم، بل إن كثيراً من الأمهات يحرصن على ثقب آذان بناتهن _ وهن في أيامهن الأولى _ حرصهن على ختن صغارهن الذكور!

وآلآن يحسن التعرض لبعض الأقوال الفقهية في هذه القضية:

يقول الحنفية: (لا بأس ... بثقب أذن الطفل^(١) من البنات، لأنهم كانوا يفعلونه

في زمن رسول الله ﷺ من غير إنكار)^(٢).

(١) هذه الكلمة يجوز استعمالها للمذكر والمؤنث والجمع، ودليله من القرآن الكريم قول الله سبحانه: (أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ

لَمْ يَطْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ) (النور: من الآية ٣١). انظر: الزيات: أحمد حسن، وآخرين _ المعجم الوسيط _ ج ٢

ص ٥٦٦ _ مادة طَفَّلَ.

(٢) ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ٥ ص ٢٤٩.

ووافق الحنبلية في صحيح مذهبهم مذهب الحنفية، فقالوا: (أما أذن البنت فيجوز ثقبها للزينة، نص عليه الإمام أحمد، ونص على كراهته في حق الصبي، والفرق بينهما أن الأنثى محتاجة للحليّة؛ فنقب الأذن مصلحة في حقها، بخلاف الصبي...) (١).

وعليه فإن مذهب الحنفية، والمنصوص عليه من مذهب الحنبلية الجواز، ولهم أدلتهم في ذلك، والتي منها:

أولاً _ السنة التقريرية كما هو ظاهر في عبارة الحنفية، مع عدم ورود النصوص الزاجرة عنه (فلو كان مما يُنهى عنه لنهى القرآن أو السنة) (٢).

ثانياً _ "قول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها في حديث أمّ زرع: كُنْتُ لِكَ كَأْبِي زَّرَعٍ لَأُمِّ زَّرَعٍ" (٣). مع قولها: أَنَسَ مِنْ حُلِيِّ أُذُنِي. أي: ملأها من الحلي، حتى صار ينوس فيها: أي يتحرك ويجول.

ثالثاً _ في الصحيحين لما حرض النبي عليه الصلاة والسلام النساء على الصدقة جعلت المرأة تلقي خُرْصَهَا _ الحديث (٤) _ والخرص: هو الحُلْقَة

(١) ابن قيم الجوزية _ تحفة المودود بأحكام المولود _ ص ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه _ ص ١٢٦.

(٣) طرف من حديث طويل أخرجه البخاري: ٥١٨٩ في "النكاح"، ومسلم: ٢٤٤٨ في "فضائل الصحابة"، وابن حبان: ٧١٠٤ في "إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة".

(٤) الحديث مروى في الصحيحين، وغيرهما، وهذه إحدى روايات البخاري: عن ابن عباس ؓ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ، وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ، تُلْقِي الْمَرْأَةُ خُرْصَهَا، وَيَسْخَابُهَا". والسخاب: القلادة. أخرجه البخاري: ٩٦٤ في "العيدين"، ومسلم: ٨٨٤ في "صلاة العيدين".

بيد أن الأدلة هذه _ على الرغم من ثبوتها _ تبقى ظنية في دلالتها، لأنها لم تظهر _ بشكل صريح _ أن تعليق الحلي في الأذان كان بطريقة الثقب، فربما كان بربطها، أو بأي وسيلة أخرى غير الثقب، وربما كان ثقب الأذان حاصلًا بدافع الأعراف السائدة قبل الإسلام ونزول أحكامه، التي تصون بدن آدمي عن كل مسببات الأذى والإيلام. لكن تناقل هذا العرف عبر الأجيال، وعدم إغائه، يعد مؤيدًا قويًا لقول من قال بأن السنة قد أقرته، وأذنت به.

ولما كانت أدلة المجيزين ظنية فإنها لم تمنع وجود ما يخالفها من أقوال فقهية؛ فقد قال الشافعية: (ولا يجوز تثقيب الأذان للقرط _ وإن أبيع القرط _ لأنه تعذيب بلا فائدة، ووجب القصاص على المثقب إن وجدت شروطه...) (٢).

وقال (٣) بمذهب الشافعية من الحنبلية أبو الفرج بن الجوزي (٤)، وأبو

(١) انظر: ابن قيم الجوزية _ تحفة المودود بأحكام المولود _ ص ١٢٥ و ١٢٦.

(٢) الشربيني _ مغني المحتاج _ ج ١ ص ٣٩٤.

(٣) انظر: ابن الجوزي _ أحكام النساء _ ص ٣٠.

(٤) عبد الرحمن بن علي بن محمد ... بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه القرشي التيمي البكري البغدادي الحنبلي. الواعظ المتفنن، صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة في أنواع العلم: من التفسير، والحديث، والفقه، والزهد، والوعظ، والأخبار، والتاريخ، والطب، وغير ذلك. قال الحافظ الذهبي: ما علمت أن أحدًا من العلماء صنف ما صنف هذا الرجل. مات _ رحمه الله تعالى _ سنة / ٥٩٧ هـ / سبع وتسعين وخمس مئة، بعدما تاب وأسلم على يديه الألواف المؤلفة. أقول: له كتاب سماه "صيد الخاطر" وهو من كتبه النافعة المتعة، جمع بين دفتيه مقالات قصيرة تفيض علمًا وحكمة. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٦ ص ٥٣٧ إلى ٥٤٠.

الوفاء بن عقيل^(١).

وبالمقارنة بين عبارتي الحنبلية والشافعية يتحرر النزاع بين الاتجاهين: فالحنبلية عدّوا تزين المرأة من المصالح الحاجية، التي يجوز لأجلها ارتكاب بعض المحظورات دفعًا للحرَج الذي يمكن أن تواجهه المرأة بدون هذا النوع من التزين. على حين عدّه الشافعية من المصالح التحسينية التي يمكن للمرأة الاستغناء عنه اكتفاءً بنوع آخر من التزين، أو بالتزين به، ولكن بطريقة أخرى غير الثقب، كأن يكون للقرط آلة ضاغطة لاقطة، تضغط على طرفي شحمة الأذن؛ فيثبت القرط، وهي طريقة باتت اليوم مألوفة ومعروفة _ إن لم تكن معروفة من قبل _ لدى النساء وتجار الحلي والمجوهرات، وبه تكون المرأة قد أخذت نفسها بأحوط الأحكام دون أن تحرم نفسها من متعة التزين، والله أعلم.

ولا يقال: إن في ثقب الأذن تغييرًا لخلق الله تعالى، ومثله، وقد نهى الشرع عنها. ذلك لأن عملية الثقب تلك لا تؤثر في شكلية الأذن وأصل خَلْقَتِها، كما أن ذلك ليس بمثله، لأن المثلة إما أن تكون على صعيد الحيوان، فهي داخلة في عقائد المشركين، وإما أن تكون بين البشر فهي من مخلفات الحروب، ولا يلجأ إليها إلا بدافع حب التشفي والانتقام بما لا يتفق والحرب الإسلامية، بل الحروب الإنسانية كلها. أما ثقب الأذن للزينة فهو بعيد كل البعد عن مثل هذه الأمور.

(١) علي بن عقيل ... بن عبد الله البغدادي. الإمام العلامة البحر، شيخ الحنبلية، صاحب التصانيف التي منها كتاب: "الفنون" وهو أزيد من أربع مئة مجلد، وكتاب "الواضح في الأصول"، وهو مخطوط. و"الفصول" في عشرة مجلدات، منها: الثالث مخطوط، وهو في فقه الحنبلية. مات _ رحمه الله تعالى _ سنة / ٥١٣ هـ / ثلاث عشرة وخمس مئة. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ١٩ ص ٤٤٣ إلى ٤٤٧. وانظر: الزركلي _ الأعلام _ ج ٤ ص ٣١٣.

يقول ابن قيم الجوزية^(١): "... فإن قيل: فقد أخبر الله سبحانه عن عدوه إبليس أنه قال: ﴿وَلَا مَرَمَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]. أي يقطعونها. وهذا يدل على أن قطع الأذن وشقها وثقبها من أمر الشيطان، فإن البتة^(٢): هو القطع. وثقب الأذن: قطع لها، فهذا ملحق بقطع آذان الأنعام. قيل: هذا من أفسد القياس؛ فإن الذي أمرهم الشيطان به أنهم كانوا إذا ولدت لهم الناقة خمسة أبطن، فكان البطن السادس ذكراً شقوا أذن الناقة، وحرّموا ركوبها، والانتفاع بها، ولم تطرد عن ماء، ولا عن مرعى، وقالوا: هذه بحيرة. فشرع لهم الشيطان في ذلك شريعة من عنده، فأين هذا من نخس^(٣) أذن الصبية ليوضع فيها الحلية التي أباح الله لها أن تتحلى بها. وأما ثقب الصبي فلا مصلحة له فيه، وهو قطع^(٤) عضو من أعضائه لا لمصلحة دينية، ولا دنيوية؛ فلا يجوز^(٥). ولقد سئل الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا عن حكم ثقب الأذن من أجل وضع

- (١) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ثم الدمشقي، الفقيه الحنبلي، بل المجتهد المطلق، المفسر، النحوي، الأصولي، المتكلم، العلامة، الشهير بابن قيم الجوزية [نسبة إلى المدرسة الجوزية التي كان والده قيماً عليها]، له تصانيف كثيرة جداً في أنواع العلوم، منها: "زاد المعاد في هدي خير العباد" و"إعلام الموقعين عن رب العالمين" [في القضاء والفتوى]. ولد سنة / ٦٩١ هـ / إحدى وتسعين وست مئة، ومات - رحمه الله تعالى - سنة / ٧٥١ هـ / إحدى وخمسين وسبع مئة. انظر: ابن العماد - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ج ٨ ص ٢٨٧ إلى ٢٩١.
- (٢) من قول الله تعالى في الآية ذاتها: (فَلْيَغْيِرَنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ). انظر: ابن منظور - لسان العرب - ج ٦ ص ٢٢٨. مادة: نخس.
- (٣) النخس: الغرز. انظر: ابن منظور - لسان العرب - ج ٦ ص ٢٢٨. مادة: نخس.
- (٤) الأولى أن يقال: ثقب عضو، لأن القطع قد يحمل معنى استئصال العضو، أو بتره، وهو هنا معني غير مقصود.
- (٥) تحفة المودود بأحكام المولود - ص ١٢٦.

الحلي عليها، وما الفرق بينه وبين ثقب أذن أرنبه الأنف والوشم من حيث إحداث الألم، وتغيير خلق الله، وهذان الأخيران محرمان؟ فأجاب بقوله: **فتحة (١)**: **قال ابن**
ن: "نص فقهاء الحنفية على جواز ثقب أذن البنت لوضع القُرط ونحوه للزينة، كما
نصوا على جواز خزمها^(١) في الأنف حيث يكون ذلك زينة متعارفة للنساء، ولا يجوز
شيء من ذلك للصبيان؛ لأن الشريعة أباحت التحلي والتزين للنساء دون الرجال...
فيجب تعويد الصبيان على الرجولة، وتعويد البنات الطفل على أخلاق النساء، ويحظر
العكس. **زيلة** **دمتة** **نه** **قمره** **شكة** **ره** **للغيشا** **وه** **في** **مئة** **ة** **يحيى** **مده** **: امالق**
رسد أما الوشم فمحظور حتى على النساء، لأن النبي ﷺ نهى عنه، ولعن الواشمة
والمستوشمة. وليست العلة في هذا النهي هي الألم حتى يقاس عليه ثقب الأذن. كما أن
تغيير الخلقة الطبيعية _ كما يبدو في الوشم _ لا يوجد نظيره في ثقب الأذن، أو الخزم؛
لأن هذا الثقب مجرد إحداث مركز لتعليق قطعة الحلي المباحة، والله سبحانه أعلم"^(٢).



(١) خزم الشيء يخرمه خزمًا: سَنَّه، أو ثقبه. والخزامة حلقة تُجعل في أحد جانبي البعير يشدها الزمام، فيسهل
انقياد البعير بدافع الألم والتعذيب، وهذا منهي عنه. انظر: ابن منظور _ لسان العرب _ ج ١٢ ص ١٧٤. أما الخزم في
المرأة، فهو أن تضع المرأة نوعًا من الحلي، أو الزينة في أحد جانبي المُنخَرَيْنِ في ثقب مُعدَّ لهذه الغاية.
(٢) _ مجلة الوعي الإسلامي _ السنة: ٦ _ العدد: ٦٢ _ صفر ١٣٩٠ هـ / ٧ نيسان ١٩٧٠ م _ الكويت _ ص ٨٨
و ٨٩.

المطلب الحادي عشر

تشريح جثة الأدمي لأغراض إنسانية

للوصول إلى حكم تشريح الجثة الأدمية لا بد من إظهار معنى التشريح وأغراضه أولاً.

المبحث الأول

تعريف التشريح وبيان أغراضه

أولاً_ تعريف التشريح: **التشريح لغاً من (الشَّرح والتشريح: قطع اللحم عن العضو قطعاً... والقطعة منه شَرْحة وشريحة، وقيل: الشريحة القطعة من اللحم المرققة)**(^(١)). وأصل الشَّرح في الاستعمال اللغوي هو: (الفتح والبيان)^(٢). والتشريح في اصطلاح الأطباء: (علم دراسة بناء الجسم، ومواقع أعضائه بعضها من بعض، وذلك عن طريق تقطيعه إلى أجزاء، فإذا امتدت الدراسة إلى أنسجة الجسم، وجرى تحت "الميكروسكوب" سميت حينئذ: التشريح "الميكروسكوبي"، أو علم الأنسجة...)^(٣).

ثانياً_ أغراض التشريح:

(١) ابن منظور_ لسان العرب_ ج ٢ ص ٤٩٧_ مادة: شرح.

(٢) ابن فارس_ معجم مقاييس اللغة_ ج ٣ ص ٢٦٩.

(٣) غربال: محمد شفيق، وآخرين_ موسوعة العربية الميسرة_ ج ١ ص ٥٢٠.

أ_ أغراضه في الماضي: لا شك أن أغراض التشريع تختلف من زمان إلى آخر، ويعود ذلك إلى اختلاف الوقائع أو النوازل، وإلى تباين مستويات العلوم الطبية وقدرات الأطباء.

يؤكد هذا أن الفقهاء السابقين بحثوا ما أمكنهم تصويره من قضايا التشريع إذ ذاك، فبحثوا مسألة تشريع الميتة الحامل لاستخراج جنينها الذي ترجى حياته، ومسألة تشريع جثة من مات لاستخراج مال كان قد ابتلعه في حياته.

يُبد أن كتب تاريخ الطب لم تخل من أقوال لأطباء راسخين، وهي تضيف إلى التشريع غرضاً آخر، ينصب في بناء الطبيب البناء العلمي الصحيح، فهم بذلك يدركون أهمية التشريع لأغراض العلمية، على الرغم من أن بعض الأخبار قد صرحت بأن بعضاً من عمليات التشريع قد سلطت على الحيوان وعلى القرد منها خاصة؛ لأنه أكثر الحيوانات شبيهاً بالإنسان من الناحية الجسدية.

وعلى سبيل المثال يقول الطبيب الجراح أبو القاسم الزهراوي^(١): (إذا كان الطبيب يجهل التشريع يقع في الخطأ، ويقتل المريض، فقد رأيت طبيباً جاهلاً يشترط خراجاً في عنق مريض، ففتح له شرايين العنق، وما زال الدم يفيض حتى مات لساعته)^(٢).

(١) خلف بن عباس الزهراوي الأندلسي، طبيب من العلماء، ولد في الزهراء، قرب "قرطبة"، وإليها نسبته. جاء في "دائرة المعارف البريطانية" أنه أشهر من ألف في الجراحة عند العرب، وأول من استعمل ربط الشريان لمنع النزيف. وأشهر كتبه "التصريف لمن عجز عن التأليف" في الطب، وقد تُرجم إلى اللاتينية. وكانت وفاته _ رحمه الله تعالى _ سنة ٤٢٧ هـ / سبع وعشرين وأربع مئة.

(٢) _ تاريخ الطب عند "الإسبانول"، وما للأمة "الإسبانيولية" من المعارج العالية في هذا العلم _ محاضرة للأستاذ الجراح "البروفسور: فورغ Forgue"، نشرتها مجلة: "المستشفيات" _ "الإفرنسية" _ عدد: ١٩ مارس [آذار] ١٩٣٢ م. اقتبسه: "ستودارد": "لوثروب" _ حاضر العالم الإسلامي: ترجمة: عجاج نويهض. وتعليق =

ويقول الطبيب ابن رشد^(١): (إن معرفة الأعضاء بالتسليخ [التشريح] تقرب من الله)^(٢).

كما تؤكد^(٣) الأخبار أن الخليفة العباسي المعتصم^(٤) كان يحضر للطبيب الجراح "يوحنا بن ماسويه"^(٥) قرده من بلاد النوبة^(٦) ليقوم بتشريحها في قاعة تشريح خاصة، ثم ليبنى بعد ذلك تصورًا مقبولاً عن بدن الآدمي وأعضائه الباطنة.

ويضيف الطبيب أحمد شوكت الشطي أن الزهراوي (جعل الجراحة قائمة على

=الأمير: شكيب أرسلان_ ج ١ ص ١٣٣.

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي، أبو الوليد ويلقب بالحفيد، وهو الفيلسوف الطبيب الفقيه، كان يُفزع إلى فتواه في الطب، كما يفزع إلى فتواه في الفقه، وصف نحو خمسين كتابًا، وامتدت حياته من سنة / ٥٢٠هـ إلى ٥٩٥هـ / من عشرين وخمس مئة إلى خمس وتسعين وخمس مئة، رحمه الله تعالى. انظر: الزركلي _ الأعلام _ ج ٥ ص ٣١٨.

(٢) لم يذكر مكان الاقتباس _ . اقتبسه: د. الشطي: أحمد شوكت _ تاريخ الطب وآدابه وأعلامه _ ص ١٣٣.

(٣) انظر: _ المرجع نفسه _ ص ٢٠٩ و ٢١٠.

(٤) محمد بن هارون الرشيد بن المهدي بن المنصور، أبو إسحاق، المعتصم بالله العباسي، بويع بالخلافة سنة / ٢١٨هـ - ثنائي عشرة ومئتين، وهو فاتح "عمورية" من بلاد الروم الشرقية، وباني مدينة "سامراء"، مات _ رحمه الله تعالى _ سنة / ٢٢٧هـ - سبع وعشرين ومئتين. أخذًا عن: _ الزركلي _ الأعلام _ ج ٧ ص ١٢٧ و ١٢٨.

(٥) أبو زكريا من علماء الأطباء، كان من بين الذين عهد إليهم هارون الرشيد بترجمة كتب الطب القديمة، ثم جعله أمينًا على الترجمة، وقد عني بمعالجة الرشيد والمأمون ومن بعدهما [من الخلفاء العباسيين] إلى أيام المتوكل، فأصاب شهرة واسعة، وله نحو أربعين كتابًا، معظمها رسائل منها: "الحميات" و"معرفة العين وطبقاتها". مات بسامراء [أو سامراء: مدينة في العراق] سنة / ٢٤٣هـ - ثلاث وأربعين ومئتين. أخذًا عن: _ المرجع نفسه _ ج ٨ ص ٢١١.

(٦) منطقة أفريقية، تمتد على شاطئ النيل بين "أسوان" في مصر، و"دنقلة" في السودان. انظر: دار المشرق _ المنجد في الأعلام _ ص ٧١٥.

دراسة التشريح، ومن يطالع كتابه^(١) يجزم بأنه شرّح الجثث بنفسه على رأي "بورتل"^(٢).

ولما (كان الرازي^(٣) مصابًا برطوبة في العينين _ ساد _ وجاء قدّاح^(٤) ليقدهما، فسأله الرازي: كم طبقة في العين؟. فقال: لا أعلم. فقال: لا يقده عيني من لا يعلم ذلك)^(٥).

ويقول "جول لابوم": (كانت الإمبرطورية العربية في القرن العاشر [الميلادي] تعلمّ التسليخ في قاعات مدرجة خصصت لتدريس التشريح)^(٦).

ب _ أغراضه في الحاضر: يؤكد الواقع العملي وجود ثلاثة أغراض لتشريح جثة الآدمي، وهي:

أ _ التشريح لمعرفة سبب الوفاة عند الاشتباه في جريمة، ويسمى الطب الشرعي.

ب _ التشريح لمعرفة سبب الوفاة عمومًا، ويسمى التشريح المرضي.

- (١) يقصد به كتاب: التصريف لمن عجز عن التأليف.
- (٢) _ تاريخ الطب وآدابه وأعلامه _ ص ٢٨١.
- (٣) محمد بن زكريا أبو بكر، من أهل الري [المدينة الفارسية]، وهو فيلسوف، ومن الأئمة في الطب. له تصانيف كثيرة أشهرها كتاب "الحاوي" في الطب. ولد سنة / ٢٥١ هـ / إحدى وخمسين ومئتين، وتوفي ببغداد سنة / ٣١٣ هـ / ثلاث عشرة وثلاث مئة، وقيل: غير ذلك. انظر: الزركلي _ اعلام _ ج ٦ ص ١٣٠.
- (٤) الطبيب الذي تُجرّج الماء الأبيض الضار من العين. انظر: الزيات، وآخرين _ المعجم الوسيط _ ج ٢ ص ٧٢٤، مادة: قدح.
- (٥) د. الشطي: أحمد شوكت _ تاريخ الطب وآدابه وأعلامه _ ص ٢٢٦.
- (٦) _ المرجع نفسه _ ص ٤١٧.

ج _ التشريح لمعرفة تركيب الجسم وأعضائه وغير ذلك من أجل تعلم الطب
عموماً^(١).

ويحسن الآن بيان أهم المصالح التي تقوم عليها الأنواع الثلاثة لتشريح الجثة
الآدمية:

ففي التشريح الجنائي يقال: (إن مصلحة حرمة الميت [القتيل] مسلماً كان أو ذمياً
تعارضت مع مصلحة أولياء الميت والأمة والمتهم عند الاشتباه، فقد ينتهي الأمر
بالتشريح والتحقيق مع المتهم إلى إثبات الجناية عليه، وفي ذلك حفظ لحق أولياء الميت،
وإعانة لولي الأمر على ضبط الأمن، وردع من تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجريمة
خفية، وقد ينتهي الأمر بثبوت موته موتاً عادياً، وفي ذلك براءة المتهم)^(٢).

وفي التشريح المرضي (معرفة ما إذا كان هناك وباء، ومعرفة نوعه، فيتقى شره
بوسائل الوقاية المناسبة، وفي هذا المحافظة على نفوس الأحياء، والحد من أسباب
الأمراض، وقد حثت الشريعة على الوقاية من الأمراض، وعلى التداوي مما أصابها،
وفي هذا مصلحة للأمة، ومحافظة على سلامتها....)^(٣).

ويفيد^(٤) الطبيب محمد علي البار أن معرفة الأمراض وأنواعها لا تتم إلا بتشريح
الجثث للوصول إلى سبب الوفاة، وما يفعله المرض المعين بمختلف الأعضاء

(١) _ حكم تشريح جثة المسلم _ بحث أعدته: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء _ نشرته: _ مجلة البحوث

الإسلامية _ المجلد: ١ _ العدد: ٤ _ السنة: ١٣٩٨ هـ _ الرياض _ السعودية _ ص ٧.

(٢) _ المرجع نفسه _ ص ٤٤.

(٣) _ المكان نفسه _.

(٤) _ انظر: _ علم التشريح عند المسلمين _ ص ١٠.

والأجهزة، وهذه معرفة ضرورية، وبدونها لا تعرف كيفية معالجة الأمراض، ولا يمكن للطب أن يتقدم.

وفي التشريح التعليمي يقال: (في تعريف الطلاب تركيب الجسم وأعضائه الظاهرة، والأجهزة الباطنة ومواقعها وحجمها صحيحةً ومريضةً، وتدريبهم على ذلك عملياً وتعريفهم بإصاباتهما وطرق علاجها. في هذا وغيره... مصالِح كثيرة تعود على الأمة بالخير العميم. فإذا تعارضت مصلحة المحافظة على حرمة الميت مع هذه المصالح نظر العلماء أي المصلحتين أرجح؛ فبنى عليها الحكم منعاً أو إباحةً، وقد يقال: إن مصلحة الأمة في مسألتنا أرجح لكونها كلية عامة، ولكونها قطعية كما دل على ذلك الواقع والتجربة، وهي عائدة إلى حفظ نفوس الناس، وحفظها من الضروريات التي جاءت بمراعاتها وصيانتها جميع شرائع الأنبياء)^(١).

وأفاد^(٢) الطبيب البار أن طالب الطب لا يستطيع معرفة الأعضاء ووظائفها، والأمراض وتأثيراتها على الجسم إلا بمعرفة التشريح، ولا يستطيع أن يجري العمليات الجراحية إلا بمعرفة التشريح أيضاً.

ولكن هل بالإمكان الاستغناء عن تشريح جثة الأدمي بتشريح الحيوانات؟.

أجرى الطبيب محمد عبد الفتاح هدارة مقارنة بين جسم الإنسان وجسم أقرب الحيوانات شبيهاً به من حيث الشكل، وهي التي تعرف بذوات الثدي، فأثبتت تلك المقارنة فروقاً مهمة بين الجسم الإنساني، والجسم الحيواني، فقال:

(١) بحث: _ حكم تشريح جثة المسلم _ إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء _ نشرته: _ مجلة البحوث الإسلامية _ المجلد: ١ _ العدد: ٤ _ السنة: ١٣٩٨ هـ _ الرياض _ السعودية _ ص ٤٤.

(٢) انظر: _ علم التشريح عند المسلمين _ ص ٩.

"والأحشاء الداخلية سواء كانت في الصدر أم في البطن تختلف في نسبها وشكلها العام في الإنسان عن سائر الثدييات. (١) كما يختلف الهيكل العظمي في الإنسان عن هيكل الثدييات الأخرى في مقاييس العظام المكونة له، واعتداله، وتقوسات العمود الفقري، وشكل الحوض والقفص الصدري. (٢) فإلّا اعتمد على تشريح الحيوانات الثديية وحدها، وحتى أقربها إلى الإنسان شكلاً لا يعطي فكرة صادقة عن تفاصيل الجسم البشري، وقد يزرع في ذهن الأطباء عامة صورة غير صادقة عن تركيب الجسم البشري، تكون سبباً في ارتكاب الأطباء الأخطاء الفنية ... (٣)"

وأكد الطبيب محمد علي البار ما ذهب إليه الطبيب هدارة، فأفاد (٤) أن تشريح الحيوانات لا يغني عن تشريح جسم الإنسان في تعلم الطب _ وكلاهما مطلوب، ولا بد منه _ لوجود فروق كثيرة بينهما، وإن اكتفاء الطبيب بتشريح الحيوانات يوقعه في أخطاء عظيمة قد تكون وبالاً على مريضه، وبخاصة في فن الجراحة. إذا لم يغن تشريح الحيوان عن تشريح جثة آدمي، فهل هناك من بديل آخر؟

يذكر الطبيب مصطفى محمد الذهبي ثلاثة بدائل للاستغناء عن تشريح جثة آدمي، يمكن إيجازها بما يلي:

"١ _ الاكتفاء بالتشريح السابق الذي باشره الأطباء السابقون، وما كتبه عنه من

(١) _ حكم تشريح جثة آدمي _ إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء _ نشرته: _ مجلة البحوث الإسلامية _ المجلد: ١ _ العدد: ٤ _ السنة: ١٣٩٨ هـ _ الرياض _ السعودية _ ص ٤٥.

(٢) انظر: _ علم التشريح عند المسلمين _ ص ١٣.

أخلاقنا من الرحمة، فلذلك رأينا أن نعتمد في تعرف صور الأعضاء الباطنة على كلام من تقدمنا من المباشرين لهذا الأمر...^(١)

٢ _ التعلم والتدريب عن طريق مشاهدة دوائر "التلفاز والفيديو"، بل هناك جسم مركب يعطي خصائص الجسم الإنساني وعلى نمطه، مصنوع من مواد خاصة لتعليم الطلاب تشريح الجسم الإنساني، ويسمى "أنا".^(٢)

٣ _ التعلم عن طريق المشاهدة والمساعدة والمباشرة في إجراء العمليات الجراحية المختلفة كما هو الواقع الملموس^(٣).

ثم ذكر الطبيب الذهبي: (أن دول "أوروبا" المختلفة، وكذلك "أمريكا" قد توقفت عن تشريح الأدميين بغرض التعليم الطبي منذ زمن بعيد، واستغنت عنه بالمجسمات "الموديل أو الشبح"، ووسائل التعليم الأخرى المتاحة لديهم...)^(٤).

وما ذكره الطبيب الذهبي من بدائل عن تشريح جثة الأدمي للغرض التعليمي يحتاج إلى أن يقول به أكثر من طبيب حتى يحكم بمنعه، وبالأخص فإن الذهبي ذاته _

(١) علي بن أبي حزم القرشي، علاء الدين، الملقب بابن النفيس، وهو أعلم أهل عصره في الطب، أصله من بلدة "قرش" في ما وراء النهر، ومولده في دمشق، ووفاته بمصر، له تصانيف كثيرة، أكثرها في الطب، والتي من بينها كتاب "الشامل"، "الموجز" _ مطبوع _ وهو مختصر كتاب: "القانون" لابن سينا. وكانت وفاته سنة / ٦٨٧ هـ / سيع وثمانين وست مئة، بعدما عاش نحوًا من ثمانين سنة. انظر: الزركلي _ الأعلام _ ج ٤ ص ٢٧٠ و ٢٧١.

(٢) د. الذهبي: مصطفى (أستاذ الصدرية بكلية الطب، جامعة القاهرة) _ نقل الأعضاء بين الطب والدين _ ص ١١ و ١٢.

(٣) _ المرجع نفسه _ ص ١٤.

بعد سرده البدائل تلك _ عاد وأباح^(١) هذا النوع من التشريح إذا دعت إليه الضرورة.
 كما أن الطبيب البار ذكر أن تلك المجسمات (لا يمكن أن تقوم مقام الجسم
 الإنساني؛ حيث إن تشريح الجثث يعطي للطالب معلومات أدق وأوفى عن علاقة
 الأعضاء بعضها ببعض، وعن حالتها ونوعها... وإن كانت المواد المصنعة تساعد
 الطالب كثيرًا في فهم علم التشريح "Anatomy" ولعلها بذلك تخفف من الحاجة إلى
 عدد كبير من الجثث لدراسة علم التشريح)^(٢).

المبحث الثاني

حكم هذا التشريح

لم تتفق كلمة الفقهاء المعاصرين في حكم تشريح جثة الأدمي لأغراض
 إنسانية، فهم ما بين محظر ومبيح.

أولاً _ المانعون: وهذه أهم الأدلة التي ربما اعتمدها:

أ _ إن تشريح الجثة الأدمية يتعارض مع مبدأ الكرامة الأدمية الذي شهدت له
 النصوص الشرعية المحكمة، والتي منها قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ
 وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا
 تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

ب _ في التشريح تشويه للخلاقة الأدمية، وهو داخل في عموم ما نهى عنه النبي ﷺ

(١) - انظر: المرجع نفسه - ص ١٢.

(٢) - علم التشريح عند المسلمين - ص ١٢.

(٣) - ١٧٥هـ - ٢٧ - وأما في البرق والشمس - بالعلماء (٣)

(٤) - ٢٣٢هـ - ٢٧ - فمن كرامة الله تعالى في خلقه - بالعلماء (٤)

من المثلة، حيث يقول: "... ولا تُمَثِّلُوا..."^(١).
 ج - في التشريح مساس بحرمة الميت التي هي كحرمة الحي؛ ثبت هذا بقول
 النبي ﷺ: «كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا»^(٢). "يعني في الإثم"^(٣).
 ووجه الدلالة في الحديث الشريف: (وجوب احترام الميت كما يحترم الحي...
 وهو يحتمل أن الميت يتألم كما يتألم الحي...)^(٤).
 والحديث وإن ورد في كسر العظم، لكنه (عام في العظم وغيره، قل أو كثر، فكل
 ما لا يليق به في حال حياته لا يفعل به بعد مماته، إلا ما أذن الشرع فيه، وما لم يأذن
 الشرع فيه فيمنع على كل حال)^(٥).

ويمكن الإجابة عن الاستدلال بتلك الأدلة، بأنها تحمل على أحوال السعة
 والاختيار، لا على أحوال الاضطرار، أو على ما كان دافعه العبث بالجملة، وليس
 الانتفاع المشروع، كما هو حاصل في تشريح الجثث للأغراض الإنسانية.
 وعن المانع يقول الشيخ حسن بن علي السقاف: (... فالتمثيل حرام، ومنه
 التشريح، فتشريح الأموات لا يجوز. ونقل لنا الثقات أنهم دخلوا إلى غرف التشريح
 فرأوا العجب العجاب، رأوا أصابع مقطعة مرماة هنا وهناك، وبطوناً مبقورة يعبث بها
 المتعلمون، ورؤوساً تنشر كأخشاب، وأدمغة يخرجونها من جماجم عباد الله تعالى، إلى

(١) أخرجه مسلم: ١٧٣١ في "الجهاد والسير".

(٢) الحديث سبق تخريجه. انظر: ص ٩.

(٣) تبين من قبل أن هذه الزيادة رويت مرفوعة إلى النبي ﷺ. انظر: المكان نفسه.

(٤) الصنعاني - سبل السلام شرح بلوغ المرام - ج ٢ ص ٥٧١.

(٥) ابن الحاج - المدخل: مدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة - ج ٣ ص ٢٤٢.

غير ذلك من أنواع التمثيل بالعباد، والإسلام لا يبيح ذلك لا لطب ولا لتعليم، ولا لأي شيء من الترهات...^(١).

وما يمكن قوله جواباً عن ذلك: تناول السقاف التشريع التعليمي فمنعه للمثلة، لكن قوله: "ولا لأي شيء من الترهات" ربما أفاد أيضاً منعه كلاً من التشريع الجنائي والمرضي، مع أن الحاجة إليهما أكد من التشريع التعليمي، كما أن الجثة على أساسهما متعيّنة، إما بجثة الميت بالوباء، وإما بجثة الميت قتلاً.

وأما المثلة المنهي عنها، فالتشريح _ بضوابطه وشروطه _ منزّه عنها، كيف لا والمثلة دافعها التشفي والعبث بالميت، خلافاً للتشريح بأغراضه الثلاثة؛ فإنه يحقق للبشر مصالح مهمة لا تنكر.

أما ما يفعله بعض طلاب الطب بجثث الموتى، فتكاد تكون وقائعه متواترة، ولقد حدثني طبيب من أترابي أن طالب الطب يكاد يُصعق أول ما يرى جثة الأدمي فوق المشرحة، لكنه مع الزمن وكثرة التكرار يألف هذا المشهد، ثم قال: وقد ترى بعض الطلاب يمازح الميت، فيصفعه بكفه!

وهذه ذريعة كبرى، ومفسدة عظيمة يتولى كبرها كل من لم يسدّها أو يدفّعها، وهو قادر على ذلك، وهي كافية _ إذا لم تدفع _ للقول بحرمة هذا النوع من التشريح، بل بأنواعه جميعها.

ثم إن هذه التصرفات لا تقرها القوانين الوضعية _ فضلاً عن الشريعة السمحة _

(١) _ الإمتاع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء _ ص ٢٧ و ٢٨.

وإنما هي تصرفات عابثة، يسهل درؤها بتوجيه حسن، وإلا فبعقوبة رادعة^(١).
ومن قال بالمنع أيضاً الشيخ بخيت المطيعي^(٢)، ومحمد برهان الدين السنهلي^(٣)،
وأدلة التحريم عندهما لم تخرج عن أدلة التحريم السابقة، وقد تقدمت مناقشتها.

ثانياً _ المجيزون: إن من أهم الأدلة عند مجيزي تشريح جثث الموتى للأغراض
الإنسانية:

أ _ آيات الضرورة، ومنها قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ
الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ب _ القواعد المشتقة عن آيات الضرورة، وعلى رأس تلك القواعد قاعدة:
(الضرورات تبيح المحظورات)^(٤)، وقاعدة: (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو
خاصة)^(٥).

ج _ قواعد الترجيح بين المصالح و المفاصد التي تقرر أنه إذا تعارضت مصلحتان
قدم أقواهما، وإذا تعارضت مفسدتان ارتكب أخفهما تفادياً لأشدهما، كقاعدة:
(يُتَحَمَلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْعَامِ)^(٦)، وقاعدة: (ترتكب المفسدة الأخف

(١) من تلك العقوبات _ مثلاً _ حرمان الطالب من متابعة دراسته في كل جامعات القطر.

(٢) اختصر فتواه إبراهيم اليعقوبي. انظر: _ شفاء التبايح والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء _ ص ٩٦ و ٩٧.

(٣) انظر: _ قضايا فقهية معاصرة _ ص ٦٧.

(٤) المادة: ٢١ من " مجلة الأحكام العدلية ". انظر: باز اللبناني: سليم رستم _ شرح المجلة _ ص ٢٩.

(٥) المادة: ٣٢ من " مجلة الأحكام العدلية ". انظر: _ المرجع نفسه _ ص ٣٣.

(٦) المادة: ٢٦ من " مجلة الأحكام العدلية ". انظر: _ المرجع نفسه _ ص ٣١.

للمصلحة الأرجح منها^(١).

د_ تخريجاً على مسألتي شق بطن المرأة الميتة لمصلحة جنينها^(٢)، وشق بطن الذي يموت إنقاذاً لمال كان قد ابتلعه^(٣).

أما الفقهاء المعاصرون^(٤) فأكثرهم متفقون على جواز تشريح جثة الأدمي

(١) انظر: ابن عبد السلام: عز الدين - قواعد الأحكام في مصالح الأنام - ج ١ ص ٨٤.
(٢) أجاز الحنفية والشافعية ذلك لمصلحة الجنين الذي ترجى حياته، ومنعه المالكية - في المعتمد - لأن سلامة الجنين مشكوكة. وأما الحنبلية فمنعوا الشق، وأجازوا سطو القوابل، بأن يستخرج الجنين بإدخال اليد في المحل الطبيعي. لكنني أقول: بتطور الطب بات استخراج الجنين من الأمور اليقينية، أو الغالبة على الظن، وأما سطو القوابل فأمر متعذر لذهاب قوة الطلق بموت الأم، وبذلك يرفع تحرز كل من المالكية والحنبلية لتتفق المذاهب الأربعة - في النتيجة - على الإباحة إن لم يكن على الوجوب، وهو الأقرب إلى مقاصد الشريعة. انظر: في الفقه الحنفي: ابن تُمَرْتاشي - تنوير الأبصار وجامع البحار - على هامش: - حاشية ابن عابدين - ج ١ ص ٦٠٢. وفي الفقه المالكي: الصاوي: أحمد - حاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير - ج ١ ص ٥٧٨. وفي الفقه الشافعي: الشيرازي: أبا إسحاق - المهذب: متن المجموع للنووي - ج ٥ ص ٣٠١. وفي الفقه الحنبلي: ابن قدامة - المغني - ج ٢ ص ٤١٣.

(٣) أجاز الفقهاء شق بطن من مات وفي بطنه مال لغيره كان قد ابتلعه في حياته متعدداً، ولم يترك ما لا يضمن ما بلعه، بل هناك أقوال تبيح هذا الشق لمجرد ابتلاع المال، سواء أكان المال له أم كان لغيره. للمزيد من التفصيل انظر: - حاشية ابن عابدين - ج ٦ ص ٦٠٢. وانظر: الحصكفي - الدر المختار: على هامش المكان نفسه. وابن نجيم: زين العابدين - الأشباه والنظائر - ص ٨٨. والدردير: أحمد - الشرح الكبير: هامش حاشية الدسوقي - ج ١ ص ٤٢٩. والشيرازي: - المهذب: متن المجموع للنووي - ج ٥ ص ٣٠٠. وابن قدامة - المغني - ج ٢ ص ٤١٤. وابن حزم - المحلى بالآثار - ج ٣ ص ٣٩٥.

(٤) منهم أصحاب الفضيلة:

١ - الشيخ عبد المجيد سليم: أجاز التشريح الجنائي، ولم يتناول ما عداه. انظر: - الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية - ج ٤ ص ١٣٣١ إلى ١٣٣٣.

٢ - الشيخ حسنين مخلوف: تناول كلاً من التشريح التعليمي والجنائي، فأجازهما، بل أوجبهما. انظر: فتاوى شرعية وبحوث إسلامية - المجموعة الثانية: ص ٢١٩. اقتبسه: د. النسيمي: محمود ناظم - أحكام التدابي بالمحرمات - =

للأغراض الإنسانية السابقة، ولقد صدرت بذلك فتاوى شرعية من المجمع الفقهي،
والهيئات العلمية، فمن ذلك:

أ _ "قرر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته
العاشرة المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨ هـ، الموافق
١٧ " أكتوبر " [تشرين الأول] ١٩٨٧ م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٠٨ هـ، الموافق
٢١ " أكتوبر " ١٩٨٧ م ... بناءً على الضرورات التي دعت إلى تشريح جثث الموتى،
والتي يصير بها التشريح مصلحة تربو على مفسدة انتهاك كرامة الإنسان الميت _
قرر... ما يأتي:

أولاً: يجوز تشريح جثث الموتى لأحد الأغراض الآتية:

أ _ التحقيق في دعوى جنائية لمعرفة أسباب الموت أو الجريمة المرتكبة، وذلك
عندما يُشكل على القاضي معرفة أسباب الوفاة، ويتبين أن التشريح هو السبيل لمعرفة

= ص ١٣٣ إلى ١٣٦.

٣ _ الشيخ يوسف الدجوي: تناول كلاً من التشريح التعليمي والجناحي، فأجازهما. انظر: د. البار: محمد علي _ علم
التشريح عند المسلمين _ ص ٦٦ و ٦٧.

٤ _ الشيخ إبراهيم يعقوبي: أجاز التشريح بأغراضه الثلاثة: التعليمية والمرضية والجناحية. انظر: _ شفاء التباريح
والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء _ ص ٩٧.

٥ _ د. وهبة الزحيلي: تناول التشريح التعليمي والجناحي، فأجازهما. انظر: _ الفقه الإسلامي وأدلته _ ج ٣ ص ٥٢١
و ٥٢٢.

٦ _ د. إبراهيم سلقيني: أكد ما ذهب إليه الشيخان: الدجوي ومخولوف. انظر: _ الفقه الإسلامي _ ج ١ ص ٤١٥ إلى
٤١٨.

٧ _ د. محمد سعيد رمضان البوطي: تناول التشريح للغرض التعليمي، فأوجبه. انظر: _ قضايا فقهية معاصرة _
ص ١٣٣.

هذه الأسباب.

ب _ التحقق من الأمراض التي تستدعي التشريح ليتخذ على ضوءه الاحتياطات

الواقية، والعلاجات المناسبة لتلك الأمراض.

ج _ تعليم الطب وتعلمه، كما هو الحال في كليات الطب.

ثانيًا: في التشريح لغرض التعليم تراعى القيود التالية:

أ _ إذا كانت الجثة لشخص معلوم يشترط أن يكون قد أذن هو قبل موته بتشريح

جثته، أو أن يأذن بذلك ورثته بعد موته، ولا ينبغي تشريح جثة معصوم الدم إلا عند

الضرورة.

ب _ يجب أن يقتصر في التشريح على قدر الضرورة كيلا يعيث بجثث الموتى.

ج _ جثث النساء لا يجوز أن يتولى تشريحها غير الطبيبات إلا إذا لم يوجدن.

ثالثًا: يجب في جميع الأحوال دفن جميع أجزاء الجثة المشرحة.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله رب

العالمين^(١).

وما يمكن قوله في القرار: إنه ذكر في قيود التشريح لغرض التعليم أنه لا ينبغي

تشريح جثة معصوم الدم إلا عند الضرورة. والعبارة هذه توحى بمفهومها أن جثة غير

معصوم الدم يجوز تشريحها لغير الضرورة، وهذا ما لا يظن بالمجمع الموقر أن يقول به،

لأن جثة الآدمي _ مؤمنًا كان أو كافرًا _ ينبغي أن لا تستباح إلا في أحوال الضرورة،

(١) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي لدوراته: ١٠ إلى ١٣ _ رابطة العالم الإسلامي _

الأمانة العامة _ مكة المكرمة _ المملكة العربية السعودية _ ص ١٧ و ١٨.

كما سبق تقريره.

ب_ صدر^(١) عن مجلس هيئة كبار العلماء في السعودية بدورته التاسعة المنعقدة في مدينة الطائف في شهر شعبان عام ١٣٩٦ هـ قرار رقم ٤٧، وفيه قسم المجلس التشريع إلى ثلاثة أقسام:

الأول: التشريع لغرض التحقق عن دعوى جنائية.

الثاني: التشريع لغرض التحقق عن أمراض وبائية؛ لتتخذ على ضوءه الاحتياطات الكفيلة بالوقاية منها.

الثالث: التشريع للغرض العلمي: تعلّمًا وتعليمًا.

ثم قرر المجلس ما يلي:

بالنسبة للقسمين الأول والثاني فإن المجلس يرى أن في إجازتهما تحقيقًا لمصالح كثيرة في مجالات الأمن والعدل، ووقاية المجتمع من الأمراض الوبائية. ومفسدة انتهاك كرامة الجثة المشرحة مغمورة في جنب المصالح الكثيرة والعامة المتحققة بذلك، وإن المجلس لهذا يقرر بالإجماع إجازة التشريع لهذين الغرضين سواء كانت الجثة المشرحة جثة معصوم أم لا.

وأما بالنسبة للقسم الثالث _ وهو التشريع للغرض التعليمي _ فنظرًا إلى أن الشريعة قد جاءت بتحصيل المصالح وتكثيرها، وبدرء المفسدات وتقليلها، وبارتكاب أدنى الضررين لتفويت أشدهما، وأنه إذا تعارضت المصالح أخذ بأرجحها، وحيث إن

(١) انظر: _ حكم تشريع جثة المسلم _ بحث أعدته: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء _ نشرته: _ مجلة البحوث الإسلامية _ المجلد: ١ _ العدد: ٤ _ السنة: ١٣٩٨ هـ _ الرياض _ السعودية _ ص ٤٧.

تشریح غیر الإنسان لا یغنی عن تشریح الإنسان، وحيث إن في التشریح مصالح كثيرة ظهرت في التقدم العلمي في مجالات الطب المختلفة؛ فإن المجلس يرى جواز تشریح جثة الآدمي في الجملة، إلا أنه نظرًا إلى عناية الشريعة الإسلامية بكرامة المسلم ميتًا كعنايتها بكرامته حيًّا، وذلك لما روى أحمد وأبو داود وابن ماجه^(١) عن عائشة _ رضي الله عنها _ أن النبي ﷺ قال: «كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا»^(٢). ونظرًا إلى أن التشریح فيه امتهان لكرامته، وحيث إن الضرورة إلى ذلك منتفية بتيسر الحصول على جثث أموات غير معصومة، فإن المجلس يرى الاكتفاء بتشریح مثل هذه الجثث، وعدم التعرض لجثث أموات معصومين والحال ما ذكر. والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وإن يكن لي من تعقيب على قرار الهيئة _ حفظها الله تعالى _ فسيكون حول استدلال الهيئة بحديث: «كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ ...» على استبعاد جثة المسلم _ بما أمكن _ عن التشریح للأغراض العلمية.

فالذي يبدو لي أن الحديث الشريف ليس فيه دلالة واضحة على التفريق بين كسر عظم الميت المسلم وبين كسر عظم الكافر الميت في الإثم، فكسر عظم كل منهما إذا كان بدافع العبث لا يجوز، وليس في الحديث الشريف ما يدل على التفريق، إلا أن يقال: إن الألف واللام في كلمة "الميت" للعهدية؛ فيكون المعهود لدى الناس بالاحترام

(١) الإمام الحافظ الثقة، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، صاحب "السنن"، و"التفسير"، و"التاريخ"، ارتحل إلى العراق ومكة والشام ومصر لكتب الحديث، امتدت حياته من سنة / ٢٠٩ هـ / إلى سنة / ٢٧٣ هـ / تسع ومئتين إلى ثلاث وسبعين ومئتين. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٣ ص ٣٠٨ و ٣٠٩.

(٢) انظر تحريج الحديث: ص ٩٠.

والإكرام الميت المسلم.

ولكن هذا يعارض بأن الألف واللام قد يراد منها الجنس، لتشمل كلمة الميت كل الأموات، المسلم منهم والكافر، وليس في الحديث الشريف قرينة ترجح أحد الاحتمالين على الآخر.

لكن هناك أدلة ترجح الاحتمال الثاني كتلك التي نهت عن المثلة في جثث الكافرين، ولو كانوا محاربين، كما أرشدت إلى دفنهم، وهو ما فعله النبي ﷺ بقتلى المشركين في غزوة بدر حينما ألقى بهم في القليب^(١).

ثم إن القرار حينما أوصى بعدم التعرض لجثث أموات معصومين، فإنه بذلك قد أذن بتشريح بعض من جثث المسلمين، وهم الذين ارتكبوا ما يوجب قتلهم، كالزاني المحصن^(٢)، والقاتل المتعمد، وإنما جاء الإذن بتشريح جثثهم لأنهم غدوا باستحقاق القتل غير معصومين، وهذا يعني استواءهم _ من هذه الحيشية _ مع الكافر الذي لم يعصم دمه بدمه أو عهد، الأمر الذي يتعارض مع ما استدلت به الهيئة الكريمة من أن "الميت" في الحديث الشريف يراد به المسلم حصراً.

وبناء على ما سبق، فالظاهر لي _ والله تعالى أعلم _ إذا ما قيل بجواز هذا التشريح أن تُقدم للتشريح _ حال التنازع _ جثة الكافر الحربي على كل ما سواها من جثث المعصومين المسلمين وغير المسلمين _ بالدمه أو العهد _ كما تُقدم على جثث غير

(١) انظر _ مثلاً _ حديث البخاري: ٣٩٧٩ و ٣٩٨٠ في "الغازي". والقليب: عبارة عن بئر كانت محفورة هناك.

(٢) المحصن: كل من تحققت فيه الشروط التالية: البلوغ، والعقل، والحرية، وتغييب الحشفة، وتقديم الوطاء بنكاح صحيح، والإسلام _ على خلاف فيه بين الفقهاء _ . انظر: د. الزحيلي: وهبة _ الفقه الإسلامي وأدلته _ ج ٦

المعصومين من المسلمين، وذلك لأن الكافر الحربي ليس له أهل ولا جوار في بلاد المسلمين، فالفتنة من تشريح جثته مأمونة.

أما في حال الاختيار بأن توجد جثة ليست لحربي، وكان صاحبها قد أذن بتشريحها للأغراض العلمية قبل موته، أو أذن بذلك ورثته من بعده، ووجدت معها جثة حربي، ففي هذه الحال للإمام المسلم أن يختار أيتها شاء، على أن يكون اختياره منوطاً بتحقيق مصلحة الرعية، والله أعلم.

وفي الختام، وبعد النظر في أدلة المانعين وأدلة المبيحين يظهر لي أن الراجح هو حكم الإباحة؛ لما تترتب عليه من مصالح عامة ومهمة، بل قد يجب التشريح في بعض الأحيان؛ كالتشريح الجنائي حال تعيينه لمعرفة القاتل، وتنفيذ حكم الله فيه تحقيقاً للأمن والعدالة في الأمة، إذ (ما لا يتم الواجب إلا به) وهو مقدور للمكلف _ فهو واجب^(١).

أما شروط إباحة تشريح الجثة للأغراض الإنسانية فهي:
أولاً _ التيقن من وقوع الموت في الإنسان المراد تشريحه.
ثانياً _ أن يكون مسوغ تشريح الجثة الواجب العام أو الفرض الكفائي الذي يؤدي عدم تحققه إلى وقوع الأمة في الإثم والمعصية، ومن تلك الفروض: تحصيل العلوم الطبية والمحافظة على سلامة الأبدان، وكذلك إقرار العدل واستتباب الأمن في الأمة.

ثالثاً _ أن يكون تشريح الجثة إجراءً متعيناً لا يوجد دونه بديل آخر

(١) الأملدي: سيف الدين _ الإحكام في أصول الأحكام _ ج ١ ص ١٥٨.

تشريح الجثة للكشف الجنائي، والكشف المرضي عن قدر الواجب. وأما في التشريح التعليمي فالواجب الاكتفاء بما تسد به الضرورة التعليمية من الجثث من غير زيادة.

خامساً _ يشترط في التشريح التعليمي حال الاختيار _ بوجود أكثر من جثة _ وجود إذن مسبق من صاحب الجثة، أو من ورثته بعد موته، وهذا إذا كان مسلماً أو كافرًا ليس بحربي، بأن يكون له مع المسلمين عهد أو ذمة، وذلك درءًا للفتن، ومراعاة للعهد والذمة. أما الكافر الحربي فيكفي لتشريح جثته إذن إمام المسلمين.

وأما في حال النزاع مع قيام الضرورة التعليمية إلى تشريح جثة الأدمي، ففي هذه الحال تقدم جثة الكافر الحربي أولاً، فإن لم تكن فجثة من لم يعرف له أهل، فإن لم تكن فجثة المسلم أو جثة الذمي، وكل ذلك مشروط بإذن إمام المسلمين.

سادساً _ أن لا يكون الإذن بتشريح الجثة للغرض العلمي مشروطاً بمقابل مادي؛ لأن جثة الأدمي ليست بهال، أو من الممتلكات التي تنشأ فيها العقود، ويجيء أفراد التشريح العلمي بالذكر _ هنا _ لأن كلاً من التشريح المرضي والجنائي لا يشترط فيه الإذن _ أصلاً _ وذلك لتعين الجثة فيها للتشريح.

سابعاً _ أن تعامل الجثة المشرحة بما يبقي عليها كرامتها، فلا يكشف لها عورة، ولا يشق فيها ولا يقتطع منها إلا بقدر الضرورة، كما يجب دفنها بعد الاستغناء عنها.

ثامناً _ الأصل في تشريح الجثة أن يقوم به المشترك معها في الذكورة أو الأنوثة، وأما إذا تعذر اتحاد الجنس، فإنه يشترط غض البصر عن عورة الجثة المشرحة ما أمكن، وبالأخص العورة المغلظة، وتأكيداً لهذا الأمر فلا يجوز في التشريح التعليمي اشتراك

الطلاب والطالبات على جثة واحدة، لأن الجثة إن كانت لأنثى فقد تكون سبباً لافتتان الطلاب في دينهم بمعية الطالبات، والعكس صحيح أيضاً، ومعلوم أن حفظ الدين أولى بالحفظ والرعاية من كل المصالح؛ فلا يضحى بدين الطالب أو الطالبة لأجل تحصيل العلوم الطبية، والله أعلم.



المطلب الثاني عشر

مسائل في نقل الدم

المبحث الأول

حكم التنازل بالدم

الأصل في هذا التنازل _ بضوابطه الطيبة _ أنه مستحب يثاب عليه فاعله، ما لم تتعين الضرورة^(١) بدم شخص معين؛ وحينئذ يرتقي الحكم إلى الوجوب؛ لأن الدم عضو أو سائل متجدد يعوض بالغذاء والشراب، ثبت ذلك يقيناً، بل التبرع بالدم قد ينتفع به المعطي _ أيضاً _ لما فيه من تنشيط للدورة الدموية، وغيرها من مصالح البدن. فنقل الدم يجلب مصلحة للمعطي، ويدراً مفسدة عن المضطر أو المحتاج، ومعلوم أن الشريعة الإسلامية تحض على جلب المصالح ودرء المفاسد، بل يكفي للحكم باستحبابه إنقاذ المضطر بلا ضرر يصيب المتبرع، وهذا من باب: لم تمنع أخاك ما ينفعه

(١) الضرورة: بلوغ المضطر حداً إن لم يتناول الممنوع هلك، أو قارب. وهذا يبيح تناول الحرام. انظر: السيوطي _ الأشباه والنظائر _ ص ٨٥. ومن ضوابط الضرورة: أولاً _ أن تكون قائمة لا منتظرة. ثانياً _ أن لا يكون لدفع الضرر وسيلة أخرى من المباحات، بأن تكون الضرورة متعينة. ثالثاً _ أن تكون ملجئة إذا وجد معها المباح، كمن أكره على أكل الميتة بوعيد يخاف منه تلف نفسه، أو تلف بعض أعضائه. رابعاً _ أن لا يخالف المضطر مبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، فلا يحل الزنا والقتل ... والصلح الدائم مع الأعداء اضطراراً. خامساً _ أن يقتصر فيما يباح تناوله للضرورة _ في رأي جمهور الفقهاء _ على الحد الأدنى، أو القدر اللازم لدفع الضرر. سادساً _ أن يصف المحرم _ في حال ضرورة الدواء _ طبيب عدل ثقة في دينه وعلمه. سابعاً _ أن يمر _ عند الظاهرية _ على المضطر للغذاء يوم وليلة دون أن يجد ما يتناوله من المباحات [المسألة: ١٠٢٦ من المحل]. انظر: د. الزحيلي: وهبة _ نظرية الضرورة الشرعية _ ص ٦٩ إلى ٧١.

ولا يضرك؟! فكيف والحال أنه _ في الأغلب _ نافع للاثنين معاً!

والعرب قبل الإسلام مارسوا الفصد^(١) والحجامة^(٢)؛ وجاء الإسلام وهم على ذلك، فأقرهم ورغبهم فيه؛ ففي السنة يقول أنس بن مالك^(٣) ﷺ: "احتجَم رسول الله ﷺ ... وقال: إِنَّ أَمْثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ ..."^(٤).

فإذا كانت الحجامة طرح بعض الدم لينتفع منها شخص واحد، وقد أباحها الشرع الحنيف، فإن القول بإباحة نقل الدم لينتفع منه شخصان أو واحد في الأقل مباح بالأولى.

وأما أن الدم حرام نجس فكيف ينتفع به؟ فجوابه: إن الانتفاع بالدم عند الاضطرار رخصة ثابتة بنص القرآن الكريم؛ بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ

(١) الفصد: الشق، وفصد العرق: شقه. وفصد المريض: أخرج مقداراً من دم وريده بقصد العلاج. انظر: الزيات: أحمد حسن، وآخرين _ المعجم الوسيط _ مادة: فصد.

(٢) امتصاص الدم بالمحجم الذي هو قارورة يجمع فيها دم الحجامة. أخذ عن _ المصدر نفسه _ مادة: حجم.

(٣) ابن النضر، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي النجاري، خادم النبي ﷺ، وراويهِ الكثير _ روى (٢٢٨٦) حديثاً _ غزا مع النبي ﷺ ثمان غزوات، وشهد بدرًا، ولم يُذكر في عداد البدرين؛ لأنه لم يكن في سن المقاتلين، وكان أحد الرماة المصيبين، وكان ليبيبا كاتبًا، وجهه أبو بكر ﷺ إلى البحرين على السعاية [جباية المال] شهد الفتح، وقطن البصرة، فكان آخر الصحابة موتًا بها، وكان ذلك سنة / ٩٣هـ / ثلاث وتسعين عن مئة وثلاث سنين، ودعا له النبي ﷺ؛ فقال: "اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَالَهُ وَوَلَدُهُ، وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ" [أخرجه مسلم: ٢٤٨١]. انظر: العسقلاني _ الإصابة في تمييز الصحابة _ ج ١ ص ٧١ و ٧٢. وانظر: ابن الأثير: _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ١ ص ١٧٧ و ١٧٨. وانظر: د. الصالح: صححي _ علوم الحديث _ ص ٣٦٣.

(٤) أخرجه البخاري: ٥٦٩٦ في "الطب"، ومسلم: ١٥٧٧ في "المساقاة"، والترمذي: ١٢٧٨ في "اليسوع"، وأحمد:

١١٩٨٤.

غَفُورٌ رَحِيمٌ» [البقرة: ١٧٣]. والتنازل بالدم على ما هو معلوم في زماننا لا يكون إلا في

أحوال الضرورة أو الحاجة التي تنزل بمنزلتها.
(وكما أن فصل الدم عن الجسم أيسر من فصل أي عضو منه، فكان أولى بالجواز من غيره، ولأنه _أيضاً_ أشبه بالمنافع التي يبذلها الإنسان لإنقاذ آخر من خطر، ولأنه يشبه الدواء في اتخاذه وسيلة للعلاج، أو الطعام للحصول على القوة، فيلحق بالمضطر الذي يجوز له، أو يجب عليه أن يتناول مما حرم عليه بقدر ما ينقذ به نفسه)^(١).

فإن قيل: كيف يباح للإنسان أن يتصرف بدمه، وهو لا يملكه، ولا يملك شيئاً من بدنه، بل هو ملك لله رب العالمين^(٢)؟ يقال: المحذور أن يتصرف الإنسان بما يعود على رقة البدن بالنقصان، ونقل الدم ليس فيه شيء من ذلك، فهو من الأعضاء المتجددة، على ما في هذا النقل من صيانة لملك الله تعالى من جهة أخرى؛ بإنقاذ بدن المضطر من هلاك محقق.

هذا وإن من أهم ما يشترط في مشروعية التنازل بالدم:

أولاً _ أن يكون التنازل تبرعياً؛ لأن الأدمي أكرم من أن تكون أعضاؤه عرضة للبيع والشراء؛ فالله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الاسراء: ٧٠]. ولأن

(١) _ نقل الدم أو عضو أو جزئه من إنسان إلى آخر _ بحث: إعداد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء _ ص ٥٣.

(٢) من الأدلة على ملكية الله تعالى لجسد الإنسان قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَبِّحُوا اللَّهَ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ (يونس: ٣١). ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ. مَلِكِ النَّاسِ﴾ (الناس: ٢ و١).

رسول الله ﷺ " نهى عن ثمن الدم" ^(١)، ولنهيه أيضًا عن ثمن كل ما يحرم أكله ^(٢).
ثانيًا _ أن يتم التنازل تحت إشراف طبي؛ للتأكد من سلامة التنازل من الأمراض،
ولتحديد كمية الدم التي يمكن أن يتنازل بها بلا ضرر يعود عليه، وللتحقق من تلاؤم
الزمرة الدموية بينه وبين المتنازل له.

المبحث الثاني

أثر نقل الدم في نشر القرابة

هل يأخذ نقل الدم من امرأة إلى طفل دون سن الحولين حكم الرضاع المحرّم؟.
أجاب عن هذا السؤال مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي
في دورته الحادية عشرة، والمنعقدة بمكة المكرمة عام ١٤٠٩ هـ، وذلك حينها قرر
(بإجماع الآراء إلى أن نقل الدم لا يحصل به التحريم، وأن التحريم خاص بالرضاع) ^(٣).
ولفضيلة الشيخ جاد الحق _ رحمه الله تعالى _ تعليل حسن في التفريق بين الرضاع
الناشر للحرمة، وبين نقل الدم غير الناشر لها، فهو يقول: " أما القياس على الرضاع _
بجامع أن لكل من اللبن والدم تأثيرًا في تكوين الخلايا ونموها _ فقياس مع الفارق،
لأن الدم ليس مغذيًا بأصله، بل هو ناقل للغذاء، ويستعمل حين نقله من إنسان إلى
آخر استعمال الدواء. أما اللبن مطلقًا، ولاسيما في حالة الرضاع في السن المحددة شرعًا

-
- (١) أخرجه البخاري: ٢٢٣٨ في " البيوع"، وأحمد: ١٨٦٦٢. وهو عن أبي جحيفة وهب بن عبد الله رضي الله عنه.
(٢) قال رسول الله ﷺ: "... إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ". أخرجه أبو داود: ٣٤٨٨
في " البيوع والإجارة"، وأحمد: ٢٢٢١، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. كما حكم بصحة إسناده عبد القادر
الأرناؤوط. انظر: ابن الأثير _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ١ ص ٤٥١. والحديث عن ابن عباس رضي الله عنه.
(٣) _ قرارات المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي لدوراته: العاشرة إلى الثالثة عشرة _ ص ٨٣.

فهو غذاء بذاته ... وما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «لا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمَ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ»^(١) ... محدد زمنه في قول الله _ سبحانه _ : «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ» [البقرة: ٢٣٣]"^(٢).

ويفهم من الآية الكريمة، والحديث الشريف أن كل من تجاوز الستين من عمره، فإن رضاعه لا يؤثر في نشر الحرمة، أو تحصيل قرابة الرضاعة _ ولو كان اللبن غذاء بذاته _ وذلك لأن إرضاعه جاء بعدما نشز عظمه، ونبت لحمه بإرضاع سابق كان فيه دون الستين. وأما نقل الدم، فلو أنه ينشر القرابة لكان اشتهر بين الصحابة _ رضي الله عنهم _ أن عبد الله بن الزبير^(٣) _ رضي الله عنهما _ غدا ابناً للنبي صلى الله عليه وسلم بمجرد شربه دم حجامته^(٤) رضي الله عنه، إلا أن تشترط فيه مدة الحولين كما اشترطت في الإرضاع الناشر للقرابة!، وهذا لا يكون إلا بنص شرعي، وليس ثمة نص.

(١) أخرجه _ بهذا اللفظ _ أبو داود: ٢٠٦٠ في "النكاح"، وأحمد: ٤١١٤، وقال محقق المسند أحمد شاكر: إسناده ضعيف؛ لأن فيه مجهولين: أبا موسى الهلالي، وأباه، غير أن الأول ذكره البخاري في "الكنى"، وابن حبان في "الثقات". أما الثاني فلم يترجم له أحد. وقال عنه عبد القادر الأرنؤوط: حسن بشواهده. انظر _ بتحقيقه _ : ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ١١ ص ٤٩٠.

(٢) انظر: _ بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة _ ج ٣ ص ٤٣٥ و ٤٣٦.

(٣) أبوه الزبير بن العوام، وأمه أساء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، وهو أول مولود للمهاجرين، وكنيته أبو حبيب، كان صواماً قواماً عظيم الشجاعة، وقد آلت إليه خلافة الحجاز وما حولها، فانتهت بقتله رضي الله عنه سنة ٧٢ هـ / اثنتين وسبعين. انظر: ابن الأثير _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ٣ ص ١٣٦ إلى ١٣٩.

(٤) الحديث قال عنه نور الدين الهيثمي: رواه الطبراني والبخاري _ باختصار _ ورجال البزار رجال الصحيح غير هنيذ ابن القاسم، وهو ثقة. أخذاً عن: _ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد _ ج ٨ ص ٢٧٣. وشرب دم النبي صلى الله عليه وسلم مروى أيضاً عن سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو عند الطبراني بسند رجاله ثقات. انظر: _ المكان نفسه _ .

المبحث الثالث

هل يعد نقل الدم ناقضاً للوضوء؟

وجواباً على ذلك لابد من التفريق بين حالين: حال المتنازل بالدم، وحال الآخذ. أما المتنازل فينتقض وضوؤه عند الحنفية والحنبلية؛ وذلك لأن الحنفية يقولون^(١) بنقض الوضوء بالخارج النجس من السيلين _ القبل _ والدبر _ أو من غيرهما. ومثلوا لذلك بأنه لو افتصد، وخرج منه دم كثير، ولم يتلطح رأس الجرح فإنه ناقض ... ولو مص العلق، أو القراد الكبير، وامتلاً دمًا فإنه ناقض.

ولأن الحنبلية يقولون^(٢): الخارج من البدن من غير السيل ... إذا كان نجسًا _ كالدَم _ فإن كثيره ينقض الوضوء، ثم إنهم حددوا الكثير بالقدر الذي يفحش في النفس، أو في نفوس أوساط الناس، أو ما كان على قدر الكف.

أما المالكية والشافعية، فلا يتنقض _ عندهما _ وضوء المتنازل بالدم، وذلك لأن المالكية جعلوا من نواقض الوضوء^(٣): الخارج المعتاد من المخرج المعتاد في الصحة. والمخرج المعتاد: يعني القبل والدبر. وأما الخارج المعتاد فهو: ما اعتيد في الصحة خروجه من القبل أو الدبر _ كالبول والغائط والريح _ فلو خرج منهما دم لم ينقض،

(١) انظر: الحصكفي _ الدر المختار في شرح تنوير الأبصار: على هامش: _ حاشية ابن عابدين _ ج ١ ص ٩٠ و ٩١. وابن عابدين: _ المصدر نفسه _ ج ١ ص ٩١.

(٢) انظر: ابن قدامة _ المغني _ ج ١ ص ٢٠٨ إلى ٢١٠.

(٣) انظر: الدردير: أحمد _ أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: مع الشرح الصغير، وحاشية الصاوي _ ج ١ ص ١٣٥. وانظر: الصاوي: أحمد _ مع: المصدر نفسه _ ج ١ ص ١٣٦. وانظر: الدردير: أحمد _ الشرح الصغير _ مع: المصدر نفسه _ ج ١ ص ١٣٧.

لأنه خارج غير معتاد. (١) يخرج من أريته. (٢) يخرج من أريته - أريته من أريته

فإذا كان خروج الدم من القبل أو الدبر ليس بناقض للوضوء عند المالكية، فإن خروجه مما سواهما من البدن ليس بناقض بالأولى. (٣) يخرج من أريته

وأما الشافعية فقد عدوا من نواقض الوضوء (١): الخارج من السيلين [حصراً] طاهرًا كان أو نجسًا. وعلى ذلك فإن النجس الخارج من غير السيلين - من البدن - ليس بناقض، ومنه الدم.

فالمتنازل بالخيار؛ إما أن يأخذ بالأحوط فيتوضأ، وإما أن يأخذ بالأيسر فلا يتوضأ.

وأما أخذ الدم فإنه لا ينتقض وضوؤه في المذاهب الفقهية الأربعة؛ لأن الفقهاء على ما ظهر من أقوالهم السابقة حصروا انتقاض الوضوء بالخارج من البدن، وليس بالداخل فيه.

المبحث الرابع

أثر نقل الدم في الصوم

هل يؤثر نقل الدم في صيام المعطي أو الآخذ؟. قبل الإجابة عن السؤال لابد من بيان أن الأصل في إفساد الصوم يقوم على ما دخل جوف الصائم، وليس على ما خرج منه (٢) إلا في حالات مخصوصة، كالمستقيء (٣)

(١) انظر: الحصني - كفاية الأحيار في حل غاية الاختصار - ج ١ ص ٢٠ و ٢١.

(٢) عملاً بقول الله سبحانه: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَبْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَبْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) (البقرة: من الآية ١٨٧). فالصوم إمساك عن الأكل والشرب، فدل على أن المفطر هو كل ما يدخل الجوف. وعملاً بحديث: "الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ". وقد روي - مرفوعاً - بأسانيد لم تثبت، والصحيح وقفه على ابن عباس =

وهو من قاء متعمداً _ فإنه يفطر^(١). على أن الجوف عند الفقهاء يقصد به المعدة
والدماغ، بصرف النظر عن التفصيلات الفقهية في هذا الشأن.
ومن الفقهاء^(٢) من اشترط دخول ما يفطر عبر منفذ مفتوح إلى الجوف، سواء كان
المنفذ أصلياً: كالفم، أو طارئاً: كالجائفة، ويراد به هنا: الجرح النافذ إلى المعدة أو
الأمعاء. أو المأمومة، وهو: الجرح النافذ إلى الدماغ.
وبناء على ما تقدم يمكن الإجابة عن السؤال كما يلي:

أ _ أما معطي الدم فإنه لا يفطر بذلك؛ لأن الدم خرج من بدنه، ولم يدخل إليه.
ولكن هل يعطى هذا الفعل حكم الحجامة التي جعلها الحنبلية من مفسدات
الصوم^(٣)، وحثهم في ذلك قول رسول الله ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(٤). الذي

= انظر: الزليعي _ نصب الراية لأحاديث الهداية _ ج ٣ ص ١٧ و ١٨. وبالفطر مما دخل عمل الفقهاء؛ انظر في
الفقه الحنفي: المرغيناني _ بداية المبتدي، والهداية على البداية _ مطبوعان مع: فتح القدير لابن الهمام _ ج ٢ ص ٣٤١
و ٣٤٢. وفي الفقه المالكي: الدسوقي _ حاشية الدسوقي _ ج ١ ص ٥٢٣. وفي الفقه الشافعي: الشربيني _ مغني
المحتاج _ ج ١ ص ٤٢٧ و ٤٢٨. وفي الفقه الحنبلي: ابن قدامة _ المغني _ ج ٣ ص ٣٩.

(١) يقول النبي ﷺ: " مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلَيْقُضِ ". أخرجه الترمذي: ٧٢٠، وأبو
داود: ٢٣٨٠، وابن ماجه: ١٦٧٦، والدارمي: ١٧٢٩، وابن حبان: ٣٥١٨، والحاكم: ج ١ ص ٤٢٦ و ٤٢٧ _ كلهم _
في " الصوم "، وأحمد: ١٠٤١١، وهو عن أبي هريرة ؓ. وقال عنه الترمذي: حسن غريب. وصححه الحاكم،
ووافقه الذهبي، وصححه عبد القادر الأرناؤوط. انظر _ بتحقيقه _ ابن الأثير _ جامع الأصول ... _ ج ٦
ص ٢٩١.

(٢) انظر في المذهب الشافعي: الشربيني _ مغني المحتاج _ ج ١ ص ٤٢٧ و ٤٢٨.

(٣) انظر: ابن قدامة _ المغني _ ج ٣ ص ٣٧.

(٤) أخرجه أبو داود: ٢٣٦٧ في " الصوم "، وابن ماجه: ١٦٨٠ في " الصيام "، وأحمد: ٢٢٢٨٢، والدارمي: ١٧٣١،
وابن حبان: ٣٥٣٢، والحاكم: ج ١ ص ٤٢٧ _ كلهم _ في " الصوم ". وهو عن ثوبان مولى النبي ﷺ. والحديث إسناده
صحيح على شرط البخاري، قاله شعيب الأرناؤوط. انظر: _ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان _ ج ٨ ص ٣٠١ =

عده الجمهور^(١) حديثاً منسوخاً^(٢)، أو أنه دم خارج من البدن أشبه الفصد^(٣)، وهو عند الحنبلية^(٤) لا يفسد الصوم؟.

وجوابه: إذا كان التنازل بالدم أشبه بالفصد منه بالحجامة، والفصد لم يعده الحنبلية من مفسدات الصوم؛ فإنه يتوقع منهم أن لا يقولوا بفساد صوم باذل الدم؛ وبهذا تكون المذاهب الفقهية الأربعة متفقة على ذلك.

بـ أما أخذ الدم، فهل يُفطر بدخول الدم وريده إذا كانت العبرة في الإفطار الدخول؟.

فصل^(٥) الحنفية في ذلك؛ فذكروا أن الإفطار إما أن يكون صورة، وإما أن يكون معنى، فصورته: الابتلاع. ومعناه: وصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف.

وهذا يعني أن كل ما يصل إلى الجوف _ المعدة والدماغ _ عن طريق الفم فهو

= لكن الزيلعي حكم على أسانيده بكثرة الاضطراب، مع وجود المعارض الأصح. انظر: _ نصب الرأية ... _ ج ٣ ص ٥٢.

(١) انظر: ابن قدامة _ المغني _ ج ٣ ص ٣٧ و ٣٨.

(٢) من الأدلة الناسخة لحديث " أفطر الحاجم والمحجوم " : حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للصائم، ورخص في الحجامة للصائم " . أخرجه النسائي في سننه _ الكبرى _ . انظر: المزي _ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف _ ج ٣ ص ٤٣٢ ، رقم الحديث : ٤٢٦٠ . وانظر ما نقله الشيخ شعيب الأرنؤوط في تصحيح الحديث : _ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للفارسي _ ج ٨ ص ٣٠٤ . وانظر بقية الأدلة الناسخة : _ نصب الرأية للزيلعي _ ج ٣ ص ٤٨ إلى ٥٢ .

(٣) الفصد: الشق. وفصد العرق: شقه. وفصد المريض: أخرج مقداراً من دم وريده بقصد العلاج. انظر: الزيات: أحمد حسن، وآخرين _ المعجم الوسيط _ مادة: فصد.

(٤) وعندهم: لا فطر بفصد ... لأنه لا نص فيه، والقياس لا يقتضيه. البهوتي _ كشاف القناع عن متن الإقناع _ ج ٢ ص ٣٢٠.

(٥) انظر: المرغيناني _ الهداية على البداية: متن فتح القدير لابن الهمام _ ج ٢ ص ٣٣٥، ٣٤٢ و ٣٤٣.

مفطر. أما ما يصل إلى الجوف من غير طريق الفم، فلا يفطر إلا إذا كان غذاءً أو دواءً، فهم يقولون: ولو أقطر في أذنه الماء، أو دخله لا يفسد صومه لانعدام المعنى والصورة، بخلاف ما إذا دخله الدهن [الدواء]. ولو داوى جائفة _ جرح يصل إلى المعدة _ أو أمة _ جرح يصل إلى الدماغ _ بدواء، فوصل إلى جوفه أو دماغه أفطر.

لكن في المذهب اتجاه آخر في معنى الإفطار _ وليس في صورته _ وخلاصته^(١): ما وصل إلى الجوف إذا كان بفعل الصائم فإنه يفسد الصوم، ولو لم يكن فيه صلاح البدن _ دواء أو غذاء _ أما إذا لم يكن الإدخال بفعله، فإنه ينظر: إذا كان الداخل فيه صلاح

البدن أفطر، وإلا فلا يفطر. ويلخص ابن عابدين _ رحمه الله تعالى _ موقف أئمة المذهب من الاتجاهين من خلال منفذ الأذن؛ فيقول: (الاتفاق على الفطر بصب الدهن، وعلى عدمه بدخول الماء، واختلاف التصحيح في إدخاله)^(٢). والإدخال إما أن يكون بفعل المكلف، وإما بفعل غيره.

والاتجاه الأول _ فيما أحسب _ هو الأكثر وضوحًا ووقوعًا، وإلا فكيف يتصور من الصائم أن يدخل جوفه _ من غير طريق الفم _ ما فيه صلاح بدنه، فيفسد صومه بغير فعله ولا علمه، إلا أن يكون نائمًا، وهو ما تصوره حقًا؟!.

وذكر الحنبلية أن كل ما يدخل الجوف مفطر، ولا عبرة في كون الدخول من منفذ مفتوح، أو غير مفتوح، ومثلوا لذلك بقولهم: (لا يعتبر في الواصل [إلى الجوف] أن

(١) ابن الهمام _ فتح القدير _ ج ٢ ص ٣٤٢ و ٣٤٣.

(٢) حاشية ابن عابدين _ ج ٢ ص ٩٨.

يكون من منفذ بدليل ما لو جرح نفسه جائفةً، فإنه يفطر^(١). وجاء فساد الصوم من بلوغ رأس الآلة الجارحة جوف الصائم.

وعند المالكية (كل ما وصل للمعدة إن كان من منفذ عالٍ فهو مفسد للصوم سواء كان مائعاً، أو غير مائع. وإن كان من منفذٍ سافلٍ فلا يفسد إلا إذا كان مائعاً)^(٢). أما الشافعية فتقدم قولهم بأن كل ما يدخل الجوف عبر منفذ مفتوح مفسد للصوم.

وبناءً على تلك الأقوال، فالراجح عندي _ والله أعلم _ أن آخذ الدم عبر الوريد صومه باق، لم يطرأ عليه ما يفسده، وذلك للمسوغات التالية:

١ _ لا يفطر عند الحنفية؛ لأن إدخال الدم سحباً من وريد المعطي إلى وريد الآخذ لم تحصل فيه صورة الإفطار ولا معناه، إذ ليس في ذلك ابتلاع للدم. كما أن الدم المسحوب ليس دواءً في ذاته، لأن المريض لو تناوله عن طريق الفم لضره ذلك، كما أنه ليس غذاءً في ذاته، لأنه يسحب من الأوردة التي تختص بنقل الدم المحمل بالفضلات _ السائلة والغازية _ التي سيصار إلى تنقيتها من جديد في جسم المريض المنقول إليه الدم.

وعليه فإنه لم يحصل عنده إفطار، لا في الصورة ولا في المعنى. وهذا على الاتجاه الأول عندهم. أما على الاتجاه الثاني فكذلك لا يفطر، وجوابه داخل في الفقرة التالية.

٢ _ لا يفطر عند المالكية والحنبلية لأن الدم بنقله لا يدخل جوف المعدة حقيقة _

(١) ابن قدامة _ المغني _ ج ٣ ص ٤٠.

(٢) الدسوقي _ حاشية الدسوقي _ ج ١ ص ٥٢٣.

كيف وإن تجمعه فيها يؤذِن بالخطر _ ولكنه يمر محصورًا بجدرانها وأغشيتها أسوة بسائر أجزاء البدن، ومنها: الدماغ الذي عده الفقهاء جوفًا.

٣_ لا يفطر عند الشافعية لاشتراطهم في إفساد الصوم، وصول الشيء إلى الجوف عبر منفذ مفتوح، وأما عمليات نقل الدم فإنها لا تعتمد على المنافذ المفتوحة إلى الجوف _ المعدة أو الدماغ _ أصلاً.

ولكن الأحوط في الدين تأخير عمليات نقل الدم _ إن أمكن _ إلى ما بعد غروب الشمس دفعًا لاحتمالات الفطر، وخروجًا من الخلاف، الذي منه ما رجحه (١) عصمت الله عناية الله من إفطار الصائم آخذ الدم.

المبحث الخامس

أثر اختلاف الدين في عمليات نقل الدم

هل يعد اختلاف الدين مانعًا من عمليات نقل الدم؟.

وهذا السؤال يفرض أن يكون الجواب في فقرتين:

أ _ كون آخذ الدم مسلمًا، ومعطيه كافرًا: الإنسان بمضمونه وفكره، وليس

بشكله أو صورته، وبدن الآدمي مخلوق في أحسن تقويم، وكرامة بدنه ثابتة للمؤمن والكافر. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الاسراء: ٧٠].

وفي هذا الصدد يقول الدكتور القرضاوي: (... أعضاء الإنسان لا توصف بإسلام ولا كفر، إنما هي آلات للإنسان يستخدمها وفقًا لعقيدته ومنهاجه في الحياة،

(١) انظر: ...

(١) انظر: الانتفاع بأجزاء الآدمي في الفقه الإسلامي _ ص ١٩٦.

فإذا انتقل العضو من كافر لمسلم، فقد أصبح جزءاً من كيانه...^(١).
 وإذا كان المتنازل بالدم من أهل الكتاب _ اليهود والنصارى _ فإن الله سبحانه
 قد أحل للمسلمين أكل ذبائحهم، ونكاح نسائهم، على ما في النكاح من توالد وإنجاب
 للذرية، وهذه الذرية إنما بنيت أبدانها وتغذت من دم الأم غير المسلمة، وذلك حينما
 كان الولد جنيناً لم يبصر _ بعد _ ضوء الشمس؛ قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ
 الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ
 الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].
 ولهذا يقال: لا مانع شرعاً من أن يستفيد المسلم المضطر أو المحتاج من دمائه
 الكافرين.

ومما يحسن ذكره تعقيباً حسنٌ للباحث عصمت الله عنايت الله حول انتفاع
 المسلم بدم الكافر، قال فيه: (إلا أنه يحسن الاجتناب _ قدر الاستطاعة _ من نقل دمائه
 الكافر إلى أجسام المرضى المسلمين لخطر انتقال الآثار والأمراض الخبيثة المتواجدة في
 دمائهم إلى المنقول إليهم، وخاصة بعدما ظهر المرض الخفيف "نقص المناعة الطبيعية"
 في الأجساد)^(٢). والله تعالى أعلم.

ب _ كون آخذ الدم كافرًا، ومعطيه مسلمًا: الكافر المضطر إلى دم المسلم إما أن
 يكون من أهل الحرب، وإما أن يكون من أهل الذمة والأمان. فإن كان من أهل الحرب
 الذين يناصرون الإسلام والمسلمين العداء؛ فلا يجوز التنازل له بدم المسلم لأن من شأن

(١) بحث: " رأي في موضوع زراعة الأعضاء " للدكتور: يوسف القرضاوي _ نشر في مجلة: الفكر الإسلامي _
 العدد: ١٢ _ السنة: ١٨ _ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ / كانون الأول ١٩٨٩ م _ ص ١٨.
 (٢) _ الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي _ ص ١٨٨.
 (٣) _ الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي _ ص ١٨٨.

هذا التنازل أن يورثه القوة في حرب المسلمين، والله سبحانه يقول: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِلْكَافِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦]. أي (عونًا لهم على دينهم ... والخطاب بهذا وأمثاله له [للنبي ﷺ] والمراد أهل دينه؛ لثلا يظاهروا الكفار، ولا يوافقوهم)^(١). وهذا الحكم يجري بحق شيوخ أهل الحرب ونسائهم وأطفالهم أيضًا، فالكافرون بعضهم أولياء بعض، ولا بد لهذا التنازل من أن يصب في خدمة مقاتلهم من قريب، أو من بعيد. أما الكفار من أهل الذمة والأمان، فلا حرج على المسلم أن يتنازل للمضطر منهم بقسط من دمه، وذلك لورود نصوص شرعية تندب وتأمّر بالإحسان إليهم، والتي منها: ﴿لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨].

فالأية^(٢) الكريمة _ في أولى الأقوال بالصواب _ غني بها جميع أصناف الملل والأديان.

أما قول النبي ﷺ: «... لَا يَأْكُلُ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيًّا»^(٣). فالنهي فيه _ كما عند الخطابي _ محمول على (طعام الدعوة دون طعام الحاجة، وذلك أن الله سبحانه قال: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]. ومعلوم أن أسراهم كانوا كفارًا غير مؤمنين ولا أتقياء)^(٤). وربما أريد بالحديث.....

(١) ابن الجوزي _ زاد المسير في علم التفسير _ ج ٦ ص ٢٥١.

(٢) انظر: الطبري _ جامع البيان عن تأويل آي القرآن _ ج ١٤ ص ٦٦.

(٣) أخرجه أبو داود: ٤٨٣٢ في "الأدب"، والترمذي: ٢٣٩٥ في "الزهد"، والدارمي: ٢٠٥٧ في "الأطعمة"، وابن حبان: ٥٥٤ في "البر والإحسان"، وأحمد: ١١٢٧٦. وهو عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقد حسنه عبد القادر

الأرناؤوط؛ انظر _ بتحقيقه _ ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ٦ ص ٦٦٦.

(٤) أبادي _ عون المعبود شرح سنن أبي داود _ ج ١٣ ص ١٧٩.

(الأولى)^(١)، والمعنى: إن أولى الناس بطعامك الأتقياء.

ويبدو لي أن دعوة الكافر إلى طعام المسلم ليس بها بأس، وبخاصة إذا قصد بذلك دعوته إلى الإسلام بإظهار محاسنه، وإسماعه بعض ما فيه من الحق المبين. والأمور بمقاصدها _ كما هو معلوم _ والله أعلم.

ومن هذا القبيل فإن الفقهاء أجازوا^(٢) صدقة التطوع على الفاسق، وعلى الكافر يهودياً كان أو نصرانياً أو مجوسياً.

وعليه فإن تنازل المسلم بشيء من دمه لمن اضطر إليه من أهل الذمة والأمان داخل _ والله أعلم _ في باب الإطعام والتصدق من حيث الإباحة، يقول الشيخ جاد الحق _ رحمه الله تعالى _ : (... وبهذا يجوز نقل عضو أو جزء ودم من مسلم إلى غير المسلم، ومن غير المسلم إلى المسلم بمراعاة الضوابط الطيبة مع الاشتراطات الشرعية)^(٣).

وأما الدكتور يوسف القرضاوي فيقول: (والتبرع بالبدن [ومنه الدم] كالصدق بالمال يجوز للمسلم وغير المسلم، ولكنه لا يجوز للحربي الذي يقاتل المسلمين بالسلاح، ومثله عندي: الذي يقاتلهم في ميدان الفكر والتشويش على الإسلام)^(٤).

(١) د. الزحيلي: هبة _ الفقه الإسلامي وأدلته _ ج ٢ ص ٩٢٠.

(٢) انظر: _ المكان نفسه _.

(٣) _ بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة _ ج ٥ ص ٣٩٥.

(٤) بحث: " رأي في موضوع زراعة الأعضاء " للدكتور: يوسف القرضاوي _ نشر في مجلة: الفكر الإسلامي _

العدد: ١٢ _ السنة: ١٨ _ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ / كانون الأول ١٩٨٩ م _ ص ١٥.

٢٠٨٢٠ _ _ _ _ _ (٣)

المبحث السادس

حكم اختزان الدم في البنوك

يباح الاحتفاظ بدم الآدمي للأحوال الطارئة فيما يسمى اليوم ببنوك الدم، وذلك تحريجًا على ما أباحه جمهور الفقهاء للمضطر في الخمصة أو المجاعة من التزود بأجزاء من الميتة _ بعد سدّ رمقه منها _ نظرًا لاحتمال اضطراره إليها ثانية قبل وقوعه على مطعموم مباح، وها هي ذي أقوالهم:

يقول المالكية: (يجوز له [للمضطر] التزود منها [الميتة] إلى أن يستغني عنها، فإن استغنى عنها وجب طرحها)^(١).

ويقول الشافعية: (يجوز له [للمضطر] التزود من الميتة إن لم يرجُ الوصول إلى طاهر، فإن رجاه، فوجهان: ... أصحهما يجوز ...) ^(٢).

وعند الحنبلية^(٣) في تزود المضطر من الميتة روايتان أصحهما: له ذلك، لأنه لا ضرر في استصحابها، ولا في إعدادها لدفع ضرورته وقضاء حاجته، ولا يأكل منها إلا عند الضرورة.

أما الحنفية، فيقولون: (... من اضطر إلى ميتة أو إلى لحم خنزير، فإنما يحل له من ذلك ما يمسك به نفسه، ثم يعودان حرامًا عليه)^(٤).

ويفهم من عبارة الحنفية هذه عدم جواز تزود المضطر من الميتة، لأنه لا يحل له

(١) الدردير _ الشرح الصغير _ ج ٢ ص ١٨٤.

(٢) النووي _ المجموع شرح المذهب _ ج ٩ ص ٤٣.

(٣) انظر: ابن قدامة _ المغني _ ج ١١ ص ٧٦.

(٤) الطحاوي _ مختصر الطحاوي _ ص ٢٨٠.

منها إلا سدُّ الرمق، والله أعلم.

والراجح _ فيما يظهر لي _ مذهب الجمهور لأن " بنوك " الدم _ إذا ما حسنت

إدارتها _ فإنها تحقق مصلحة حفظ النفس البشرية بلا مفاصد تذكر، والله أعلم.



المطلب الثالث عشر

مسائل في الإرضاع

المبحث الأول

هل يباح لبن الآدمية لغير الضرورة؟

يعد الطفل وهو دون السنتين من عمره في حكم المضطر إلى لبن الآدمية، فمن حقه على والده أن يؤمّن له المرضعة المناسبة، وإنما قلت: في حكم المضطر، لأن ذاك الاضطرار يأخذ حكم الغالب، إذ غالب الأطفال _ إذا لم يكن جميعهم _ مضطرون إلى هذا النوع من التغذية، وبالأخص في الأشهر الأولى للولادة، وأما ألبان مأكول اللحم من الحيوان _ الطبيعية السائلة، أو الصناعية المجففة _ فهي ليست الأصل، بل تتبع أو تدعم لبن الأم في سد ضرورة الطفل إلى التغذية، وهذا بالنسبة إلى الرضيع المضطر.

أما الكبير فهل يحل له الانتفاع بلبن المرأة في الأحوال العادية؟.

قال^(١) بإباحة هذا الانتفاع الشافعية والحنبلية _ في قول لهم _ وحجتهم في ذلك أن لبن المرأة طاهر منتفع به، فيحل شربه. كما يحل التداوي به _ عندهم _ من باب أولى.

أما الحنفية فيقولون: (ولم يُباح الإرضاع بعد مدته لأنه جزء آدمي، والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح)^(٢). ولذلك.....

(١) انظر: النووي _ المجموع شرح المهذب _ ج ٩ ص ٢٥٤. وابن قدامة _ المغني _ ج ٤ ص ٣٣٠. (٢) الحصكفي _ الدر المختار...: هامش حاشية ابن عابدين _ ج ٢ ص ٤٠٤. وانظر: ابن المهام _ فتح القدير _ ج ٣ ص ٤٤٦.

أباحوا^(١) _ في أحد القولين _ للمضطر التداوي بلبن الآدمية .
ومذهب الحنفية هو الأحوط سدًّا لذريعة منافسة الرضيع فيما لا يستغني عنه من
غذاء .

المبحث الثاني

هل يشترط التقام الثدي لنشر حرمة الرضاعة؟

إن ضابط نشر حرمة الرضاعة عند الفقهاء هو وصول لبن المرضعة إلى جوف
الرضيع، وهو ما يبلغه اللبن بالارتضاع المألوف. وبناءً على ذلك فإن جمهور الفقهاء^(٢)
_ الحنفية والمالكية والشافعية، وأصح الروايتين عند الحنبلية _ قالوا بأن السَّعُوط
وكذلك الوَجُور _ دون غيرهما^(٣) _ كالرضاع من الثدي في نشر الحرمة. و(السَّعُوط أن
يصب اللبن في أنفه من إناء أو غيره. والوَجُور أن يصب في حلقه صبًّا من غير
الثدي)^(٤).
أما حجَّتهم في ذلك فمأزوي _ موقوفًا^(٥)

-
- (١) انظر: ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ٤ ص ١١٣ .
(٢) انظر _ في الفقه الحنفي _ : ابن الهمام _ فتح القدير _ ج ٣ ص ٤٥٦ . وفي الفقه المالكي: الدردير _ الشرح الصغير _
ج ٢ ص ٧٢٠ . وفي الفقه الشافعي: المطيعي _ التكملة الثانية للمجموع شرح المهذب _ ج ١٨ ص ٢١٩ . وفي الفقه
الحنبلي: ابن قدامة _ المغني _ ج ٩ ص ١٩٦ .
(٣) قولهم: دون غيرهما. يوافق زمانهم، وإلا فقد تستحدث طرق أخرى للإرضاع تنشر الحرمة، فالمهم في المسألة تحقق
ضابط الرضاعة، وهو وصول لبن المرضعة إلى جوف الرضيع على اختلاف طرقه.
(٤) ابن قدامة _ المغني _ ج ٩ ص ١٩٦ .
(٥) الموقوف: هو المروي عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه، متصلًا كان، أو منقطعًا. أخذًا عن: السيوطي _
تدريب الراوي في شرح تقريب النووي _ ج ١ ص ١٨٤ .

ومرفوعاً^(١) _ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "لا رِضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ"^(٢). فالرضاع لا يكون محرماً إلا إذا كان اللبن الدور الأساسي في بناء الجسم، وهذا (لا يحصل إلا إذا كان الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعه، لأن معدته تكون ضعيفة يكفيها اللبن، وينبت بذلك لحمه، ويشدد عظمه فيصير كجزء من المرصعة، فيشترك في الحرمة مع أولادها)^(٣).

والحديث لم يشترط آية معينة للرضاعة الناشئة للحرمة، وكل ما في الأمر أن يبلغ اللبن جوف الرضيع، ولو لم يلتقم الثدي، وهذا هو الأصح، وهو ما عليه جماهير العلماء، خلافاً للظاهرية^(٤) الذين اشتروا التقام الثدي؛ فإنهم يقولون: (وأما صفة الرِّضَاعِ المحرَّم، فإنها هو ما امتصه الراضع من ثدي المرصعة بفيه فقط)^(٥).

- (١) المرفوع: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة. أو ما أخبر به الصحابي عن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو قوله. أخذنا عن: المصدر نفسه _ ج ١ ص ١٨٣ و ١٨٤.
- (٢) أخرجه أبو داود موقوفاً ومرفوعاً؛ الموقوف برقم: ٢٠٥٩، والمرفوع رقمه: ٢٠٦٠ في "النكاح"، وأخرجه مالك موقوفاً: ج ٢ ص ٦٠٧ في "الرضاع". وأحمد مرفوعاً: ٤١١٤، وقال عنه عبد القادر الأرناؤوط: حسن بشواهده. انظر: ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ١١ ص ٤٩٠.
- (٣) أبادي _ عون المعبود شرح سنن أبي داود _ ج ٦ ص ٦١.
- (٤) المذهب الظاهري: هو الذي يقرر أن المصدر الفقهي هو النصوص؛ فلا رأي في أحكام الشرع، ولذا فإن أصحابه لم يأخذوا بالقياس، ولا بالاستحسان، ولا بالمصالح المرسلة، ولا بسد الذرائع، فصدرت عنهم أحكام هي في منتهى الشذوذ، وقد قام ببيان هذا المذهب داود بن علي الأصبهاني (ت: ٢٧٠هـ) وابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦ هـ). انظر: أبازهرة: محمد _ تاريخ المذاهب الإسلامية _ ج ٢ ص ٥٤٤ و ٥٤٥.
- (٥) ابن حزم _ المحلى _ ج ١٠ ص ١٨٥.

المبحث الثالث

القدر المحرّم من الرضاعة

معلوم أن الانتفاع بلبن الأدمية لمن زادت سنه عن الستين لا يحدث حرمة الرضاعة^(١)، ولو كان اللبن صرّفًا، وكان الانتفاع بما يدخل الجوف عن طريق الفم أو ما في حكمه؛ عملاً بقول الله تعالى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤].

أما إن كان المنتفع طفلاً لم يتجاوز عمره الحولين فإن تغذيته باللبن حتى يكون محرّمًا لا بد أن يعدل ما قدره خمس رضعات مشبعات، وهذا عند الشافعية^(٢)

(١) رضاع الكبير لا يحرم عند جماهير الفقهاء، وذهب أهل الظاهر إلى أنه يحرم، وهو مذهب عائشة رضي الله عنها. ومن أشهر أطلتهم في ذلك ما أخرجه البخاري - مختصرًا - برقم: ٤٠٠٠ في "الغازي"، ومسلم: ١٤٥٣ في "الرضاع"، وأبو داود: ٢٠٦١، والنسائي: ج ٦ ص ١٠٤ إلى ١٠٦، ومالك: ج ٢ ص ٦٠٥ و ٦٠٦، وابن ماجه: ١٩٤٣ - كلفه - في "النكاح"، وأحمد: ٢٣٩٩٠، والدارمي: ٢٢٥٧ في "النكاح"، وابن حبان: ٤٢١٣ في "الرضاع". وهذا نصه - كما عند مسلم - : "قالت أم سلمة لعائشة: إنه يدخل عليك الغلام الأيغ الذي ما أحب أن يدخل علي. قال: فقالت عائشة: أما لك في رسول الله ﷺ أسوة؟! قالت: إن امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله إن سألنا [مولي أبي حذيفة] يدخل علي - وهو رجل - وفي نفس أبي حذيفة منه شيء. فقال رسول الله ﷺ: أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ". وليعلم أن صفة رضاع الكبير أن يُحلب له اللبن ويُسقاه، فأما أن تُلقمه المرأة ثديها فلا ينبغي عند أحد من العلماء. ذكره الزرقاني. انظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك - ج ٣ ص ٢٩١. وأجاب جماهير الفقهاء بأن حديث سالم ﷺ كان لحالة مخصوصة، وهو ما فهمه سائر أزواج النبي ﷺ، كما رواه مسلم - وغيره - : ١٤٥٤ في "الرضاع": أن أم سلمة كانت تقول: "أبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يُدخلن عليهن أحدًا بتلك الرضاعة، وقلن لعائشة: والله ما نرى هذا إلا رخصة أَرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة، فما هو [أي: من هو مثل سالم في الرضاعة] بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة، ولا رائينا". وهناك أدلة أخرى تطلب في مظانها. انظر - مثلاً - ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ج ٢ ص ٣٦. والزرقاني - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك - ج ٣ ص ٢٩١ و ٢٩٢. (٢) انظر: الشيرازي - المهذب: متن المجموع - ج ١٨ ص ٢١٣.

والحنبلية^(١)، ومن الأدلة التي اعتمدها: حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت: " كان فيما أنزل من القرآن عشرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثم نُسِخْنَ^(٢) بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فتُوِّفِي رسولُ الله ﷺ وهُنَّ فيما يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ"^(٣). ومعنى الحديث: (أن النسخ بخمس تأخر إنزاله جداً حتى أنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات، ويجعلها قرآناً متلوّاً لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يُتلى^(٤)). وهذا يعني أن "خمس رضعات" نسخت تلاوة، ولم تنسخ حكماً^(٥).

وأما الحنفية والمالكية فعندهم (قليل الرضاع وكثيره سواء، إذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم)^(٦). ومن أدلتهم في ذلك مطلق قول الله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]. فإنه سبحانه وتعالى (علق

(١) انظر: ابن قدامة _ المغني _ ج ٩ ص ١٩٣.
(٢) النسخ لغة: إزالة الشيء، أو نقله. واصطلاحاً: خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق. الأمدي _ الإحكام في أصول الأحكام _ ج ٣ ص ١٤٦ و ١٥٥.
(٣) أخرجه مسلم: ١٤٥٢، والترمذي: ١١٥٠ _ كلاهما _ في "الرضاع"، وأبو داود: ٢٠٦٢، والنسائي: ج ٦ ص ١٠٠ _ كلاهما _ في "النكاح"، ومالك: ج ٢ ص ٦٠٨ في "الرضاع"، والدارمي: ٢٢٥٣ في "النكاح"، وابن حبان: ٤٢٢١ في "الرضاع".

(٤) النووي _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٠ ص ٢٩.
(٥) النسخ في القرآن الكريم ثلاثة أنواع: أ _ ما نسخت تلاوته دون حكمه، ومثاله: خمس معلومات. ب _ ما نسخ حكمه وتلاوته، ومثاله: عشر رضعات. ج _ ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته _ وهو الأكثر _ ومثاله: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ) (البقرة: من الآية ٢٤٠). انظر: النووي _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ج ١٠ ص ٢٩.
(٦) ابن الهمام _ فتح القدير _ ج ٣ ص ٤٣٨. وانظر عند المالكية: الدردير _ الشرح الصغير _ ج ٢ ص ٧٢٠.

التحريم بفعل الرضاعة من غير فصل^(١). ثم إنهم ردوا أدلة الشافعية والحنبلية (لنسخها، أو لعدم صحتها، أو لعدم إجازة تقييد إطلاق الكتاب [الكريم] بخبر الواحد)^(٢).

وما لا شك فيه أن ما ذهب إليه الحنفية والمالكية هو الأحوط في الدين.

المبحث الرابع

هل يؤثر لبن الآدمية إذا ما اختلط بغيره في نشر حرمة الرضاع؟

قد يختلط لبن المرأة بماء أو دواء أو طعام، ثم يتغذى به طفل في سن الرضاعة، فهل يؤثر ذلك في نشر حرمة الرضاعة؟

قال الحنفية: (وإن اختلط بالدواء واللبن غالب تعلق به التحريم؛ لأن اللبن يبقى مقصوداً فيه؛ إذ الدواء لتقويته على الوصول، وإذا اختلط بلبن الشاة وهو الغالب تعلق به التحريم. وإن غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم اعتباراً للغالب كما في الماء...) ^(٣).
وأما اختلاطه بالطعام فقد فصل فيه الحنفية^(٤)، وأفادوا أن المختلط بالطعام إذا مسه النار وطبخ بها لا يتعلق به التحريم اتفاقاً. وأما إذا لم يطبخ فكذلك عند أبي حنيفة^(٥) ولو تقاطر اللبن من الطعام، وذلك لأن الطعام أصل، واللبن تابع. وخالفه

(١) ابن المهام - فتح القدير - ج ٣ ص ٤٤٠.

(٢) انظر: المكان نفسه.

(٣) المرغيناني - الهداية على البداية - مطبوع مع: فتح القدير لابن المهام - ج ٣ ص ٤٥٣.

(٤) انظر: المصدر نفسه - ج ٣ ص ٤٥٢ و ٤٥٣.

(٥) النعمان بن ثابت الكوفي، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، الإمام، فقيه الملة، عالم العراق، رأى ستة من الصحابة، من بينهم أنس بن مالك رضي الله عنه، ولد سنة ٨٠ هـ / ثمانين، وعُني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، أما الفقه والتدقيق في =

الصاحبان، وقالوا: إذا كان اللبن غالبًا يتعلق به التحريم. أقول: وقولهما هو الأحوط. ويقول الحنفية قال المالكية؛ فكان مما قالوه: (خُلط لبن المرأة بغيره من طعام أو شراب، فإنه يجرم إذا وصل الجوف إلا أن يغلب الغير عليه: أي على اللبن حتى لم يبق له طعم ولا أثر مع الطعام ونحوه، فلا يجرم)^(١). أما الشافعية^(٢) فإنهم يوجبون حرمة الرضاع في كل لبن مخلوط _ سائلًا كان أو جامدًا _ وذلك ضمن الشروط التالية:

١ _ أن يكون اللبن المخلوط بغيره يكافئ خمس رضعات مشبعات. إذا كان اللبن هو الغالب فيما اختلط فيه، بأن ظهرت إحدى صفاته من طعم أو لون أو ريح، فإنه ينشر الحرمة في الطفل الرضيع، إذا ما شرب منه ما قدره خمس رضعات مشبعات، سواء استغرق هذا الشرب كل الخليط أم بعضه، لأن المغلوب كالمعدوم حكمًا.

٣ _ إذا كان اللبن مغلوبًا في الخليط بأن زالت أو صافه الثلاثة، فإن شرب الكل حرم لدخول ما قدره خمس رضعات فيما شربه جزمًا. وإن شرب البعض _ وبها لا يقل

= الرأي وغوامضه فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك، تفقه على حماد بن سليمان مدة ثماني عشرة سنة، وكان عابدًا ورعًا سخيا، لا يقبل جوائز الدولة، بل ينفق ويؤثر من كسبه، له دار كبيرة لعمل الخبز [أي لصناعة الثياب]، ولما عُرض عليه منصب القضاء أباه أشد الإباء؛ فامتحن لأجله. مات _ رحمه الله تعالى _ سنة / ١٥٠ هـ / خمسين ومئة. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب ... ج ٢ ص ٢٢٩ و ٢٣١. و: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٦ ص ٣٩٠ و ٣٩٨.

(١) الدردير _ الشرح الصغير على أقرب المسالك _ ج ٢ ص ٧٢٠.
(٢) انظر: الشربيني _ مغني المحتاج _ ج ٣ ص ٤١٥.

عما قدره خمس رضعات مشبعات _ حَرَّم أيضًا في الأظهر^(١) [من قولني أو أقوال الشافعية]. والظاهر لا يُحَرَّم لأن المغلوب المستهلك كالمعدوم. وفصل الشريبي^(٢)، فقال: والأصح أن شرب البعض لا يحَرَّم لانتفاء تحقق وصول اللبن منه إلى الجوف، فإن تحقق؛ كأن بقي من المخلوط أقل من قدر اللبن حَرَّم جزمًا. أقول: وسبب الجزم بالتحريم كون الذهاب في جوف الطفل الرضيع من اللبن يعدل خمس رضعات مشبعات.

أما الحنبلية^(٣) فقد تعددت أقوالهم في المسألة هذه، فكان منها ما يوافق مذهب الشافعية، إلا أنهم لم يثبتوا التحريم باللبن البالغ _ على أقل تقدير _ حد الرضاعة المحرمة إذا ما اختلط بالماء الكثير الذي به تتغير أوصاف اللبن، لأنه لا يحصل به التغذية، ولا إنبات اللحم، ولا إنشاز العظم، ومع ذلك فقد حكي عن القاضي أبي يعلى الفراء^(٤) من أئمتهم ثبوت التحريم كما هو مذهب الشافعية.

(١) إذا قوي الخلاف _ لقوة مدركه _ بين قولين أو أقوال للإمام الشافعي، فإنه يقال: الأظهر للقول الراجح، فيكون القول المقابل هو الظاهر. انظر: الشريبي _ مغني المحتاج _ ج ١ ص ١٢.

(٢) شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الشريبي القاهري الشافعي الخطيب الإمام العلامة، وصف بالعلم والعمل، والزهد، والورع، وكثرة العبادة، توفاه الله تعالى سنة / ٩٧٧ هـ / سبع وسبعين وتسع مئة، رحمه الله تعالى. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ١٠ ص ٥٦١.

(٣) انظر: ابن قدامة _ المغني _ ج ٩ ص ١٩٩.

(٤) القاضي عند الإطلاق في مصطلحات الحنبلية هو: أبو يعلى بن الفراء محمد بن الحسين البغدادي، شيخ الحنبلية، وصاحب النصانيف. توفي سنة / ٤٥٨ هـ / ثمان وخمسين وأربع مئة. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٥ ص ٢٥٢. وانظر: د. الزحيلي: وهبة _ الفقه الإسلامي وأدلته _ ج ١ ص ٦٧.

المبحث الخامس

هل يؤثر اختلاط لبن امرأة بلبن أخرى في نشر حرمة الرضاع؟

قال الحنفية: (إذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بأغلبهما... فيجعل الأقل تابعاً للأكثر، وهذا عند أبي يوسف. وقال محمد وزفر^(١): يتعلق التحريم بهما، لأن الجنس لا يغلب الجنس... وعن أبي حنيفة في هذا روايتان)^(٢).

أقول: والأحوط ما ذهب إليه الإمامان: محمد وزفر _ رحمهما الله تعالى _ وهو ما أكدته الفتاوى الهندية، فكان مما جاء فيها أن (الأظهر والأحوط... وقيل: الأصح قول محمد _ رحمه الله تعالى _)^(٣). كما أفادت _ أيضاً _ أن اللبنين (لو استويا تعلق التحريم بهما إجماعاً)^(٤).

وأما المالكية، فإنهم يقولون: (ولو خلط لبن امرأة مع لبن امرأة أخرى صار ابناً لهما: تساويان، أو غلب أحدهما على التحقيق)^(٥). وعلى هذا فالمالكية يوافقون قول الإمامين: محمد وزفر من الحنفية _ ورواية عن أبي حنيفة _ حينما ألحقوا اللبن المغلوب في حكم التحريم باللبن الغالب.

أما الشافعية، فإنهم يقولون: (ولبن المرأتين المختلط يثبت أمومتها، وفي المغلوب

(١) زفر بن الهذيل، تفقه بفقهاء أبي حنيفة، وهو أكبر تلامذته، ولد سنة / ١١٠ هـ / عشر ومئة، ومات سنة / ١٥٨ هـ / ثمان وخمسين ومئة. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ٨ ص ٣٨ إلى ٤١.

(٢) المرغيناني _ الهداية على البداية _ مطبوع مع: _ فتح القدير لابن الهمام _ ج ٣ ص ٤٥٣ و ٤٥٤.

(٣) انظر: ج ١ ص ٣٤٥.

(٤) _ المكان نفسه _.

(٥) الدردير _ الشرح الصغير _ ج ٢ ص ٧٢٠.

من اللبنين التفصيل المذكور، فيثبت الأمومة لغالبية اللبن، وكذا المغلوبته بشرطه السابق...^(١).

ونفيعد العبارة أن المختلط من لبن المرأتين إذا لم يقلّ الواحد منهما عن قدر الرضاعة المحرّمة _ خمس رضعات مشبعات _ وكانا قد تساويا في القدر أو الكمية، ثم تناول الطفل الرضيع خمس رضعات مشبعات من هذا الخليط فإن الأمومة _ بذلك _ تثبت للمرأتين معًا.

أما إن اختلف مقدار اللبنين، ولم يقلّ الواحد منهما عن قدر الرضاعة المحرّمة، وشرب الرضيع من هذا المخلوط ما قدره: خمس رضعات مشبعات؛ ففي هذا تفصيل _ كما ذكرت العبارة _ فإن هو شرب المخلوط كله حرّم، وثبتت الأمومة لهما. فإذا شرب بعضه فالأمومة في القول أظهر تثبت لصاحبتي اللبن معًا. وثبتت في القول الظاهر لغالبية اللبن وحدها؛ لأن المغلوب كالمعدوم؛ كما فصلّ في المبحث السابق، والله أعلم.

ولقد وافق الحنبلية الشافعية فيما ذهبوا إليه؛ حيث قالوا: (إذا كان لرجل خمس من أمهات الأولاد^(٢) له منهن لبن، فارتضع طفل من كل واحدة منهن رضعة لم يصرن أمهات له...)^(٣). وذلك لعدم تحقق العدد المطلوب في الرضعات بالنظر إلى كل منهن على سبيل الاستقلال.

(١) الشربيني _ مغني المحتاج _ ج ٣ ص ٤١٥.

(٢) يقصد بهن الجوارى، أو ملك اليمين اللاتي لا يشترط للجمع بينهن في النكاح عدد أقصاه أربع، كما هو حال النساء الحرائر.

(٣) ابن قدامة _ المغني _ ج ٩ ص ٢٠٧.

المبحث السادس

ما أثر اللبن المعدلة خصائصه _ دون خلط بغيره _ في نشر حرمة

الرضاع؟

قال الحنفية: (ولو جعل اللبن نحيضاً أو رائباً _ ما أخذ زُبده _ أو شيرازاً _ الرائب المستخرج ماؤه _ أو جُبناً، أو أَقْطاً _ شيء يتخذ من المخيض _ أو مَصْلاً _ اللبن يوضع في وعاء خُوص أو خَزَفٍ ليقطر ماؤه _ فتناول الصبي لا تثبت به الحرمة، لأن اسم الرضاع لا يقع عليه، وكذا لا ينبت اللحم، ولا يُنشز العظم، ولا يكتفي به الصبي في الاغتذاء، فلا يحرم^(١)).

أما أن اسم الرضاع لا يقع عليه، فيقصد به تغيير اسم اللبن. وهذا ما فهمه المخالفون لمذهب الحنفية؛ قال ابن قدامة: (وقال أبو حنيفة: لا يحرم به لزوال الاسم)^(٢).

وما ذهب إليه الحنفية خالفهم فيه جمهور الفقهاء:

قال المالكية: (والظاهر أن اللبن يحرم إذا جُبِّن، أو سُمِّن، واستعمله الرضيع)^(٣).

وقال الشافعية: (ولا يشترط بقاء اسمه لبناً... فلو جُبِّن، أو جُعِل منه أَقْط، أو

نزع منه زُبده، أو عجن به دقيق^(٤))، وأطعم الطفل من ذلك حرم لحصول التغذية به)^(٥).

(١) انظر: ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ٢ ص ٤٠٩ و ٤١٠.

(٢) _ المغني _ ج ٩ ص ١٩٧.

(٣) الدسوقي _ حاشية الدسوقي _ ج ٢ ص ٥٠٣.

(٤) عجن اللبن بالدقيق ليس من شرط هذا المبحث؛ لما فيه من خلط اللبن بغيره، وهو ما تم بحثه في المبحث الرابع.

(٥) الشريبي _ مغني المحتاج _ ج ٣ ص ٤١٥.

وقال الحنبليّة: (وإن عمّل اللبن جبناً، ثم أطعمه الصبي ثبت به التحريم... [لأنه] واصل من الحلق، يحصل به إنبات اللحم، وإنشاز العظم، فيحصل به التحريم، كما لو شربه)^(١).

أقول جمعاً بين مذهبي الحنفية وجمهور الفقهاء:

أ_ إذا لم يؤثر التعديل في مركبات اللبن أو عناصره الأساسية فإنه _ وإن تغير اسمه _ يبقى محرماً بتحقيق شروط الرضاعة.

ب_ إذا كان التعديل قد تناول معظم مركبات اللبن الأساسية، ليتغير بذلك صورة ومعنى فإن الناتج بعد التعديل ليست له قوة نشر حرمة الرضاعة. والمرجع في تحديد لبنية المادة المنتجة أو عدم لبنيتها الأطباء في مختبراتهم.

والذي يبرر هذا التقسيم أنه ليس كل تعديل للشيء يفقده أثره أو فعاليته، بل ربما زاده التعديل أثراً وفعالية، فلبن الآدمية قد تزداد قوته الغذائية بسحب شيء من مائه، وهذا يقتضي القول بشر حرمة الرضاعة من تناوله من باب أولى، وهذا ما دعا جمهور الفقهاء للقول بأن لبن الآدمية إذا جبّن أو جعل منه الأقط بقي على نشر الحرمة، والله أعلم.

(١) ابن قدامة - المغني - ج ٩ ص ١٩٧.

(٢) ابن قدامة - المغني - ج ٩ ص ١٩٧.

(٣) ابن قدامة - المغني - ج ٩ ص ١٩٧.

(٤) ابن قدامة - المغني - ج ٩ ص ١٩٧.

(٥) ابن قدامة - المغني - ج ٩ ص ١٩٧.

المبحث السابع

ما حكم اختزان ألبان النساء فيما يدعى اليوم: "بنوك" ألبان

الأمهات؟

أباح^(١) فضيلة الشيخ أحمد هريدي^(٢) فكرة إنشاء "بنك" لبن الأمهات معتمداً في ذلك على نصوص في مذهب أبي حنيفة _ سبق ذكر أكثرها _ في مسائل ثلاث هي:

أ _ خلط لبن الأدمية بغيره.

ب _ خلط لبن امرأتين أو أكثر.

ج _ تعديل صفات اللبن، أو خصائصه.

كما ذكر في فتواه أن لبن: "بنك" الأمهات لا ينشر الحرمة لجهالة صاحبة اللبن، واعتمد في ذلك على نصوص في المذهب الحنفي _ أيضاً _ والتي منها:

في الفتح^(٣): فلو شك فيه بأن أدخلت الحُلْمَة في فم الصغير، وشكَّت في الارضاع لا تثبت الحرمة بالشك، وهو كما لو^(٤) علم أن صبية أرضعتها امرأة من قرية، ولا يُدرى من هي فتزوجها^(٥) رجل من أهل تلك القرية صح، لأنه لم يتحقق المانع من خصوصية امرأة.

(١) انظر: _ الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية _ ج ٦ ص ٢١٧٥ إلى ٢١٧٧.

(٢) مفتي دار الإفتاء المصرية من: ١٣٨٠هـ - إلى ١٣٩٠هـ / ١٩٦٠م إلى ١٩٧٠م. انظر: _ المرجع نفسه _ ج ١ ص ٣٥.

(٣) كتاب: _ فتح القدير لابن الهمام _ . انظر العبارة فيه: ج ٣ ص ٤٣٨ و ٤٣٩.

(٤) في الأصل: إذا. والصواب ما أثبتته بعد المقارنة في _ المصدر نفسه _ ج ٣ ص ٤٣٩.

(٥) في الأصل: فيتزوجها. والصواب ما أثبتته بعد المقارنة في _ المكان نفسه _ .

... وفي الفتاوى الهندية^(١): صبية أرضعها بعض أهل القرية، لا يُدرى من أرضعتها منهن، فتزوجها رجل من أهل تلك القرية، فهو في سعة من المقام معها في الحكم كذا في المضمرات^(٢).

ثم ذكر أن اللبن المجفف بطريق التبخير، والذي صار مسحوقاً جافاً لا يعود سائلاً، بحيث يتيسر للأطفال تناوله إلا بعد خلطه بمقدار من الماء يكفي لإذابته، وهو مقدار يزيد على حجم اللبن، ويغير أو صافه، ويعتبر غالباً عليه... فلا يثبت التحريم شرعاً بتناوله.

ثم أفاد أن لبن الرضاعة _ بحالته الطبيعية _ الذي يجمع من نساء عديدات غير محصورات ولا متعينات لتغذية الطفل بعد خلط بعضه في بعض، فإنه _ بناءً على النصوص الفقهية السابقة _ لا مانع من الزواج بين الصغيرين اللذين تناولا هذا اللبن من الوجهة الشرعية، وذلك لعدم إمكان إثبات التحريم في حالة عدم تعيين السيدة أو السيدات اللاتي ينسب إليها أو إليهن لبن الرضاعة.

وختم فتواه بالقول: لذلك نرى أنه لا مانع من الوجهة الدينية والشرعية من إنشاء "بنك" اللبن الذي تشيرون إليه. والله أعلم.

كانت تلك الفتوى. أما السؤال، فقد وجهته إلى فضيلته وزارة الصحة المصرية،

وموجزه: أن للوزارة تفكر في إنشاء "بنك" اللبن الطبيعي تستعين به الأمهات

(١) انظر العبارة فيه: ج ١ ص ٣٤٥.

(٢) كتاب: "جامع المضمرات والمشكلات" لمؤلفه: يوسف بن عمر... الكادوري (ت: ٨٣٢ هـ)، والكتاب عبارة عن شرح: مختصر القُدوري _ في فروع الحنفية _ لمؤلفه: محمد القدوري البغدادي (ت: ٤٢٨ هـ). انظر: حاجي خليفة _ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون _ ج ٢ ص ١٦٣١ إلى ١٦٣٣.

العاجزات عن الرضاعة الطبيعية مما يحمي الأطفال من كثير من الأمراض الناتجة عن نقص لبن الأم، أو انعدامه..

ثم أوضح كتاب الوزارة أن لحفظ لبن الأمهات في "البنك" طريقتين: طريقة التجفيف، وفيها يتم تبخير الماء من اللبن لتبقى من بعده سائر المواد الغذائية الأخرى فيه على شكل مسحوق، وبإضافة الماء إلى المسحوق عند اللزوم يعود اللبن طبيعيًا.

وأما الطريقة الأخرى فتتم بحفظه ممددًا - كما هو - في أوانٍ معقمة، ليوضع داخل ثلاجات، ويترك في درجة حرارة منخفضة، ليبقى صالحًا للاستعمال لمدة ثلاثة أشهر، وعند الاستعمال يُغلى اللبن، ثم يبرد، ويعطى للطفل.

فهل هناك مانع ديني من تنفيذ هذا الموضوع من حيث تحريم الزواج من إخوة وأخوات في الرضاع؟

مناقشة الفتوى:

سبقت الإشارة إلى أن الشيخ هريدي أقام فتواه على نصوص في المذهب الحنفي من خلال مسائل ثلاث، وبالتالي فإن المناقشة ستكون وفق البنود التالية:

أ - أما مسألة خلط اللبن بغيره - وهو هنا خلط اللبن المجفف بالماء - فقد علم أن الحنفية قد نصوا على أن العبرة للغالب: اللبن أو الماء، ولكنهم يقصدون بذلك خلط اللبن الممدد - وليس المجفف - بالماء.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن إضافة الماء إلى اللبن المجفف - إذا كان بالقدر الطبيعي قبل التجفيف - يعني العودة باللبن إلى ما كان عليه حين خروجه من ثدي المرأة، وهو اللبن المحرّم بلا خلاف. وهو ما أرادت وزارة الصحة في استفتائها،

حيث قالت _ بعدما ذكرت أن نسبة الماء في لبن الأدمية هي / ٨٧٪ / _ : (... وأن عملية التجفيف ما هي إلا تبخير الماء حتى يصبح اللبن مسحوقاً، وأن نسب المواد الغذائية تبقى كما كانت في اللبن السائل. وبإضافة الماء إلى المسحوق يمكن الحصول على لبن سائل يحتوي على نفس النسب من المواد التي في اللبن الطبيعي)^(١).

وعلاوة على ذلك فإن الحنفية أبقوا على تحريم اللبن الطبيعي _ وليس المجفف _ بخلطه بالماء، أو بغيره من المائعات، إلا إذا غلب بها خلط به. ثم إنهم فسروا الغلبة (بأن يغيره عن كونه لبناً، أو أن يغير فيه الطعم واللون معاً)^(٢).

والمعهود من تلك "البنوك" أنها لا تبدل خصائص لبن الأمهات أو صفاته على نحو يغير الاسم أو الطعم أو حتى اللون؛ ولذا فإن هذا اللبن _ في نظري _ ينشر حرمة الرضاع في حق من رضع^(٣)، وهو في الحولين من عمره، والله أعلم.

وأما أنني لم أخرج _ في الجواب عن الفتوى _ عن مذهب الحنفية فلأن الشيخ هريدي لم يخرج عنه في فتواه؛ لكون المذهب الحنفي _ كما تبين من قريب _ هو الأكثر تساهلاً في هذه المسألة من بين المذاهب الفقهية، فإذا ثبتت حرمة الرضاع _ على هذا النحو _ عند الحنفية فهي لا بد ثابتة عند الجمهور بالآكد.

ب _ أما ما نقله _ الهريدي _ عن الحنفية من أن الشك في الارتضاع لا تثبت به الحرمة، كتلك الصبية التي أرضعتها امرأة في قرية، فإن لأي رجل من القرية التزوج بها، ليصل بعد ذلك إلى أن الارتضاع من "بنك" لبن الأمهات لا ينشر حرمة الرضاع،

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية _ ج ٦ ص ٢١٧٥.

(٢) انظر: ابن عابدين _ حاشية ابن عابدين _ ج ٢ ص ٤٠٩.

(٣) خلافاً للظاهرية الذين اشترطوا لنشر حرمة الرضاع التمام ثدي المرضعة كما تبين من قبل؛ انظر: ص ٩١.

فجوابه: وقع تقصير من مرضعة الصبية حينما لم تُعلم أحدًا بحادثة الإرضاع، وهي في كل الأحوال حادثة فردية قل مثلها، إذ كيف يعلم أهل القرية جميعًا بحصول الإرضاع، دون أن يتحرّوا عن المرضعة؟! نعم قد يجهل الناس المرضعة، ولكن في الحالة التي لم ينتشر فيها نبأ الإرضاع أصلاً، ولربما حصل الأمر نتيجة الجهل بأحكام الرضاعة.

أما ما نحن بصدهه فيختلف عن تلك الحالة، فبنك لبن الأمهات مؤسسة كبيرة يقوم على إدارتها أهل الخبرة والاختصاص، فما ضر هؤلاء لو أنهم قيدوا اسم صاحبة اللبن ومحل إقامتها على سطح القارورة التي اختزن فيها اللبن، أو في سجل خاص، وبالأخص إذا كان هؤلاء مسلمين، و"البنك" المعتمز إنشاؤه في بلاد المسلمين، وهم الحريصون على معرفة حكم الإسلام في ذلك، كما جاءت به الفتوى هذه؟!.

ومن هذا المنطلق لا يعد _ في نظري _ اختزان ألبان الآدميات في تلك "البنوك" مسوغاً للقول بعدم نشر حرمة الرضاعة لدى المرضعين منها.

كان ذلك جواباً على الفتوى من جهة نشر حرمة الرضاعة بألبان تلك "البنوك".

أما عن مشروعية إقامتها لهذه الغاية، فالذي يظهر لي _ والله سبحانه أعلم _ عدم مشروعيتها، وذلك للأسباب التالية:

١ _ سدّاً لذريعة ضياع قرابة الرضاعة، وما يترتب على ذلك من أضرار ومفاسد اجتماعية وتربوية وصحية.

فمن الأضرار الاجتماعية جهالة الأم صاحبة اللبن؛ فقد يتزوجها _ فيما بعد _ رضيعها، أو يتزوج ابنتها، أو غيرهما ممن حرمن بالرضاع؛ إذ «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا

يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(١) فتختلط بذلك الأنساب، وهذه مفسدة عظيمة هي أخت الزنا، بل هي أشد، فالزاني مهما انحطت أخلاقه فإنه يعزف عن الزنا بأمه، أو بإحدى محرماته. ومن ذلك أيضًا أن جهالة المرضعة يتعذر معها إحسان الرضيع إليها، وهي أمه التي اغتذى بلبانها، كما ينتج عن الجهالة فقد قريب ربما كانت أسرة المرضعة أحوج ما تكون إليه، والعكس صحيح.

والضرر سيكون أبلغ حينما يعلم النكاح أن تحته امرأة هي من محرمات الرضاع، وكان قد أعقب منها الذرية، وهنا سيتم لزامًا التفريق بينهما بما فيه من تقطيع لأواصر هذه الأسرة.

ولهذا قال الحنفية سداً لتلك الذريعة: (والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة، وإذا أَرْضَعْنَ فليحفظن ذلك، ويشهرنه ويكتبنه احتياطاً)^(٢).
 أما الأضرار التربوية فتتمثل بما للبن من آثار في أخلاق الرضيع، ومراعاة لأثر اللبن _ وغيره _ في التربية والسلوك، فقد دعا النبي ﷺ إلى نكاح ذات الدين، وقال: ((... فَاطْفَرُ بِنَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ^(٣) يَدَاكَ^(٤))).

(١) أخرجه البخاري: ٢٦٤٥ في "الشهادات"، ومسلم: ١٤٤٧ في "الرضاع"، والنسائي: ج ٦ ص ١٠٠ في "النكاح". وهو عن ابن عباس ؓ.

(٢) ابن الهمام _ فتح القدير _ ج ٣ ص ٤٣٩.

(٣) التصقت بالتراب. ويراد منه المبالغة في التحريض على الشيء. انظر: ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ١١ ص ٤٣٠.

(٤) أخرجه البخاري: ٥٠٩٠ في "النكاح"، ومسلم: ١٤٦٦ في "الرضاع"، وأبو داود: ٢٠٤٧، والنسائي: ج ٦ ص ٦٨، وابن ماجه: ١٨٥٨، والدارمي: ٢١٧٠، وابن حبان: ٤٠٣٦ _ كلهم _ في "النكاح"، وأحمد: ٩٤٨٩. عن أبي هريرة ؓ.

ومن الأقوال المأثورة في ذلك: «الرضاع يغير الطباع»^(١). أي (بغير طبع الصبي عن حُوقه بطبع والديه إلى طبع مرضعته)^(٢). وعن عمر رضي الله عنه: "إياكم ورضاع السوء، فإنه لا بد أن يَنْتَدِمَ، أي: يظهر أثره، والندم: الأثر"^(٣).
 ومن طريف ما يروى أن (الإمام أبا محمد الجُؤيني^(٤)) لما دخل بيته، ووجد ابنه إمام الحرمين أبا المعالي^(٥) يرتضع ثدي غير أمه اختطفه منها، ثم نكس رأسه، ومسح بطنه، وأدخل إصبعه في فيه [فمه]، ولم يزل يفعل ذلك حتى خرج ذلك اللبن قائلًا: يسهل علي موته، ولا تفسد طباعه بشرب لبن غير أمه. ثم لما كبر الإمام كان إذا

- (١) لم يثبت رفعه إلى النبي ﷺ؛ قال الذهبي: صالح بن عبد الجبار أتى بخبر منكر جدًّا، فذكره. وذكر أيضًا أن في سنده انقطاعًا، وفيه عبد الملك بن مسلمة، وهو ضعيف. انظر: _ ميزان الاعتدال في نقد الرجال _ ج ٢ ص ٢٩٦.
- (٢) المناوي _ فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطي _ ج ٤ ص ٥٥.
- (٣) العجلوني _ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس _ ج ١ ص ٤٣١.
- (٤) عبد الله بن يوسف بن محمد أبو محمد الجويني _ نسبة إلى جُوَيْن [كورة] _ مدينة _ جُوَيْن من أراضي تركمانستان حاليًا] ثم النيسابوري [منطقة في إيران تسمى: محافظة خراسان] _ شيخ الشافعية، كان _ رحمه الله _ إمامًا في التفسير والفقه والأدب، مجتهدًا في العبادة، ورعًا مهيبًا، ومن تصانيفه: "الوسائل في فروق المسائل" و"الجمع والفرق" في فقه الشافعية، وهما مخطوطان، وله رسالة مطبوعة عنوانها: "إثبات الاستواء". توفي في "نيسابور" سنة / ٤٣٨ هـ / ثمان وثلاثين وأربع مئة. انظر: ابن العماد _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب _ ج ٥ ص ١٧٦ و ١٧٧. والزركلي _ الأعلام _ ج ٤ ص ١٤٦. والحموي _ معجم البلدان _ ج ٢ ص ١٩٢. وانظر: شاكر: محمود _ خراسان _ ص ٥٩ و ٥٢.
- (٥) أبو المعالي، عبد الملك بن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي، ولد سنة / ٤١٩ هـ / _ تسع عشرة وأربع مئة _ وتوفي سنة / ٤٧٨ هـ / ثمان وسبعين وأربع مئة، وكان _ رحمه الله تعالى _ أحد الأئمة الأعلام، وصاحب التصانيف الكثيرة، ولعل تسميته بإمام الحرمين تكون من مجاورته في مكة المكرمة أربع سنين، ومن تدريسه وإفتائه في المدينة المنورة، ومن تصانيفه المطبوعة: "الإرشاد" في أصول الدين، و"الورقات" في أصول الفقه. انظر: الذهبي _ سير أعلام النبلاء _ ج ١٨ ص ٤٦٨ و ٤٧٦. والزركلي _ الأعلام _ ج ٤ ص ١٦٠.

حصلت له كبوة في المناظرة يقول: هذه من بقايا تلك الرضعة^(١).
 وأما الأضرار الصحية فلأن تقلب اللبن بأيدي العمال من ظرفٍ لآخر، مع طول مكثه في " البنك " ربما عرضه ذلك للتلوث والفساد، وسلب الانتفاع.
 ٢ _ عدم وجود ضرورة أو حاجة ملحة لإقامة هذه " البنوك"، وذلك لأن الإسلام شرع إجارة الظئر، ورتب للمرضعة ثواباً في الدنيا والآخرة: فثواب الدنيا مال الرضيع، أو من يعوله، مع ما للمرضعة من حقوق معنوية تجاه رضيعها. وأما في الآخرة، فلها ثواب تنفيس الكرب عن الطفل الرضيع.
 هذا، وإن أحكام الإسلام لم تكلف بذلك بل جعلت الإرضاع فرضاً لازماً على من تعينت الرضاعة بثديها من النساء.

ثم إن النساء _ بحمد الله تعالى _ هن "شقائق الرجال"^(٢) كثرة وكرامة. فلم اللجوء _ إذًا _ إلى " بنك " لبن الأمهات على كثرة مفساده، مع الاستغناء عن مصالحه في غالب الأحوال.

٣ _ إن إنشاء " بنوك " لبن الأمهات يتعارض مع الكرامة الآدمية، يظهر ذلك بمجرد أن يتصور المرء أرتالاً من النساء، وقد دفعتهن الحاجة إلى بيع ألبانهن _ على قول

(١) انظر: العجلوني _ ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس _ ج ١ ص ٤٣١.
 (٢) حديث: " النساء شقائق الرجال ". أخرجه _ مطولاً _ أبو داود: ٢٣٦، والترمذي: ١١٣ _ كلاهما _ في "الطهارة"، وأحمد: ٢٦٠٧٣. وهو عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ. وفي إسناده: عبد الله بن عمر العمري وقد ضعفه _ من قبل حفظه _ أكثر علماء الجرح والتعديل، وأشار إليه الترمذي عقب الحديث. لكن أبا داود سكت عن الحديث، وسكوته يعني أنه صحيح أو حسن عنده. كما قال عنه عبد القادر الأرنؤوط: حديث حسن بشواهد. انظر _ بتحقيقه _: ابن الأثير: مجد الدين _ جامع الأصول في أحاديث الرسول _ ج ٧ ص ٢٧٤. وانظر: الذهبي _ ميزان الاعتدال في نقد الرجال _ ج ٢ ص ٤٦٥.

من قال بجواز هذا البيع^(١) _ وكل واحدة منهن تمسك بإحدى يديها قارورة، وبالأخرى ثديها لتفرغ في القارورة من لبنها ما وسعها الجهد، وأسعفتها الحيلة! أليس هذا العرض أشبه ما يكون بشيائه حفلت ضروعها، ووقفت تنتظر حالها! _
 لكن لمعترض أن يقول: لماذا لم تلحق بنوك ألبان الآدمية بنوك الدم في الإباحة مع أن كلاً من الدم واللبن عضو سائل ومتجدد؟! _
 وجواباً على هذا الاعتراض يقال: لا شك أن الدم واللبن يشتركان في السيولة والتجدد، لكنهما يفترقان في أمور عدة تجعل قياس بنوك لبن الأمهات على بنوك الدماء في حكم الإباحة _ أو الوجوب في بعض الأحوال _ قياساً مع الفارق لا يصلح به الاستدلال، ولا تنهض به الحجة. ومن تلك الأمور، أو المفارقات:

١ _ الأصل في الدماء أن تحقن أو تصان، أما لبن الآدمية فالأصل أن يُمنح ويبدل. فالدم خلق لمصلحة أبدان الآدميين، كلٌّ على حدة. فالحياة تسلم به، ولا يستغني عنه البدن، ولا عن جزء منه مهما دق وصغر إلا استطباً كما في الفصد والحجامة. أما لبن الآدمية ففي بذله مصلحة للأم، مصلحة للرضيع، وأما العكس ففيه مفسدة لكليهما، إذ انجباس اللبن في الثدي يقلق المرأة ويزعجها، وكثيراً ما يحملها ذلك على طرحه أرضاً، وأما منعه الرضيع فلا تخفى مفسدته.

٢ _ نجاسة الدم، وطهارة اللبن، فحفظ الدم في قوارير فيه رفع لشأنه، والناس يتنزهون عن الدم أن يصيب أبدانهم أو ثيابهم، أما لبن المرأة فإنه طاهر، وغذاؤه كامل،

(١) على جواز هذا البيع المذهب الشافعي، وقول عند الحنبلية. انظر: النووي _ المجموع شرح المهذب _ ج ٩ ص ٢٥٤. وانظر: ابن قدامة _ المغني _ ج ٤ ص ٣٣٠.

فإلحاقه بالدم بحفظه في قوارير كما تحفظ ألبان الأنعام في أجهزة التبريد فيه حط من الكرامة الآدمية.

٣_ نقل الدم وغرسه يتطلب مهارة عالية لا توجد إلا عند الأطباء، إذ إن أي خطأ أو تقصير في ذلك يؤدي إلى مالا يحمد عقباه. أما نقل لبن الآدمية من الثدي إلى الثغر فليس فيه أية خطورة. كما أن نقل الدم يتطلب توافق الزمرة الدموية بين المتنازل والمتنازل إليه، وهذا ليس بمطلوب أبداً في الإرضاع.

٤_ إنشاء "بنوك" الدم دعت إليها الضرورة، لأن المضطر إلى غرس الدم إذا لم يأتيه الدم على وجه السرعة وقع في الهلاك، ومعلوم أن هذا النقل يحتاج إلى إجراءات طبية مسبقة لو لم تُجرَّ إلا وقت حصول الاضطراب لضاق الوقت بإنقاذ المضطر. وهل يتصور نجاة المصاب بنزيف الدم، والطبيب يبحث له عن متبرع حتى إذا ما وجده شرع يحلل زمرة الدموية للتأكد من مطابقتها لزمرة المضطر، إلى غير ذلك من الإجراءات الطبية اللازمة؟! أما لبن الآدميات فلا يتطلب تلك السرعة، ولا تلك المهارة، حتى لو وُجد الرضيع المضطر، ولم توجد له المرضعة فإن حياته أرجى من حياة المضطر إلى الدم، هذا إذا عجزنا عن سد جوعه الرضيع بشيء من محلول السكر، أو ما سوى ذلك!.

٥_ حفظ الدماء لا يُخشى من جهالة أصحابها ضياع القرابة، لأن غرس الدماء لا تنشأ عنه قرابة كقرابة الرضاع، أو غيرها.

وهكذا قرر منع إنشاء بنوك حليب الأمهات في العالم الإسلامي مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي؛ فإنه " في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من ١٠ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ / ٢٢ - ٢٨ ديسمبر [كانون الأول]

١٩٨٥ م. بعد أن عُرض على المجمع دراسة فقهية، ودراسة طبية حول بنوك الحليب، وبعد التأمل فيما جاء في الدراستين، ومناقشة كل منهما مناقشة مستفيضة شملت جوانب الموضوع تبين:

١ _ أن بنوك الحليب تجربة قامت بها الأمم الغربية، ثم ظهرت _ مع التجربة _ بعض السلبيات الفنية والعلمية فيها، فانكشفت وقل الاهتمام بها.

٢ _ أن الإسلام يعتبر الرضاع حُمة ك لحمة النسب، يحرم به ما يحرم من النسب بإجماع المسلمين. ومن مقاصد الشريعة الكلية المحافظة على النسب، وبنوك الحليب مؤدية إلى الاختلاط أو الريبة.

٣ _ أن العلاقات الاجتماعية في العالم الإسلامي توفر للمولود الخداج^(١)، أو ناقص الوزن، أو المحتاج إلى اللبن البشري في الحالات الخاصة ما يحتاج إليه من الاسترضاع الطبيعي، الأمر الذي يغني عن بنوك الحليب، وبناءً على ذلك قرر:

أولاً: منع إنشاء بنوك حليب الأمهات في العالم الإسلامي.

ثانياً: حرمة الرضاع منها. والله أعلم^(٢).

(١) الخداج لغة: النقصان. والولد الخديج: إذا ألقته [ولدت أمه] قبل تمام الأيام، وإن كان تام الخلق. انظر: الرازي _ مختار الصحاح _ مادة: خدج. والخديج في الطب: من يولد بعد حمل مدته (٢٨) أسبوعاً، وقبل أن يُتم مدة الحمل العادية (٤٠) أسبوعاً ... ويواجه الخديج _ باستثناء من تبلغ مدة حمل ٣٦ أو ٣٧ أسبوعاً على الأقل الذي يولد ولديه كل فرص الحياة _ صعوبات كثيرة، فيعسر تنفسه، ولا يستطيع الرضاعة ... فيغذى صناعياً بوساطة أنبوبة تدخل إلى المعدة إلى أن يقدر على الرضاعة والبلع. انظر: الموسوعة الطبية الحديثة _ إصدار: هيئة المطبعة الذهبية _ نيويورك _ الولايات المتحدة الأمريكية _ ترجمة: د. أبو النجا: إبراهيم، وآخرين _ ج ٣ ص ٥٧٣.

(٢) د. الزحيلي: وهبة _ الفقه الإسلامي وأدلته: المستدرك _ ج ٩ ص ٤٨٤ و ٤٨٥.

الخاتمة

وهكذا تجلت عناية الإسلام الكبرى بحياة الإنسان وجسده، ورعايته العظمى لها.

وإذا كان الإسلام ينمي في الإنسان الحس الجمالي وتذوق الجمال، فإنه في الوقت ذاته لا يقر عمليات التجميل التي تغير الحلقة الآدمية بباعث من الغش والتزوير؛ لما لها من أثر سلبي في الأخلاق، كما هو الحال في تشبه الرجال بالنساء، والعكس.

كما أظهر البحث غنى الإسلام بمبادئه النصية وأحكامه الشرعية التي تغطي أفعال الإنسان، ما وقع منها وما لم يقع، المباح منها وغير المباح، وحتى المحظور منها فإنه يباح في الأحوال الاضطرارية. والله أعلم.

اللهم إن كنت أصبت فبتوفيقك؛ فلك الحمد على ما أنعمت، وإن كنت قد أخطأت فمن غفلي ونسياني؛ فلا تحرمني أجر من اجتهد فأخطأ. وصلى الله على سيدنا محمد عبد الله ورسوله إلى الناس أجمعين.

الأربعاء: ٢١ رجب ١٤٢٤ هـ / ١٧ أيلول ٢٠٠٣ م.

الجمهورية العربية السورية _ حلب _ بلليرمون _ ص ب: ١٤٧٨ _ هاتف،

وفاكس: ٢٦٦١٦٥١

كمال الدين بكر و ابن جمعة

المصادر والمراجع

أولاً_ القرآن الكريم وعلومه:

- ١_ الألوسي: شهاب الدين محمود (ت: ١٢٧٠ هـ)_ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني_ ط: ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م_ دار الفكر_ بيروت_ لبنان.
- ٢_ ابن الجوزي: أبو الفرج (ت: ٥٩٧ هـ)_ زاد المسير في علم التفسير_ ط: ٤: ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م_ المكتب الإسلامي_ بيروت_ لبنان.
- ٣_ الرازي: الفخر (ت: ٦٠٦ هـ)_ التفسير الكبير_ ٣_ دار إحياء التراث العربي_ بيروت_ لبنان.
- ٤_ الشوكاني: محمد بن علي ت: (١١٧٣ هـ)_ فتح القدير_ لم يذكر تاريخ الطباعة_ دار إحياء التراث العربي_ بيروت_ لبنان.
- ٥_ الطبري: ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ)_ جامع البيان عن تأويل آي القرآن_ ط: ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م_ دار الفكر_ بيروت_ لبنان.
- ٦_ ابن العربي: أبو بكر محمد (ت: ٥٤٣ هـ)_ أحكام القرآن_ ط: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م_ دار الفكر_ بيروت_ لبنان.
- ٧_ القرطبي: أبو عبد الله (ت: ٦٧١ هـ)_ الجامع لأحكام القرآن. مراجعة، وتحقيق: صدقي محمد جميل، والشيخ عرفان العثما_ ط: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م_ دار الفكر_ بيروت_ لبنان.
- ٨_ ابن كثير: إسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤ هـ)_ تفسير القرآن العظيم. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا_ ط: ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م_ المنار، ومؤسسة علوم القرآن_ دمشق، وبيروت.
- ٩_ الواحدي النيسابوري: أبو الحسن علي بن أحمد (ت: ٤٦٨ هـ)_ أسباب النزول وبهامشه الناسخ والمنسوخ_ له_ لم يذكر تاريخ الطباعة_ عالم الكتب_ بيروت_ لبنان.
- ثانياً_ الحديث الشريف وعلومه:
- ١٠_ أبادي: أبا الطيب محمد شمس الحق_ عون المعبود شرح سنن أبي داود_ ط: ٢: ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م_ دار الفكر_ بيروت_ لبنان.
- ١١_ ابن الأثير: مجد الدين (ت: ٦٠٦ هـ)_ جامع الأصول في أحاديث الرسول. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط_ ط: ٢: ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م_ دار الفكر_ بيروت_ لبنان.
- ١٢_ المؤلف نفسه_ النهاية في غريب الحديث والأثر_ تحقيق: طاهر الزاوي_ لم يذكر تاريخ الطباعة_ المكتبة العلمية_ بيروت_ لبنان.
- ١٣_ أحمد بن حنبل_ المسند. حقق أجزاءه الثانية الأولى: أحمد محمد شاكر، وحقق ما بعدها: حمزة أحمد

- الزین _ ط ۱: ۱۴۱۶هـ / ۱۹۹۵م _ دار الحديث _ القاهرة _ مصر.
- ۱۴ _ البیهقي: أحمد بن الحسين (ت: ۴۵۸هـ) _ سنن البیهقي الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا _ ط:
- ۱۴۱۴هـ / ۱۹۹۴م _ دار الباز _ مكة المكرمة _ السعودية.
- ۱۵ _ الترمذي: محمد بن عيسى (ت: ۲۷۹هـ) _ سنن الترمذي. تحقيق: أحمد شاکر، وإبراهيم عطوة عوض _ لم يذكر تاريخ الطباعة _ دار إحياء التراث العربي _ بيروت _ لبنان.
- ۱۶ _ الحاكم النيسابوري: محمد (ت: ۴۰۵هـ) _ المستدرک على الصحيحين، وبذيله التلخيص للذهبي _ دار المعرفة _ بيروت _ لبنان.
- ۱۷ _ الدارقطني: علي بن عمر (ت: ۳۸۵هـ) _ سنن الدارقطني، وبذيله التعليق المغني لأبي الطيب آبادي _ ط: ۱۴۱۳هـ / ۱۹۹۳م _ دار إحياء التراث العربي _ بيروت _ لبنان.
- ۱۸ _ الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن (ت: ۲۵۵هـ) _ سنن الدارمي. تحقيق: فواز زمري، وخالد العلمي _ ط: ۱: ۱۴۰۷هـ / ۱۹۸۷م _ دار الكتاب العربي _ بيروت _ لبنان.
- ۱۹ _ أبو داود: سليمان بن الأشعث (ت: ۲۷۵هـ) _ سنن أبي داود. تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد _ دار إحياء التراث العربي _ بيروت _ لبنان.
- ۲۰ _ الذهبي: شمس الدين (ت: ۷۴۸هـ) _ تذكرة الحفاظ _ لم يذكر تاريخ الطباعة _ دار الفكر العربي _ لم يذكر مكانها.
- ۲۱ _ المؤلف نفسه _ ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي _ لم يذكر رقم وتاريخ الطباعة _ دار المعرفة _ بيروت _ لبنان.
- ۲۲ _ الزرقاني: محمد بن عبد الباقي (ت: ۱۱۲۲هـ) _ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك _ ط: ۱۴۱۶هـ / ۱۹۹۶م _ دار الفكر _ بيروت _ لبنان.
- ۲۳ _ الزيلعي: جمال الدين (ت: ۷۶۲هـ) _ نصب الراية لأحاديث الهداية _ مطبوع مع: الهداية شرح بداية المبتدي للمرخيني _ ط ۱: ۱۴۱۵هـ / ۱۹۹۵م _ دار الحديث _ القاهرة _ مصر.
- ۲۴ _ السيوطي: جلال الدين (ت: ۹۱۱هـ) _ تدريب الراوي في شرح تقريب النوي _ ط ۲: ۱۳۹۹هـ / ۱۹۷۹م _ دار إحياء السنة _ لم يذكر مكانها _ ودار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان.
- ۲۵ _ المؤلف نفسه _ سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي _ ط: ۱۴۰۷هـ / ۱۹۸۷م _ دار الجيل _ بيروت _ لبنان.
- ۲۶ _ الشنقيطي: محمد بن حبيب (ت: ۱۳۶۳هـ) _ زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم _ ط ۲ _ لم يذكر تاريخها _ دار إحياء التراث العربي _ بيروت _ لبنان.
- ۲۷ _ ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله (ت: ۲۳۵هـ) _ مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت _

- ط ١: ١٤٠٩ هـ - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.
- ٢٨ - د. الصالح: صبحي - علوم الحديث - ط ٨: ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان.
- ٢٩ - العجلوني: إسماعيل بن محمد (ت: ١١٦٢ هـ) - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس - ط ٣: ١٣٥١ هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ٣٠ - العسقلاني: ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ) - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ط ١: ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م - دار الريان - القاهرة - مصر.
- ٣١ - الفارسي: علاء الدين علي بن بلبلان (ت: ٧٣٩ هـ) - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط - ط ١: ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- ٣٢ - د. "فنسك" - مفتاح كنوز السنة. ترجمة: محمد فؤاد عبد الباقي، مراجعة الشيخ: خليل الميس - ط ٢: ١٩٨٥ م - دار القلم - بيروت - لبنان.
- ٣٣ - القرطبي: أبو العباس (ت: ٦٥٦ هـ) - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. تحقيق: محيي الدين مستو، وآخرين - ط ١: ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م - دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب - دمشق، وبيروت - سورية، ولبنان.
- ٣٤ - الكاندهلوي: محمد زكريا - أوجز المسالك إلى موطأ مالك - ط: ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م - دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ٣٥ - ليفيف من المستشرقين - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - ١٩٣٦ م - مكتبة "بريل" - "ليدن" [هولندا].
- ٣٦ - ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت: ٢٧٣ هـ) - سنن ابن ماجة. تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ٣٧ - مالك بن أنس: الإمام (ت: ١٧٩ هـ) - الموطأ. تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي - ط: ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م - المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان.
- ٣٨ - المباركفوري: محمد عبد الرحمن - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي - دار الفكر - لم يذكر تاريخ الطباعة.
- ٣٩ - المزي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي (ت: ٧٤٢ هـ) - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. تصحيح وتعليق: عبد الصمد شرف الدين - ط: ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م - الدار القيّمة - بهوندي بمباي - الهند.
- ٤٠ - مسلم: أبو الحسين بن حجاج (ت: ٢٦١ هـ) - صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - لم يذكر تاريخ الطباعة - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ٤١ - المناوي: محمد عبد الرؤوف (ت: ١٠٣١ هـ) - فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير

- النذير: للسيوطي _ دار الفكر _ لم يُذكر مكانها.
- ٤٢ _ النووي: يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦ هـ) _ صحيح مسلم بشرح النووي _ ط: ٣ _ دار إحياء التراث العربي _ بيروت _ لبنان.
- ٤٣ _ الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر (ت: ٨٠٧ هـ) _ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد _ ط: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م _ مؤسسة المعارف _ بيروت _ لبنان.
- ٤٤ _ الأمدي: سيف الدين علي بن أبي علي (ت: ٦٣١ هـ) _ الإحكام في أصول الأحكام _ ط: ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م _ دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان.
- ٤٥ _ أحمد عطا: عبد القادر _ هذا حلال وهذا حرام _ لم يذكر تاريخ الطباعة _ دار إحياء التراث العربي _ لم يذكر مكانها.
- ٤٦ _ باز اللبناني: سليم رستم _ شرح المجلة _ ط: ٣: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م _ دار إحياء التراث العربي _ بيروت _ لبنان.
- ٤٧ _ بكرو: كمال الدين _ حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية _ ط: ١: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م _ دار الخير _ بيروت، ودمشق _ لبنان، وسورية.
- ٤٨ _ البهوتي: منصور بن يونس (ت: ١٠٥١ هـ) _ الروض المربع شرح زاد المستقنع _ ط: ١: ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م _ دار الحديث _ القاهرة _ مصر.
- ٤٩ _ المؤلف نفسه _ كشاف القناع عن متن الإقناع. تعليق: هلال مصليحي هلال _ ط: ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م _ دار الفكر _ بيروت _ لبنان.
- ٥٠ _ د. البوطي: محمد سعيد رمضان _ قضايا فقهية معاصرة _ ط: ١: ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م _ مكتبة الفارابي _ دمشق _ سورية.
- ٥١ _ ابن مُرتاش: شمس الدين محمد بن عبد الله (ت: ١٠٠٤ هـ) _ تنوير الأبصار وجامع البحار _ على هامش: ابن عابدين _ المصدر السابق.
- ٥٢ _ ابن الجوزي _ أحكام النساء. تحقيق: الشيخ زياد حمدان _ ط: ١: ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م _ دار الفكر _ بيروت _ لبنان.
- ٥٣ _ ابن الحاج: أبو عبد الله محمد بن محمد العبدي (ت: ٧٣٧ هـ) _ المدخل: مدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة _ ط: ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م _ دار الفكر _ لم يذكر مكانها.
- ٥٤ _ الحامد: محمد _ حكم اللحية في الإسلام _ ط: ١٣٩٤ هـ _ دار الدعوة _ حماة _ سورية.
- ٥٥ _ ابن حزم: علي بن أحمد (ت: ٤٥٦ هـ) _ المحلى بالآثار _ لم يذكر تاريخ الطباعة _ دار الفكر _ بيروت

_ لبنان.

٥٦ _ الحصكفي: محمد علاء الدين (ت: ١٠٨٨ هـ) _ الدر المختار في شرح تنوير الأبصار _ على هامش:

حاشية ابن عابدين أو رد المحتار على الدر المختار _ لم يذكر تاريخ الطباعة _ دار إحياء التراث العربي، ودار الكتب

العلمية _ بيروت _ لبنان.

٥٧ _ الحِصْنِي: تقي الدين أبو بكر بن محمد (ت: ٨٢٩ هـ) _ كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار _ ط ٢: لم

يذكر تاريخها _ دار كرم _ دمشق _ سورية.

٥٨ _ د. الخن: مصطفى _ وآخرين _ الفقه المنهجي _ ط ١: ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م _ دار العلوم الإنسانية _

دمشق _ سورية.

٥٩ _ الدردير: أبو البركات أحمد بن محمد (ت: ١٢٠١ هـ) _ الشرح الصغير على أقرب المسالك _ ط:

١٣٩٢ هـ _ دار المعارف _ مصر.

٦٠ _ المؤلّف نفسه _ أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك _ مطبوع مع: _ الشرح الصغير ... المصدر

السابق.

٦١ _ المؤلّف نفسه _ الشرح الكبير: هامش حاشية الدسوقي على الشرح الكبير _ لم يذكر تاريخ الطباعة _

ط: دار إحياء الكتب العربية _ لم يذكر مكانها.

٦٢ _ الدسوقي: شمس الدين _ (ت: ١٢٣٠ هـ) _ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير _ لم يذكر تاريخ

الطباعة _ ط: دار إحياء الكتب العربية _ لم يذكر مكانها.

٦٣ _ د. الذهبي: مصطفى محمد (أستاذ الصدرية بكلية الطب _ جامعة القاهرة) _ نقل الأعضاء بين الطب

والدين _ ط ١: ١٤١٤ هـ _ ١٩٩٣ م _ دار الحديث _ القاهرة _ مصر.

٦٤ _ رابطة العالم الإسلامي _ قرارات المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي لدوراته: ١٠ إلى ١٣

_ الأمانة العامة _ مكة المكرمة _ المملكة العربية السعودية.

٦٥ _ ابن رشد: محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٥٩٥ هـ) _ بداية المجتهد ونهاية المقتصد _ ط ٧: ١٤٠٥ هـ /

١٩٨٥ م _ دار المعرفة _ بيروت _ لبنان.

٦٦ _ د. الزحيلي: وهبة _ الفقه الإسلامي وأدلته _ ط ١: ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م _ دار الفكر _ دمشق _

سورية.

٦٧ _ سابق: سيد _ فقه السنة _ ط ٢: ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م _ دار الفكر _ بيروت _ لبنان.

٦٨ _ السقاف: حسن بن علي _ لإمتاع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء _ ط ١: ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

_ جمعية عمال المطابع التعاونية _ عمان _ الأردن.

٦٩ _ د. سلقيني: إبراهيم _ الفقه الإسلامي _ ط: ١٤٠٨ هـ _ ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م _ ١٩٨٩ م _ مطبعة

جامعة دمشق_ سورية_ .

٧٠_ السنبهلي: محمد برهان الدين_ قضايا فقهية معاصرة_ ط١: ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م_ دار القلم_ دمشق

_ سورية، ودار العلوم_ بيروت_ لبنان. _

٧١_ د. الشرباصي: أحمد_ يسألونك في الدين والحياة_ ط٤_ لم يذكر تاريخ الطباعة_ دار الجيل_ بيروت

_ لبنان. _

٧٢_ الشربيني: محمد الخطيب (ت: ٩٧٧هـ)_ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج_ دار الفكر_ لم

يذكر مكان الطبع وتاريخه. _

٧٣_ الشيرازي: أبو إسحاق (ت: ٤٧٦هـ)_ المهذب: متن المجموع للنووي_ المصدر السابق_ .

٧٤_ الصاوي: أحمد بن محمد (ت: ١٢٤١هـ)_ حاشية الصاوي، أو بلغة السالك إلى أقرب المسالك،

مطبوع مع: _ الشرح الصغير ... _ المصدر السابق_ .

٧٥_ الصنعاني: محمد بن إسماعيل الأمير اليميني (ت: ١١٨٢هـ)_ سبل السلام شرح بلوغ المرام. تصحيح

وتعليق: محمد عبد العزيز الخولي_ ط: ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م_ دار الجيل_ بيروت_ لبنان. _

٧٦_ الصواف: محمد محمود_ الحج في الإسلام_ ط٢: ١٤٠٨هـ_ دار الكتاب النفيس_ بيروت، وحلب

_ لبنان، وسورية. _

٧٧_ ابن عابدين: محمد أمين بن عمر (ت: ١٢٥٢هـ)_ حاشية ابن عابدين أو رد المختار على الدر المختار_

لم يذكر تاريخ الطباعة_ دار إحياء التراث العربي، ودار الكتب العلمية_ بيروت_ لبنان. _

٧٨_ ابن عبد السلام: عز الدين (ت: ٦٦٠هـ)_ قواعد الأحكام في مصالح الأنام_ لم يذكر تاريخ الطباعة

_ دار المعرفة_ بيروت_ لبنان. _

٧٩_ العثيمين: محمد بن صالح_ من الأحكام الفقهية في الفتاوى النسائية_ ط: _ دار طيبة_ الرياض_

السعودية. _

٨٠_ علي جاد الحق: جاد الحق_ بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة_ ط١: ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م_

الأزهر الشريف_ القاهرة_ مصر. _

٨١_ عنایت الله محمد: عصمت الله_ الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي_ تاريخ: ١٤٠٧هـ /

١٤٠٨هـ_ آلة كاتبة_ رسالة " ماجستير " مقدمة إلى جامعة أم القرى_ مكة المكرمة_ السعودية. _

٨٢_ قاضي خان: الحسن بن منصور (ت: ٥٩٢هـ)_ الفتاوى الخانية_ على هامش: الفتاوى الهندية.

٨٣_ ابن قدامة: موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت: ٦٢٠هـ)_ المغني_ ط: ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م_ دار

الفكر_ بيروت_ لبنان. _

٨٤_ د. القرضاوي: يوسف_ الحلال والحرام في الإسلام_ ط١: ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م_ مكتبة

- وهبة _ القاهرة _ مصر.
- ٨٥ _ المؤلف نفسه _ فتاوى معاصرة _ ط ٥: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م _ دار القلم _ الكويت.
- ٨٦ _ ابن قيم الجوزية: شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت: ٧٥١هـ) _ تحفة المودود بأحكام المولود _ لم يذكر رقم وتاريخ الطباعة _ المكتبة القيّمة _ مدينة نصر _ [مصر].
- ٨٧ _ الكاساني: علاء الدين (ت: ٥٨٧هـ) _ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع _ ط ١: ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م _ دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي _ بيروت _ لبنان.
- ٨٨ _ المرغيناني: برهان الدين علي بن أبي بكر (ت: ٥٩٣هـ) _ بداية المبتدي _ مطبوع مع: فتح القدير لابن الهمام _ ط ٢ _ لم يذكر تاريخها _ دار الفكر _ بيروت _ لبنان.
- ٨٩ _ المؤلف نفسه _ الهداية على البداية _ مطبوع مع: فتح القدير لابن الهمام _ المصدر السابق.
- ٩٠ _ ابن نجيم: زين العابدين بن إبراهيم (ت: ٩٧٠هـ) _ الأشباه والنظائر. تحقيق: عبد العزيز الوكيل _ ط: ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م _ مؤسسة الحلبي وشركاه _ القاهرة _ مصر.
- ٩١ _ د. النسيمي: محمود ناظم _ أحكام التداوي بالمحرّمات _ ط ١: ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م _ مطبعة البلاغة _ نشر وتوزيع: سميح الدعاس _ حلب _ سورية.
- ٩٢ _ نظام _ وجماعة من علماء الهند _ الفتاوى الهندية _ ط ٤: مصورة عن: ط ٢: ١٣١٠هـ _ الأميركية ببولاق مصر.
- ٩٣ _ النووي _ المجموع شرح المذهب _ ط: دار الفكر _ لم يذكر تاريخها.
- ٩٤ _ النووي _ منهاج الطالبين وعمدة المفتين _ ط: ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م _ دار إحياء الكتب العربية _ القاهرة _ مصر.
- ٩٥ _ ابن الهمام: كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي (ت: ٨٦١هـ) _ فتح القدير _ ط ٢ _ لم يذكر تاريخها _ دار الفكر _ بيروت _ لبنان.
- ٩٦ _ وزارة الأوقاف المصرية _ الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية _ من ١٤٠١هـ إلى ١٤١٣هـ / ١٩٨١م إلى ١٩٩٣م.
- ٩٧ _ اليعقوبي: إبراهيم _ شفاء التبايح والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء _ ط ١: ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م _ مكتبة الغزالي _ دمشق _ سورية.
- ٩٨ _ ابن يوسف الحنبلي: مرعي (ت: ١٠٣٣هـ) _ دليل الطالب لنيل المطالب، معه: حاشية محمد بن مانع _ ط ٣: ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م _ المكتب الإسلامي _ بيروت _ لبنان.
- رابعاً _ العقيدة والفكر المعاصر:
- ٩٩ _ د. البار: محمد علي _ علم التشريح عند المسلمين _ ط ١: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م _ الدار

- ١٠٠ - البيهقي - دلائل النبوة. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي - لم يذكر مكان وتاريخ الطباعة.
- ١٠١ - رفعت: محمد (رئيس تحرير مجلة طبيبك الخاص) - العمليات الجراحية وجراحات التجميل - اشترك في تأليفه نخبة من أساتذة كليات الطب بجمهورية مصر العربية - ط: دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ١٠٢ - أبو زهرة: محمد - تاريخ المذاهب الإسلامية - ط: ١٩٨٧م - دار الفكر العربي.
- ١٠٣ - " ستودارد " : " لوثروب " - الأمريكي - حاضر العالم الإسلامي: نقله إلى العربية الأستاذ: عجاج نويهض. وعلق عليه الأمير: شكيب أرسلان - ط: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٣م - دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ١٠٤ - د. الشطي: أحمد شوكت - تاريخ الطب وآدابه وأعلامه - ط: ١٩٨١م - ١٩٨٢م - مديرية الكتب والمطبوعات - جامعة حلب - سورية.
- ١٠٥ - علوان: عبد الله - تربية الأولاد في الإسلام - ط ٣ - لم يذكر تاريخها - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ١٠٦ - غربال: محمد شفيق - وآخرين - الموسوعة العربية الميسرة - ط: ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م - دار الجليل - لم يذكر مكانها.
- ١٠٧ - محفوظ: علي - الإبداع في مضار الابتداع - ط: ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م - المكتبة المحمودية التجارية - مصر.
- ١٠٨ - هيئة المطبعة الذهبية - نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية - ترجمة: د. أبو النجا: إبراهيم (عميد كلية طب المنصورة في مصر) - وآخرين - الموسوعة الطبية الحديثة - بإشراف: الإدارة العامة للثقافة في وزارة التعليم العالي - مصر - ط: ١٩٧٠م.
- ١٠٩ - البغدادي: إساعيل باشا (ت: ١٣٣٩ هـ) - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون - مطبوع مع: كشف الظنون لمؤلفه حاجي خليفة، وهو تنمة له - ط: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م - دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ١١٠ - حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧ هـ) - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - ط: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م - دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ١١١ - الحموي: ياقوت (ت: ٦٢٦ هـ) - معجم البلدان - دار صادر - بيروت - لبنان.
- ١١٢ - الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨ هـ) - سير أعلام النبلاء - ط: ١٠: ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- ١١٣ - دار المشرق - المنجد في الأعلام - ط: ٨: ١٩٧٥م - بيروت - لبنان.

- ١١٤ _ الزركلي: خير الدين _ الأعلام _ ط ٨: ١٩٨٩ م _ دار العلم للملايين _ بيروت _ لبنان.
- ١١٥ _ السيوطي: جلال الدين (ت: ٩١١ هـ) _ تاريخ الخلفاء. تحقيق: إبراهيم صالح _ ط ١: ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م _ دار البشائر _ دمشق _ سورية.
- ١١٦ _ شاكر: محمود _ خراسان _ ط ١: ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م _ المكتب الإسلامي _ بيروت _ لبنان.
- ١١٧ _ شيت خطاب: محمود _ قادة فتح العراق والجزيرة _ ط ٣: ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م _ دار الفكر.
- ١١٨ _ ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله (ت: ٤٦٣ هـ) _ الاستيعاب في معرفة الأصحاب _ على هامش: الإصابة _ المصدر اللاحق .
- ١١٩ _ عز الدين: ابن الأثير (ت: ٦٣٠ هـ) _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ط ١: ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م _ دار الفكر _ بيروت _ لبنان.
- ١٢٠ _ العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة _ ط ١ _ مصورة عن ط: ١٣٢٨ هـ _ دار إحياء التراث العربي _ بيروت _ لبنان.
- ١٢١ _ ابن العماد: شهاب الدين (ت: ١٠٨٩ هـ) _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط _ ط ١: ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م _ دار ابن كثير _ دمشق _ سورية.
- ١٢٢ _ ابن كثير _ البداية _ ط ١: ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م _ دار الريان للتراث _ القاهرة _ مصر.
- ١٢٣ _ كحالة: عمر رضا _ معجم المؤلفين _ لم يذكر تاريخ الطباعة _ دار إحياء التراث العربي _ بيروت _ لبنان.
- ١٢٤ _ المزي: جمال الدين أبي الحجاج يوسف (ت: ٧٤٢ هـ) _ تهذيب الكمال في أسماء الرجال _ ط ١: ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م _ مؤسسة الرسالة _ بيروت _ لبنان.
- ١٢٥ _ ابن هشام: عبد الملك (ت: ٢١٣ هـ أو ٢١٨ هـ) _ السيرة النبوية. تحقيق: جمال ثابت، وآخرين _ ط ٢: ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م _ دار الحديث _ القاهرة _ مصر.
- سادسًا _ الأخلاق:
- ١٢٦ _ الذهبي _ الكبائر. تحقيق: عبد الرحمن الفاخوري _ ط ٢: ١٣٩٨ هـ _ دار السلام _ بيروت _ لبنان _ وحلب _ سورية.
- سابعًا _ اللغة العربية:
- ١٢٧ _ الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت: ٦٦٦ هـ) _ مختار الصحاح _ ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه _ مصر.
- ١٢٨ _ الزيات: أحمد حسن _ وآخرين _ المعجم الوسيط _ لم يذكر تاريخ الطباعة _ دار إحياء التراث العربي _ لم يذكر مكانها.

١٢٩ - فارس: أحمد بن زكريا - أحمد أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ) - معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون - ط: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - دار الفكر - لم يذكر مكانها.

١٣٠ - ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١ هـ) - لسان العرب - ط: ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م - دار صادر - بيروت - لبنان.

ثامناً - المراجع الإعلامية:

١٣١ - مجلة البحوث الإسلامية - المجلد: ١ - العدد: ٤ - السنة: ١٣٩٨ هـ - الرياض - السعودية.

١٣٢ - مجلة الفكر الإسلامي - العدد: ١٢ - السنة: ١٨ - جمادى الأولى ١٤١٠ هـ / كانون الأول ١٩٨٩ م.

١٣٣ - مجلة الوعي الإسلامي - السنة: ٦ - العدد: ٦٢ - صفر ١٣٩٠ هـ - ٧ نيسان ١٩٧٠ م - الكويت.

وتشمل ما يلي :

- أولاً_ الآيات القرآنية الكريمة .
- ثانياً_ الأحاديث النبوية الشريفة .
- ثالثاً_ الأعلام المترجم لهم .
- رابعاً_ الموضوعات .

أولاً - الآيات الكريمة

الصفحة	الآية الكريمة	الرقم
٧	(الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ) (الانفطار: ٧)	١
٧	(أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ) (البلد: ٨)	٢
٢٨	(إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (التوبة: من الآية ١١١)	٣
١٢٧، ١١٤	(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ) (البقرة: من الآية ١٧٣)	٤
٩٧	(أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا) (النور: من الآية ٣١)	٥
٧	(خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ) (التغابن: من الآية ٣)	٦
٤٩، ٤٧	(فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا) (الروم: من الآية ٣٠)	٧
١٨	(فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (النساء: من الآية ٨٤)	٨
١٣٨	(فَلَا تَكُونَنَّ ظَاهِرًا لِلْكَافِرِينَ) (القصص: من الآية ٨٦)	٩
٤٩	(فَلْيَبْتَئِكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ) (النساء: من الآية ١١٩)	١٠
٧	(فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ) (الانفطار: ٨)	١١
١٢٧	(قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) (الناس: ١)	١٢
١٢٧	(قُلْ مَنْ يُرِزُّكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) (يونس: ٣١)	١٣
١٣٨	(لَا يَنْهَأُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ) (المتحنة: من الآية ٨)	١٤
٧	(لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) (التين: ٤)	١٥
١٢٧	(مَلِكِ النَّاسِ) (الناس: ٢)	١٦
٧	(وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) (إبراهيم: من الآية ٣٤)	١٧
٨٩	(وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا) (البقرة: من الآية ٢٠٥)	١٨
١٤٧	(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا) (البقرة: من الآية ٢٤٠)	١٩
٨	(وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ) (النحل: من الآية ٧٨)	٢٠
١٤٧	(وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ) (النساء: من الآية ٢٣)	٢١
١٤٦	(وَفِصَالُهُ فِي عَامَتَيْنِ) (لقمان: من الآية ١٤)	٢٢
١٨	(وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (البقرة: من الآية ١٩٠)	٢٣
١٢	(وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا) (المائدة: من الآية ٤٥)	٢٤
١٣١	(وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ) (البقرة: من الآية ١٨٧)	٢٥

الرقم	تمت الآية الكريمة	الصفحة
٢٦	(وَلَا صَلَّيْتَهُمْ وَلَا مَسَّيْتَهُمْ) (النساء: من الآية ١١٩)	٤٨
٢٧	(وَلَا مَرَّيْتَهُمْ فَلْيَعْبِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) (النساء: من الآية ١١٩)	١٠١، ٧١، ٤٩
٢٨	(وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) (النساء: من الآية ٢٩)	١٠
٢٩	(وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) (الإسراء: من الآية ٣٦)	١١
٣٠	(وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (البقرة: من الآية ١٩٥)	٣١، ٢٧، ٢٣، ١٩
٣١	(وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ) (البلد: ٩)	٧
٣٢	(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (الإسراء: من الآية ٧٠)	١٣٦، ١٢٧، ١١١
٣٣	(وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ) (البقرة: من الآية ٢٠٧)	٢٥، ٢٤
٣٤	(وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا) (النساء: من الآية ٩٣)	١٠
٣٥	(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ) (البقرة: من الآية ٢٣٣)	١٢٧
٣٦	(وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيْبًا) (الشورى: من الآية ٥٠)	٩١
٣٧	(وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ) (الإنسان: من الآية ٨)	١٣٨
٣٨	(يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ) (الانفطار: ٦)	٧
٣٩	(يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) (النساء: من الآية ٢٨)	١٠
٤٠	(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ) (البقرة: من الآية ١٨٥)	١٠
٤١	(الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) (المائدة: من الآية ٥)	١٣٧

٢٢	(٢١) (لَا تَلْمِزُوا)	٧٢٢
٧٢	(٢٢) (لَا تَلْمِزُوا)	٧
٨٢	(٢٣) (لَا تَلْمِزُوا)	٢٨
٢٢	(٢٤) (لَا تَلْمِزُوا)	٧٤٢
٠٢	(٢٥) (لَا تَلْمِزُوا)	٨
١٢	(٢٦) (لَا تَلْمِزُوا)	٧٤٢
٢٢	(٢٧) (لَا تَلْمِزُوا)	٢٣١
٣٢	(٢٨) (لَا تَلْمِزُوا)	٨١
٥٢	(٢٩) (لَا تَلْمِزُوا)	٢١
٥٢	(٣٠) (لَا تَلْمِزُوا)	١٢١

ثانياً _ الأحاديث النبوية الشريفة

رقم الصفحة	طرف الحديث الشريف	الرقم
١٣	إذا ضرب أحدكم أخاه فليجنب الوجه	١
١٤٦	أرضعه حتى يدخل عليك	٢
٥١	أعفوا اللحي	٣
١٣٣، ١٣٢	أفطر الحاجم والمحجوم	٤
٤١	افعلي كما يفعل الحاج	٥
٦٧	اللهم اجعله هادياً مهدياً	٦
١٢٦	اللهم أكثر ماله وولده	٧
٣٨	اللهم فقهه في الدين	٨
٤١	أليس إذا حاضت لم تصلّ	٩
١٢٨	إن الله عز وجل إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه	١٠
١٢٦	إن أمثل ما تداويتم به الحجامة	١١
٩	إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم	١٢
٧١	إن رسول الله ﷺ بلغه فسياه الزور	١٣
١٣٣	أن رسول الله ﷺ رخص في القبلة للصائم	١٤
١٢٨	أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم	١٥
٤٤	إن عبد الله رجل صالح	١٦
٧٥	إنها هلكت بنو إسرائيل	١٧
٩٨	أن النبي ﷺ صلى يوم الفطر	١٨
٧٤	إن النبي ﷺ نهاكم عن الزور	١٩
٥٠	أنه أمر بإحفاء الشوارب	٢٠
٥٠	أنهكوا الشوارب	٢١
٢٢	أن يراه قد غمس يده في القتال	٢٢
٥٨	إن اليهود والنصارى لا يصبغون	٢٣
٦١	برئ رسول الله ﷺ من الصالقة والحالقة	٢٤

رقم الصفحة	طرف الحديث الشريف	الرقم
٩٠	تزوجوا الودود الولود	٢٥
٩٠	تناكحوا تناسلوا	٢٦
٩	جاهدوا المشركين	٢٧
٥٠	جزؤوا الشوارب	٢٨
٥٥	خالفوا المجوس	٢٩
٥٥	خالفوا المشركين	٣٠
٧١	زجر النبي ﷺ أن تصل المرأة بشعرها شيئاً	٣١
٢٠	عجّب ربنا عز وجل	٣٢
٤٩	عشر من الفطرة	٣٣
١٣	فأضربوهن ضرباً غير مبرح	٣٤
١٠٦	فاظفر بذات الدين	٣٥
١٤	فضل عائشة على النساء	٣٦
١٣١	الفطر مما دخل	٣٧
٩٠	فقلنا: ألا نخضعي؟ فنهانا عن ذلك	٣٨
١٠	قتلوه قتلهم الله	٣٩
٢٠	قوموا إلى جنة	٤٠
١٤٧	كان فيها أنزل من القرآن	٤١
٣٥	كان ملك فيمن كان قبلكم	٤٢
١١٩، ١١٢، ١٥	كسر عظم الميت ككسره حياً	٤٣
٨٩	كنا نغزو مع النبي ﷺ، وليس معنا نساء	٤٤
٩٨	كنت لك كأبي زرع لأم زرع	٤٥
١٣	لا تزول قدما عبد	٤٦
٥٥	لا تشبهوا باليهود والنصارى	٤٧
٨٣	لا تنتفوا الشيب	٤٨
١٢٩	لا رضاع إلا ما أنشز العظم	٤٩
١٤٥	لا رضاع إلا ما شد العظم	٥٠

رقم الصفحة	طرف الحديث الشريف	الرقم
١٣٨	لا يأكل طعامك إلا تقي	٥١
٨٧	لعن الله الواشرة والمستوشرة	٥٢
٧٩	لعن الله الواشيات	٥٣
٨٢	لعن الله الواصلة والموصولة	٥٤
٦١	لعن رسول الله ﷺ المشبهين من الرجال بالنساء	٥٥
٦٦	لعن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة	٥٦
٣٨	لما كانت الليلة التي أسري بي	٥٧
٨	من أصبح منكم آمناً	٥٨
٧٩	المغبرات خلق الله	٥٩
٥٦	من تشبه بقوم فهو منهم	٦٠
١٣٢	من ذرعه القيء فليس عليه قضاء	٦١
٨٣	من شاب شيبه في الإسلام	٦٢
١٨	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا	٦٣
١٦٢	النساء شقائق الرجال	٦٤
٨	نعمتان مَعْبُونٌ فيهما كثير من الناس	٦٥
١٢٨	نهى عن ثمن الدم	٦٦
٨٧	نهى عن النامصة	٦٧
٦٢	نهى النبي ﷺ أن تحلق المرأة رأسها	٦٨
١٥	نهى النبي ﷺ عن النهي والمثلة	٦٩
٣٥	هم منهم	٧٠
١١٢	ولا تمتلوا	٧١
٧٩	والمتملجات للحسن	٧٢
٧٤	يا أيها الناس إن النبي ﷺ نهاكم عن الزور	٧٣
١٢	يا عبد الله ألم أخير	٧٤
١٦٠	يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب	٧٥

ثالثاً_ الأعلام المترجم لهم

الرقم	العلم	رقم الصفحة
١	الأثرم	٦٢
٢	ابن الأثير: عز الدين	٢٥
٣	أحمد ابن حنبل	٤٣
٤	الأذري: شهاب الدين	٥٣
٥	ابن إسحاق: محمد	٢١
٦	أسلم بن يزيد	٢٢
٧	أسماء بنت أبي بكر الصديق	٦٦
٨	أنس بن مالك	١٢٦
٩	أبو أيوب الأنصاري	٢٣
١٠	الباجي: سليمان بن خلف	٢٩
١١	البراء بن عازب	٢٧
١٢	البراء بن مالك	٢٥
١٣	أبو برزة	١٣
١٤	البيهقي: أحمد بن الحسين	٢٢
١٥	ابن تيمية	٥٧
١٦	جابر بن عبد الله	١٠
١٧	ابن الجوزي	٩٩
١٨	الجويني: أبو محمد	١٦١
١٩	الجويني: أبو المعالي	١٦١
٢٠	أبو حامد المرورودي	٧٢
٢١	الحسن البصري	٦٢
٢٢	الحصكفي: علاء الدين	٢٩
٢٣	أبو حنيفة	١٤٨
٢٤	الخطابي	٧٠
٢٥	الخلال	٦٢

الرقم	العَلَم	رقم الصفحة
٢٦	ابن خويز منداد	٣٠
٢٧	أبو داود	٧٠
٢٨	الذهبي	٥٥
٢٩	الرازي	١٠٦
٣٠	الرافعي	٥٣
٣١	ابن رشد	١٠٥
٣٢	زُفر بن أهدليل	١٥١
٣٣	الزهراوي	١٠٤
٣٤	سعد بن هشام	٢٥
٣٥	سعيد بن جبير	٧٠
٣٦	سعيد بن المسيب	٧١
٣٧	سعيد بن منصور	٤٤
٣٨	ابن سيرين: محمد	٢٤
٣٩	الشافعي	٥٣
٤٠	الشريني	١٥٠
٤١	الشوكاني	٩٩
٤٢	الطبري: ابن جرير	٣٢
٤٣	عائشة بنت أبي بكر الصديق	١٤
٤٤	ابن عابدين محمد أمين	٢٨
٤٥	عاصم بن عمر بن قتادة	٢١
٤٦	عبد الله بن الزبير	١٢٩
٤٧	عبد الله بن عباس	٣٨
٤٨	عبد الله بن عمر	٤٤
٤٩	عبد الله بن عمرو	١١
٥٠	عبد الله بن مسعود	٢٠
٥١	ابن العربي: أبو بكر	٣٠
٥٢	العسقلاني: ابن حجر	٣٢

الرقم	العلم	رقم الصفحة
٥٣	عطاء بن أبي رباح	٤٢
٥٤	ابن عقيل: أبو الوفاء	١٠٠
٥٥	عمر بن الخطاب	٢٤
٥٦	عكرمة	٤٨
٥٧	عوف بن عفراء	٢١
٥٨	عياض: القاضي	٥٨
٥٩	الفراء: أبو يعلى	١٥٠
٦٠	قتادة بن دعامة	٦٢
٦١	ابن قدامة: موفق الدين	٢٦
٦٢	القرطبي: أبو العباس	٧٣
٦٣	القرطبي: أبو عبد الله	٩٠
٦٤	ابن قيم الجوزية	١٠١
٦٥	ابن ماجة	١١٩
٦٦	مالك بن أنس	٢٩
٦٧	مجاهد	٤٨
٦٨	محمد بن الحسن الشيباني	٢٧
٦٩	معاوية	٦٦
٧٠	مرعي بن يوسف الحنبلي	٤٣
٧١	المعتصم	١٠٥
٧٢	المغيرة بن شعبة	٢٣
٧٣	أبو موسى الأشعري	٦١
٧٤	ابن النفيس	١١٠
٧٥	النووي	١٤
٧٦	أبو هريرة	٢٥
٧٧	يوحنا بن ماسويه	١٠٥
٧٨	أبو يوسف	٧٢

رابعاً _ موضوعات الكتاب

٥	إهداء
٧	المقدمة
١٧	المطلب الأول
١٧	قتل النفس في الحرب شهادة أم انتحار؟
١٧	مقدمة
٢٠	المبحث الأول: الإباحة المطلقة
٢٦	المبحث الثاني: الإباحة المقيدة
٣١	المبحث الثالث: الموازنة والترجيح
٤١	المطلب الثاني
٤١	تأخير المرأة دورتها الشهرية لأجل العبادة
٤٧	المطلب الثالث
٤٧	حلق اللحية
٤٧	المبحث الأول: الأدلة النصية على مشروعية إعفاء اللحية
٤٧	أولاً _ في القرآن الكريم:
٥٠	ثانياً _ في السنة المطهرة:
٥٢	المبحث الثاني: حكم حلق اللحية
٥٢	أولاً _ في المذاهب الفقهية:
٥٤	ثانياً _ أقوال بعض العلماء المعاصرين:
٦١	المطلب الرابع
٦١	حلق المرأة شعرها، أو قصه
٦٥	المطلب الخامس
٦٥	وصل الشعر بالشعر وغيره
٦٥	المبحث الأول: وصل الشعر بشعر آدمي
٦٨	المبحث الثاني: الوصل بشعر الحيوان: نجسًا أو طاهرًا
٧٠	المبحث الثالث: الوصل بخيوط من الحرير، ونحوه

٧٣ خلاصة الأحكام:
٧٩ المطلب السادس
٧٩ ترقيق الحواجب، وشف الشيب
٧٩ المبحث الأول: ترقيق الحواجب
٨٢ المبحث الثاني: شف الشيب
٨٥ المطلب السابع
٨٥ الوشم، وتفلج الأسنان
٨٥ المبحث الأول: الوشم
٨٦ المبحث الثاني: تفلج الأسنان أو تحديدها
٨٩ المطلب الثامن
٨٩ الخضاء والإعقام
٩٣ المطلب التاسع
٩٣ قلع الأعضاء الزائدة
٩٧ المطلب العاشر
٩٧ تُقَبُّ أذن البنت للترزين بالخلي
١٠٣ المطلب الحادي عشر
١٠٣ تشريح جثة آدمي لأغراض إنسانية
١٠٣ المبحث الأول: تعريف التشريح وبيان أغراضه
١١١ المبحث الثاني: حكم هذا التشريح
١٢٥ المطلب الثاني عشر
١٢٥ مسائل في نقل الدم
١٢٥ المبحث الأول: حكم التنازل بالدم
١٢٨ المبحث الثاني: أثر نقل الدم في نشر القرابة
١٣٠ المبحث الثالث: هل يعد نقل الدم ناقصًا للوضوء؟
١٣١ المبحث الرابع: أثر نقل الدم في الصوم
١٣٦ المبحث الخامس: أثر اختلاف الدين في عمليات نقل الدم

١٤٠	المبحث السادس: حكم اختزان الدم في البنوك.
١٤٣	المطلب الثالث عشر
١٤٣	مسائل في الإرضاع
١٤٣	المبحث الأول: هل يباح لبن الأدمية لغير الضرورة؟
١٤٤	المبحث الثاني: هل يشترط التقام الثدي لنشر حرمة الرضاعة؟
١٤٦	المبحث الثالث: القدر المحرّم من الرضاعة
١٤٨	المبحث الرابع: هل يؤثر لبن الأدمية إذا ما اختلط بغيره في نشر حرمة الرضاع؟
١٥١	المبحث الخامس: هل يؤثر اختلاط لبن امرأة بلبن أخرى في نشر حرمة الرضاع؟
١٥٣	المبحث السادس: ما أثر اللبن المعدلة خصائصه _ دون خلط بغيره _ في نشر حرمة الرضاع؟
١٥٥	المبحث السابع: ما حكم اختزان ألبان النساء فيما يدعى اليوم: "بنوك" ألبان الأمهات؟
١٦٧	الخاتمة
١٦٩	المصادر والمراجع
١٧٩	الفهارس العامة، وتشمل ما يلي:
١٨١	أولاً_ الآيات الكريمة
١٨٣	ثانياً_ الأحاديث النبوية الشريفة
١٨٦	ثالثاً_ الأعلام المترجم لهم
١٨٩	رابعاً_ موضوعات الكتاب



الاستدراكات (١)

الصفحة	السطر	الخطأ	العنوان
١٩	١٠	مَسَائِلُ يَمَسُّ فَيَقْتُلُ	مَسَائِلُ يَمَسُّ فَيَقْتُلُ
٢٢	٣ / ذ	ص ٨.	ص ١٣.
٢٣	٩	بعث	بعث
٢٦	١ / ذ	ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ١ ص ٢٤٠.	ابن الأثير: عز الدين _ أسد الغابة في معرفة الصحابة _ ج ١ ص ٢٤٠.
43	٧	ولقطعه	ولقطعه)
٥٥	١٤	التحريم والإسلام	التحريم... والإسلام
٥٦	١٠	بالنظر	بالنظر...
٥٦	١٥	باللباس	باللباس...
٥٦	١٧	هو	هو...
٥٦	١ / ذ	ص ٣٢.	ص ٥٠، ٥١.
٥٧	١٤	ابن تيمية	ابن تيمية
٥٨	٥	أن	أن
٥٨	٨ / ذ	ص ٢٣ و ٢٤.	ص ٥٢ إلى ٥٤.
٦٧	٢	رحمه الله تعالى:	رحمه الله تعالى: _
٦٨	٦ / ذ	إضافة: خبر عائشة ضعيف، والثابت عنها النهي كما تقدم - انظر: ص ٦٦ -، وانظر: ابن حجر - لسان الميزان - ط ١: ٢٠٠٢ م - دار البشائر الإسلامية - ج ٤ ص ٢٦١، ترجمة: ٣٨٣٠. وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي - ج ١٤ ص ١٠٤.	إضافة: خبر عائشة ضعيف، والثابت عنها النهي كما تقدم - انظر: ص ٦٦ -، وانظر: ابن حجر - لسان الميزان - ط ١: ٢٠٠٢ م - دار البشائر الإسلامية - ج ٤ ص ٢٦١، ترجمة: ٣٨٣٠. وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي - ج ١٤ ص ١٠٤.
٦٩	٥ / ذ	ص ٤٢ و ٤٣.	ص ٦٥، ٦٧.
٧٢	١٢	أبي يوسف	أبي يوسف
٨٥	٢ / ذ	ص ٥٠.	ص ٧٩.
٨٧	٢ / ذ	ص ٥٠.	ص ٧٩.
٩٠	١٢ / ذ	ص ١٠.	ص ١٥.
٩٤	١ / ذ	ص ٢١.	ص ٣٢.
٩٤	٥ / ذ	ص ٥١.	ص ٧٩.
١١٢	٢ / ذ	ص ٩.	ص ١٥.
١١٩	٤ / ذ	ص ٩.	ص ١٥.
١٣٨	١٥	بالحديث	بالحديث

ص ١٤٥ .	ص ٩١ .	٣ / ذ	١٥٨
ولذلك	ولذلك.....	١٦	١٤٣
موقوفا	موقوفا.....	١٢	١٤٤
الأحوال؟! .	الأحوال.	١٢	١٦٢
١١	١٠	١٠	١٨٢
١٢٩	١٢٧	١١	١٨٢
١٦٠	١٠٦	١٢	١٨٤
٥٧	٥٦	١١	١٨٥
٣١	٩٩	١٧	١٨٧
١٣	١٤	٢٤	١٨٨